التجربة اليابانية

التجربة اليابانية

دراسة في أسس النموذج النهضوي

سلمان بونعمان

الطبعة الثانية

مزيدة ومنقحة

نماء للبحوث والدراسات
Namaa for Research and Studies

نماء للبحوث والدراسات
Namaa for Research and Studies

نماء للبحوث والدراسات
بيروت – لبنان
info@nama-center.com
الرباط – المغرب
هاتف – فاكس: 00212808564831
موبايل: 00212688953384
القاهرة – مصر (نماء للبحوث والدراسات)
هاتف - واتس: 00201115533255

لطلبات الشراء البريدية: متجر نماء
www.nama-store.com
nama-store@nama-center.com
هاتف: 00201101509898
واتس: 00201098489815

متجر نماء
Namaa Store

الفهرسة أثناء النشر، إعداد نماء للبحوث والدراسات
بونعمان/ سلمان (مؤلف)

التجربة اليابانية، دراسة في أسس النموذج النهضوي

المؤلف: سلمان بونعمان
206 ص، (تجارب)
14.5×21.5 سم

رقم الإيداع: 3983/2021
ISBN: 978-614-431-844-7

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب لا تُعبر بالضرورة عن وجهة نظر نماء»

حقوق الطبع والنشر محفوظة لنماء
© الطبعة الثانية، القاهرة / لبنان، 2021م

الفهرس

الموضوع	الصفحة
إهداء	٧
مدخل	٩
الفصل الأول: إرهاصات النهضة اليابانية	٣٧
أولًا: جدلية الانفتاح والانغلاق في الثقافة اليابانية	٥٧
ثانيًا: دور العزلة الطوعية في نهضة اليابان	٦٣
الفصل الثاني: أسس النهضة اليابانية: ثورة الإصلاحات في عهد الميجي	٧٧
أولًا: المعرفة أساس النهضة والتحرر	٩٣
ثانيًا: منهج استنبات التكنولوجيا والاستفادة من الغرب	١١٣
ثالثًا: الإنسان الياباني: فاعلًا في النهضة وحاملًا للمعنى	١٢٣
الفصل الثالث: رهانات التفكير في النموذج الياباني	١٤١
أولًا: في الوعي الحضاري بشروط النهضة	١٤٣
ثانيًا: الثقافة والقيم في معركة النهوض	١٥٨
على سبيل الختم: آفاق التفكير في النموذج النهضوي	١٧٥
المراجع	١٩٧

إهـــــداء

إذا أراد المرء أن يهدي فليهد أعز ما يملك
ولا أعز لدي من أفكاري.. والعلم الذي أقدس..
إلى أسرتي الصغيرة التي تحملتني طيلة فترة التأليف ولا زالت
من تقبع الجنة تحت أقدامها.. أمي
معلمي وقدوتي الأول والأخير.. أبي
مرية وحمزة والزوبير وعزيزة.. إخوة وأصدقاء وشركاء
إلى زوجتي الحبيبة يسرى

* * *

إلى الكبار الذين لولا أمثالهم.. لما وجد أمثالي قضية يحيون لها.. وبها
إلى محمد البوعزيزي.... الثورة... والإنسان
إلى الشهيد أحمد ياسين.. المقاوم.. والإنسان
إلى روح عبد الوهاب المسيري.. الفيلسوف.. والإنسان
إلى أبو زيد المقرئ الإدريسي.. المفكر.. والإنسان
إلى من نعيش أحرارًا بهم.. وبذكراهم وبوهجهم
إلى القيم التي ناضل من أجلها كل هؤلاء
إلى العدل.. إلى الشهادة.. إلى الكرامة.. إلى الحرية..
إلى المقاومة.. إلى الصدق والنزاهة.. إلى الوفاء والتضحية...
إلى الأجيال المقبلة... إلى حقهم في الأمل والحلم
والثورة في وجه سارقي الأحلام والآمال..

سلمان بونعمان

مدخل

شكلت طروحات مفكري النهضة المعاصرة وما انبعث من أسئلتها الحارقة حول إشكالات النهوض الحضاري والوعي بالتأخر التاريخي في مطلع القرن العشرين، وما ترجمه شكيب أرسلان في شكل سؤال مركزي: «لماذا تأخر العرب وتقدم غيرهم؟»، شكل كل ذلك وعيًا مركبًا باللحظة الحضارية المثقلة بالأسئلة الصعبة وآفاق البحث عن الأجوبة الفكرية والمنهجية؛ وهي أسئلة ثقيلة لارتباطها بـ«سؤال النهضة» في أبعاده التاريخية والمعرفية، وصعبة لتعلقها بـ«سؤال المنهج» في الفكر الإصلاحي والنهضوي، المرتبط أساسًا بتحديد العوامل الفعلية التي تسببت في تأخر العالم العربي والإسلامي، بما هو تعبير عن «إرادة المعرفة» في تناول هذه الأسئلة، واستكمالًا للحظة بناء «الاختيار الحضاري» في الفكر العربي الإسلامي؛ إذ يمثل ذلك رغبة صادقة في تجاوز عوائق الإصلاح ومعوقات النهوض الحضاري ثقافيًا وقيميًا وسياسيًا، التي تجسدها قيم التخلف الفكري والاستبداد

السياسي والظلم الاجتماعي والتبعية الحضارية والتغريب الفكري والاستهلاك الثقافي.

لقد انصرف أمل رواد النهضة العربية الإسلامية إلى تحقيق الندّيّة التقنية والعسكرية مع الغرب، فاجتهدوا بمقتضى ذلك في إبراز السبل الملحقة بتاريخ هذا الغرب، حيث تباينت المواقف بين من يبخس معالم الذات القائمة على الوحي والتفاعل مع الدين، طمعًا في بلورة المشروع المؤدي إلى تاريخ الآخر المتقدم حضاريًا، وبين من يفتخر بهذه الذات ويعظمها تعظيمًا ينفي الآخر، محاولًا إبراز الأصول التراثية لكل منجزاته[1]. وعلى الرغم من ذلك تسلم هذه المواقف في العمق، بضرورة اللحاق بتاريخ الآخر، حيث انحصرت إشكاليات النهضة والإصلاح في السعي إلى زحزحة الغرب عن موقعه الريادي أو اللحاق به، ليصير سقف الطموحات، فضاقت سبل التجديد والإبداع أمامنا وسهل علينا الدعوة إلى اقتباس أفكار ووسائل لا تخدم مقاصد وأهداف نهضة الأمة حضاريًا[2].

إن القارئ الفاحص عند رجوعه إلى نصوص مفكري النهضة المعاصرة يتوقف عند الجهد الفكري المبذول من قِبَلهم لمواجهة الأوضاع الحضارية السائدة عندئذ (التخلف، الاستعمار،

(١) راجع: خالد حاجي، محاولات النهوض بين منطق الإلحاق وإمكانات التجاوز، مجلة المنعطف، العدد (١٨ ـ ١٩)، ٢٠٠١م، ص٣٢.

(٢) انظر في هذا الصدد: خالد حاجي، من مضايق الحداثة إلى فضاء الإبداع الإسلامي والعربي، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، ص١٣ ـ ١٤.

الاستبداد، الطائفية..)، لكن أكثر ما يلفت النظر عند مراجعة تلك النصوص هو احتفاظها براهنية عزّ نظيرها، في اتجاه فهم شمولية المشكلة وتعقد الظاهرة ووعيها بتعقد أسباب تخلف المسلمين رغم تقاطع مرجعيات المشروع النهضوي العربي واختلاف توجهاته الإيديولوجية وخياراته.

في هذا الإطار استأثرت التجربة اليابانية باهتمام واسع في الخطاب النهضوي المعاصر، فقد كانت النخبة الإصلاحية مشدودة في خطابها إلى نموذج نهضة أمة اليابان الشرقية، ونجاح بعثاتها العلمية والدراسية وبروز قوتها العسكرية مطلع القرن العشرين، معجبة أيضًا بالإجراءات التنظيمية والإدارية والإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها فترة الميجي، إذ أرجعت ذلك إلى ما أسمته بـ«التنظيمات»، وقدرة هذه التجربة على الاستيعاب السريع للمعارف والعلوم الحديثة وطبيعة مواجهة شبح الاستعمار الأجنبي، غير أن تمثل النخبة لهذا النموذج ظل محدودا في فهم الأبعاد التاريخية والسنن الحضارية لنهوض اليابان الحديث.

ويمكن اعتبار دراسة شارل عيساوي: «لماذا اليابان؟»[1] بمثابة أول جهد علمي وفكري محكم في فهم مميزات اليابان وخصائصها التاريخية والجغرافية والحضارية، وتحليل أسباب

(١) وقد تم إدماجها في كتاب لشارل عيساوي، يحمل عنوان: تأملات في التاريخ العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.

نهضتها وإدراك حجم التحولات التي مر بها، والعوامل المقنعة التي تفسر تقدم اليابان المدهش في السنوات المئة الأخيرة، وعن سر عدم قدرة البلدان العربية إحراز تقدم مماثل في تلك الفترة، يقول عيساوي: «حقًا لماذا اليابان؟ لماذا اليابان وحدها دون بلدان إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية التي فعلتها في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين؟ ولماذا ليس العرب؟»[1] وبعد رصده لمميزات مصر وقدراتها والإمكانات التي تؤهلها لتكون قوة ناهضة، توقف معقبًا ومقارنًا مميزاتها «لليابان خمس مميزات كبرى تفتقر إليها مصر، إلى جانب مزية واحدة صغيرة تتمثل في موارد طبيعية متوافرة ومتنوعة على نحو أكبر نسبيًا (. . .) بالنسبة للعوامل الكبرى التي تميزت بها اليابان، فكانت الموقع الذي كان له الفضل في الحد من خطر التدخل الخارجي، والتماسك الاجتماعي الذي لا مثيل له في العالم، والموارد البشرية الأكثر تقدما، والتوجه المبكر نحو النمو الاقتصادي، إضافة إلى قدر أعلى من حب الاستطلاع، وزعامة حكيمة على نحو غير عادي يبدو أنها كانت ذات براعة خارقة للعادة في اتخاذ الإجراءات الاقتصادية السليمة (. . .) وينبغي أن نشير أيضًا إلى مزية أخرى لموقع اليابان؛ فقد نعمت اليابان بثلاثة قرون من السلام، وكان إنفاقها على التسلح منخفضًا حتى بدأت تمارس الامبريالية على طريقتها في التسعينيات من القرن التاسع عشر. وعلى العكس من

(١) شارل عيساوي، المرجع نفسه، ص١٨٠.

ذلك، أنفقت مصر في عهد كل من محمد علي وإسماعيل مبالغ ضخمة على الدفاع تاركة القليل فقط للتنمية، كما كان الإنفاق العثماني على التسلح والحروب ضخمًا»[1].

بعد ذلك، طرح السؤال في الخطاب النهضوي بشكل مغاير أواخر الثمانينات وبداية التسعينات السؤال من زاوية: «لماذا نجح اليابانيون وفشل العرب؟[2]» في محاولة للبحث من جديد عن أسباب نهضة اليابان وتأخر العرب، وقد انطلق التفكير النهضوي من مقولة فكرية راسخة سادت جل الكتابات النهضوية العربية مفادها أن ملامح النصف الثاني من القرن التاسع عشر عرف تشابها ـ إن لم يكن تقدمًا ـ في المحاولات الإصلاحية العربية، على مستوى إرسال البعثات الدراسية، في كل من مرحلة محمد علي في مصر، والسلطان العلوي (الحسن الأول) في المغرب، وخير الدين التونسي في تونس، وبين فترة الإصلاحات في عهد الإمبراطور الميجي[3] في اليابان.

---

(١) شارل عيساوي، ص١٨٤ ـ ١٨٥.

(٢) انظر: الجوانب الأساسية للنهضة اليابانية الأولى في القرن التاسع عشر من خلال المفكر مسعود ضاهر في كتابه: «النهضة العربية والنهضة اليابانية: تشابه المقدمات واختلاف النتائج»، سلسلة عالم المعرفة، العدد (٢٥٢)، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م، والذي نال جائزة أفضل كتاب باللغة العربية في حقل الإنسانيات عن مؤسسة التقدم العلمي بالكويت للعام ٢٠٠٠م.

(٣) الإمبراطور ميجي أو باليابانية 明治天皇 من مواليد عام ١٨٥٢م وهو الإمبراطور الياباني الـ ١٢٢ وحكم اليابان من عام ١٨٦٧م إلى عام ١٩١٢م، وسُمِّيَ بالإمبراطور ميجي بسبب الفترة التي حكمها حيث كانت تسمى فترة ميجي والتي تعني فترة (الحكومة المستنيرة) وهي الفترة الأولى من تاريخ اليابان المعاصر.

لكن خطابات النهضة العربية المقارنة بالنهضة اليابانية أنتجت قصورًا منهجيًا ومعرفيًا وتاريخيًا عميقًا بطبيعة الفارق في السياق التاريخي والحضاري بين المنظومتين. إذ أن الخلفيات العميقة للنهضة اليابانية التي كشفها بعمق بارع وتحليل مستفيض وتوثيق دقيق كتاب الباحث والمؤرخ المغربي «محمد أعفيف» بعنوان «أصول التحديث في اليابان ١٥٦٨ ـ ١٨٦٨م»، الذي يعد مراجعة جذرية لمقولة المقارنة وتفنيدًا لها، بقوله: «إننا لا نجد نعتًا آخر نصف به هذا الاطمئنان إلى المقارنة الممكنة بل والأكيدة عند ثلة من مؤرخينا ومفكرينا العرب، بين النهضة العربية والنهضة اليابانية سوى نعت المقارنة الساذجة، أو بالأحرى الوقوع في شرك المقارنة الساذجة التي تؤول، في جملة ما تؤول إليه، إلى ما وصفه مؤرخنا العربي الكبير ابن خلدون بالجهل بطبائع العمران»[١].

ففي هذا الكتاب الهام يبين المؤلف أن «المعجزة اليابانية» لم تبدأ مع عصر «ميجي» في القرن التاسع عشر، وإنما استندت إلى خلفية فكرية عميقة وطويلة بدأت منذ القرن السادس عشر. ومن جهة أخرى، لم تكن ظروف العرب مشابهة لظروف اليابان[٢]، فقد توفرت لدى اليابان مقدمات تاريخية باهرة تشكلت

(١) محمد أعفيف، أصول التحديث في اليابان ١٥٦٨ ـ ١٨٦٨م، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م، ص٤٣.

(٢) تكفي الإشارة فقط على سبيل المثال لا الحصر، إلى أن نسب التعليم، في القرن السابع عشر، كانت تفوق ٤٠ في المائة عند الذكور وتقل عن ١٠ في المائة =

على مهل طوال أربعة قرون سابقة على «عصر الميجي»، ومعها حركة فكرية وسياسية عميقة تدعو للإصلاح والتغيير يطلق عليها اسم «التحديث المبكر»، وهكذا لم تشكل إصلاحات الميجي طفرة أو تطورًا مفاجئًا سماه البعض بالمعجزة منقطع الصلة عما سبقه، إنها في الواقع محصلة لتطورات عرفتها اليابان منذ القرن السابع عشر على الأقل، وهي تطورات حققت لليابان خصوصياتها وسماتها المميزة التي تجعلها تختلف عن غيرها من الدول الإسلامية، كما أن السياق التاريخي للنهضة اليابانية اتسم أساسًا بالإفلات من قبضة الاستعمار الغربي لأسباب متعددة أهمها: الشروط الإيكولوجية الخاصة التي جعلت اليابان في منأى عن الاستعمار وعن حركات السكان والهجرات الدولية الكبرى؛ وبذلك اختلفت ظروف اليابان عن ظروف البلدان العربية التي أخذت ترزح تباعًا تحت الهيمنة الاستعمارية المباشرة منذ أواسط القرن التاسع عشر، وقد كانت اليابان دخلت قبلها دورة كمون وعزلة حضارية نسبية خاصة منذ مطلع القرن السادس عشر، وهي اللحظة نفسها التي شهدت دخولها في «**دورة ممتدة للتطوير الحضاري**»[1].

= عند الإناث، في الوقت الذي لم تكن لتبلغ خمس أطفال مدن بريطانيا في الفترة نفسها. ولعل الصورة تتضح على نحو آخر متى علمنا أن الكتاب الواحد كانت تطبع منه عشرات الآلاف من النسخ (من ذلك أن كتابا يتحدث عن أوروبا وأحوال الغرب الأوروبي قد طبع منه، في سبعينات القرن السابع عشر، ربع مليون نسخة). انظر: سعيد بنسعيد العلوي، نحن واليابان، جريدة الشرق الأوسط:
(http://aawsat.com/leader.asp?section=3&article=597038&issueno=11687)

(١) انظر: محمد أعفيف، مرجع سابق.

أما آفاق المقارنة بين العرب واليابان في النصف الثاني من القرن العشرين فإنها لم تعد قائمة، وغير ذات جدوى بعد اتساع الفجوة وضعف المسلمين وتفككهم وعجزهم عن مواجهة التحديات الراهنة، مقابل تقدم اليابان على كافة المستويات، غير أن هذا لا ينفي الإمكانيات الواسعة لاستفادة العالم العربي والإسلامي من دروس تجربة النهضة اليابانية. لكن هذا لا يعني تبني مقولات النزعة الأوروبية في قراءة تاريخ اليابان المستندة إلى فكرة القطيعة التامة والمطلقة بين عصر الميجي والعصور المتقدمة عليه، التي تدعيها هذه القراءات.

وإذا كانت مسارات النهضة في تاريخ اليابان قد شهدت حقبتين أساسيتين ركزت عليها غالبية الدراسات؛ فهناك تجربة النهوض الأولى التي برزت معالمها في عهد الميجي، فقد قام هذا الإمبراطور بإصلاحات كبيرة في السياسة والاقتصاد والتعليم والثقافة، رغم أنها تحولت فيما بعد إلى نزعة «إمبريالية توسعية عسكرية» غزت فيها اليابان الدول المجاورة لها، وانتهت تلك الحقبة بإفقار الشعب الياباني وفقدان ملايين القتلى والمعوقين والمشوهين والمشردين، انتهت بسقوط اليابان ولأول مرة في تاريخها تحت الاحتلال الأمريكي لليابان عام ١٩٤٧م. أما تجربة النهوض الثانية فكانت بعد الحرب العالمية الثانية وارتكزت هذه النهضة على أبعاد «مدنية سلمية اقتصادية» تصب في خدمة المجتمع، استعاد من خلالها الشعب الياباني قدرته على النهوض من جديد، وإذا كانت هذه هي مسارات النهضة اليابانية، فإن

أصول حركة النهوض اليابانية متجذرة ومقدماتها عميقة سابقة على ذلك بقرون برزت إرهاصاتها منذ بداية القرن السادس عشر تقريبًا.

إن التجربة اليابانية تطرح أسئلة دالة تتعلق بفلسفة النهوض وعلاقة الهوية والثقافة واللغة بالنهضة والتغيير، كما تبعث هذه التجربة على القلق المعرفي الحاد والتأمل الفاحص فيها بوصفها نموذجًا في النهوض مركب الأبعاد، فعزلتها الفكرية حينًا وانفتاحها على الأفكار العالمية حينًا آخر، قد أغنياها بتجارب الترقّب والخوف في حالة العزلة قلقًا على ماضي المعرفة المكتسَبَة، وفي حالة الانفتاح أنتج ذلك قلقًا على حاضر هذه المعرفة ومستقبلها في ظلّ تداخل الأفكار وتلاقحها، فأسهم هذا العامل النفسي في إبداع معادلة الاستمرارية والتغيير اللتين تتميّز بها اليابان عن باقي التجارب الأخرى[1].

لقد تبنت العديد من الدراسات العلمية توصيف المراحل الأساسية في تاريخ اليابان الحديث على قاعدة سمتي الاستمرارية والتغيير منذ مرحلة حكم أسرة توكوغاوا (Tokugawa) حتى الآن، وإعطاء أهمية خاصة لبدايات حركة التحديث[2]، انطلاقًا من إصلاحات تامبو (Tempo) التي لم تطبق، وإصلاحات الإمبراطور

(١) ناصر يوسف، ديناميكا التجربة اليابانية المعاصرة في البناء الاقتصادي: الدروس المستفادة إسلاميًا (الشباب الإسلامي أنموذجًا)، مشاركة علمية في المؤتمر العالمي العاشر للندوة العالمية للشباب الإسلامي حول «الشباب وبناء المستقبل» بالقاهرة، بتاريخ: ٢١ ـ ٢٣/١١/٢٠٠٦م.

(٢) نقصد بهذا المصطلح بعده النهضوي والحضاري لا خلفيته الإيديولوجية ضمن الرؤية المعرفية الغربية.

ميجي (Meiji) التي حولت اليابان إلى دولة إمبريالية عظمى، والدولة الأقوى في جنوب وشرق آسيا طوال الفترة الممتدة من عام ١٨٩٤م حتى نهاية الحرب العالمية الثانية[١]، إذ ستعرف اليابان حركة ثانية لإعادة تجديد فعل النهضة وتدارك مخلفات الحرب العالمية الثانية المدمرة وآثارها الاجتماعية والاقتصادية وانعكاساتها على مفاهيم السيادة والتنمية الاقتصادية وبنيتها العسكرية وموقعها في العلاقات الدولية.

إن دراسة معمقة لمسار النهضة اليابانية في مختلف مظاهرها تظهر بالملموس مدى فائدة دروس تجارب التحديث الآسيوية لإطلاق نهضة عربية جديدة؛ فالعرب واليابانيون قد استوردوا التكنولوجيا الغربية بكثافة في الفترة التاريخية السابقة. ولا ينكر اليابانيون هذه الظاهرة بل يعترفون بتقدم الغرب عليهم في تلك المرحلة بشكل لا لبس فيه. وهم نقلوا عن الغرب، ومستمرون في نقل أحدث أشكال التكنولوجيا التي هم بحاجة إليها دون عقد أو مركب نقص. وليس من شك في أنهم تساووا في عملية الاقتباس هذه مع جميع الشعوب التي استوردت التكنولوجيا وتدربت على العلوم العصرية الغربية المتطورة، ومنها الشعوب العربية، لكن اليابان هي الدولة الآسيوية الوحيدة التي استطاعت، وبسرعة قياسية، أن تستوعب تلك التكنولوجيا وتطورها لتتجاوز الغرب في كثير من السلع الإلكترونية، وصناعة الإنسان

(١) مسعود ضاهر، النهضة اليابانية المعاصرة الدروس المستفادة عربيا، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، ٢٠٠٤م، ص١٣.

الآلي (Robot) والبصريات وأجهزة الإعلام والأجهزة الطبية وغيرها. كما أن اليابان المنزوعة السلاح، والمحرومة من التسلح، التي تعيش تحت المظلة العسكرية الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية حتى الآن، نجحت بإطلاق تجربة تحديث ثانية أكثر أهمية من الأولى[١].

وباستثناء القليل من الأبحاث العربية المتميزة[٢]، بقيت الدراسات العربية المنشورة عن اليابان تفتقر إلى الحد الأدنى من التدقيق العلمي ويطغى عليها الخطاب الانطباعي ـ الانبهاري والمشاهدات العيانية أو المنحى الديبلوماسي المنمق، في ظل غياب واضح للموضوعية الاجتهادية المركبة المعزز بتنوع المناهج والمراجع العلمية الموثقة والمقاربات الكلية التفسيرية، فغالبية المقاربات التي تناولت تجارب النهضة الآسيوية عمومًا وتجربة النهوض في اليابان تداخلت فيها الترجمة بالتأليف، مما ولد فكرًا هجينًا أقرب إلى النقل الحرفي لكثير من مقولات الفكر الغربي

(١) مسعود ضاهر، النهضة اليابانية المعاصرة، ص٢٠.

(٢) نشير في هذا الصدد إلى الدراسات والأبحاث القيمة التي أغنت المكتبة العربية للمفكر مسعود ضاهر: «تاريخ اليابان الحديث ١٨٥٣ ـ ١٩٤٥م التحدي والاستجابة»، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٩م. أيضًا «النهضة اليابانية المعاصرة ـ الدروس المستفادة عربيًا، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، ٢٠٠٤م»، و«المستعربون اليابانيون والقضايا العربية المعاصرة»، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٩م. «النهضة العربية والنهضة اليابانية.. تشابه المقدمات واختلاف النتائج»، سلسلة عالم المعرفة، عدد (٢٥٢)، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م. «اليابان بعيون عربية (١٩٠٤ ـ ٢٠٠٤م)» مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.

عن تجارب التحديث في الدول الآسيوية، كما أنها استندت في بعضها على الرؤية المعرفية الغربية[1] في نظرتها إلى النموذج الآسيوي.

إن تفكيك المقاربات المنهجية والرؤى والدراسات التي تعاطت مع التجربة اليابانية، يعتبر رهانًا معرفيًا للبحث سيساعد في تحديد طبيعة الدراسة ومجالها ومنهجها، إذ نرصد مقاربتين طغت على غالبية الدراسات المنجزة حول تجربة النموذج الياباني النهضوي، هما:

أولًا: المقاربة الانبهارية:

تُدرج معظم الدراسات المهتمة بتجربة التفوّق الاقتصادي الياباني في إطار مقولة «المعجزة الخارقة» التي ليس بإمكانها أن تتكرّر أبدًا. وهذا ما نكاد نلمسه تقريبًا في طبيعة التفكير اتجاه هذه التجربة من خلال موقف الانبهار الذي يصل إلى حد الافتتان

(١) راجع في سياق نقد الأمريكي «باتريك سميث» الصورة المغلوطة التي قدمها المستشرقون عن اليابان إلى الغرب، ويناقش أن لليابان صورتين شهيرتين يتمسك بهما الغرب في أيامنا هذه، فهناك اليابان القديمة: يابان الساموراي وحدائق الزن واليابان الجديدة يابان الكفاءة الإنتاجية والآلات بين الاثنتين توجد منطقة فراغ حيث يعيش الياباني، والكتاب مكرس لاستكشاف منطقة الفراغ، في كتابه: «اليابان رؤية جديدة»، ترجمة: سعد زهران، سلسلة عالم المعرفة، عدد (٢٦٨)، الطبعة الأولى، ٢٠٠١. ويمكن الإطلاع أيضًا على كتاب «أدوين رايشاور» سفير الولايات المتحدة في اليابان لمدة خمس سنوات (١٩٦١ ـ ١٩٦٦م) المزداد باليابان والمتقن للغتها، بعنوان «اليابانيون»، سلسلة عالم المعرفة، ترجمة: ليلى الجبالي، عدد (١٣٦)، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م.

بها وجعلها تجربة استثنائية خارقة، كما حاول البعض البحث عن نقاط الالتقاء من الناحية التاريخية بين التجربتين العربية واليابانية، ليرى أن التجربة اليابانية هي السبيل الوحيد للتقدم وينبغي على العرب تطبيق هذه التجربة وإتباع خطواتها حرفيًا.

وفي هذا الصدد يشير الباحث المتخصص مسعود ضاهر إلى أن هناك فعلًا، انبهارًا كاملًا بتجربة التحديث اليابانية مع فهم خاطئ أو وحيد الجانب لها؛ إذ لا يمل الباحثون العرب من كيل المديح لتجربة النهضة اليابانية في القرن التاسع عشر، تحت شعار أنها حمت اليابان من الغزو الأوروبي، وحولتها إلى دولة قوية في محيطها الإقليمي، وحافظت على أصالة التقاليد اليابانية من التغريب. لكن تلك التجربة بالذات هي موضع نقد صارم من جانب اليابانيين أنفسهم لأنها كانت تجربة تحديث انجرت لخدمة العسكر، وقادت إلى بروز عسكرتاريا يابانية قوية ذات نزعة إمبريالية متطرفة، أشعلت حروبًا عدة، واحتلت مساحات شاسعة تفوق مساحة اليابان مرات عديدة، وارتكبت مجازر دموية في الصين وكوريا، وأفسدت علاقات حسن الجوار بين اليابان ومحيطها الإقليمي. وما زالت الحكومات اليابانية المتعاقبة منذ الحرب العالمية الثانية تعمل على طي تلك الصفحة السوداء في تاريخ اليابان الحديث والمعاصر عبر الاعتذار العلني للشعوب التي خضعت لهمجية العسكرتاريا اليابانية[1].

(١) مسعود ضاهر، النهضة العربية والنهضة اليابانية: تشابه المقدمات واختلاف النتائج، سلسلة عالم المعرفة، عدد (٢٥٢)، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م، ص١٩.

إن الدعوة إلى تبني أي نمط من مقولات التحديث، سواء من اليابان أو من غيرها من التجارب الآسيوية، سقوط في درك الاستسهال والاستنساخ غير المجدي والناتج عن حالة الانبهار الحالم بوتيرة النهوض، ومن ثم وجب التنبيه إلى مخاطر الاقتباس السهل والتقليد الغبي لتجارب النهضة الآسيوية تحت ستار أننا عرب آسيويون مثلهم؛ لأن الاقتباس سيقود حتما إلى نوع من «التشريق» (الاتجاه شرقًا) الذي ينتهي باستلاب مشابه للتغريب. فهناك مقولات كثيرة في تجارب التحديث الآسيوية تصعب الاستفادة منها في البلدان العربية بسبب تغيير الظروف الموضوعية أو التربة، وتفضي شروط البحث العلمي ألا يظهر الباحث أي إعجاب بأي تجربة تحديث في العالم، ولا يدعو إلى تبني أي من مقولاتها، لكن من واجبه العلمي، في الوقت ذاته، عدم ترداد مقولات نقدية يطلقها مناهضو تجارب التحديث الآسيوية من الذين لا يرون فيها أي جديد أو تجديد، لا فكرًا ولا ممارسة، بل مجرد تكرار لمقولات الغرب وأساليبه ومناهجه؛ فتجارب التحديث الآسيوية وبخاصة التجربة اليابانية، تحمل الكثير من سمات الأصالة ومقولات الفرادة والتميز. وهذا سبب كاف ليدرس الباحثون العرب جميع التجارب الآسيوية بعناية كبيرة وليس إجمالها ضمن دراسات متسرعة نعرف سلفًا فرضيتها واستنتاجاتها السلبية[1].

(١) مسعود ضاهر، النهضة اليابانية المعاصرة، ص٤٢.

وعلى غرار موضة الافتتان بالنموذج الياباني والانبهار الحالم نحوه، شهدت فترة التسعينات ترويجا من بعض الكتّاب العرب للنموذج الصيني الجديد من منطلق التأكيد على ترابط استراتيجيتي الممارسة النظرية المستقلة والتنمية الذاتية المستقلة، لكن الغائب في بعض الكتابات العربية هو الغوص في هذه التجارب من حيث خلفياتها التاريخية والفكرية، الأمر الذي يفسر الموقف الانبهاري المتسرع السائد[1].

غير أن النهضة اليابانية ليست لمسة عجيبة تفرض علينا تسليط النظرة السحرية على منجزاتها، ليكون التعامل معها من داخل المنظور الانبهاري الذي لا يضيف إلى الموضوع المعالَج شيئًا، سواء أكان ذلك من حيث النقد البَنَّاء أم من حيث التساؤل القَلِق عن مستقبلها وآفاق تطورها وتحدياتها الحالية والمستقبلية، فخرافة الاستثنائية في تحليل تجارب التحديث أو التنمية ينبغي القطع معها منهجيًا؛ لأن الاستثناء معناه الاشتغال والنهوض خارج القوانين والسنن الكونية التي وضعها الله ﷻ وأخضع لها الأمم والشعوب قاطبة.

ثانيًا: المقاربة التبسيطية الاختزالية:

سعى هذا المنظور لتأسيس المحتوى العملي قبل تحديد المحتوى الحضاري، حيث تعجز هذه المقاربة عن تجريد

(١) انظر: السيد ولد أباه، الصين ليست نموذجًا، جريدة الاتحاد الإماراتية، ٢٦ أكتوبر ٢٠٠٩م.

المحتوى الحضاري وتفكيك مرجعياته ومفاهيمه الحاكمة، وهذه أزمة بعض النخب الفكرية العربية بمختلف أطيافها وحتى بعض الدعاة من أصحاب الخطاب النهضوي العربي والإسلامي التبسيطي، حيث يتصور هذا الطرح أن مأزق التحديث في البلدان العربية ناتج عن ضعف التكوين العلمي والتقني الذي يعد شرط اللحاق بالأمم المتقدمة، في الوقت الذي لا تقدم العلوم الإنسانية والاجتماعية والفلسفة والآداب أية فوائد عملية أو آنية، تعود بالنفع على تطور الأوطان ونموها الاقتصادي السريع.

تستند هذه المقاربة على مجموعة من المسلمات يختصرها السيد ولد أباه، في:

أولًا: اعتبار الممارسة العلمية محايدة، لا تقدم محتوى مضمونيًا ولا ترجع لرؤية قيمية بعينها، بل هي قابلة للتأقلم مع مختلف الأنساق الثقافية والمعيارية.

ثانيًا: الإيمان بالانعكاس الإيجابي التلقائي للتطورات التقنية على التحول الاجتماعي والثقافي، فلا حاجة للمشاريع المجتمعية والإيديولوجية لتحديث المجتمع، وإنما يكفي استنبات التقانة وتدريس العلوم بطريقة محايدة لإحداث التغيير المنشود.

ثالثًا: التأكيد على أن العلاقة العضوية بين التكوين التقني والتنمية الاقتصادية من حيث هي نمو قائم على بنيات وأدوات تكنولوجية فقط.

وفي هذا السياق المرتبك والاختزالي الفاقد للرؤية

الحضارية المركبة يقدم هذا الخطاب دليله من بعض التجارب الناجحة في آسيا كالتجربة اليابانية والصينية وتجارب النمور الآسيوية دليلًا على إمكانية النهوض والتحديث دون الحاجة إلى تراكم الخلفيات النظرية والفكرية والأسس الثقافية[1]، وهذا ما يحول هذه المقاربة إلى نزعة تقنوقراطية تختصر التنمية ضمن أبعادًا تقنوية محضة دون أي ربط بالمقاصد القيمية والفلسفية والحضارية للأمة الساعية للنهوض، كما أن هذا التوجه لا يستحضر التحولات الاجتماعية والثقافية والسياسية، فهو لا يميز بين أهمية المتغيرات الثقافية والاجتماعية والقيمية ولا بين العوامل الأساسية والثانوية والمساعدة على النهوض وشروطها التأسيسية والتاريخية التراكمية.

ثالثًا: النهضة اليابانية: نحو نموذج أكثر تفسيرية:

إن الدعوة إلى استيعاب سنن التطور وحاجات التجديد في تجارب النهضة الحضارية، تستلزم من الفاعل الإصلاحي والتيار النهضوي إدراك تحولات المحيط الملزمة له لتطوير شكل أدائه الحضاري العام، مع المحافظة على جوهر المبادئ والعقائد والقيم، والأهداف والغايات والمقاصد الشرعية والسننية، بدل السقوط في التقليد الساذج العاجز عن فهم السنن التي تحكم نهضة وتطور المجتمعات، وهذا ما عكسته الروح الإبداعية

(١) السيد ولد أباه، النهوض بالفكر لا بالتقانة، جريدة الاتحاد الإماراتية، ٠١ نوفمبر ٢٠١٠م.

والنفس التجديدي والعقلية الثورية التي تميزت بها حركة النهضة اليابانية من خلال النموذج النهضوي القائم على ما يسمى بـ«اليَبْنَنَة» (JAPANISATION). إلا أن **الركون إليها بوصفها تجربة جاهزة وناجحة قابلة للاستنساخ، يفقد العقل القدرة على الابتكار والتجديد والمبادرة والتطوير فيحوله إلى عقل سجين، ويخلق نوعًا من الانبهار والجمود عليها فيُعدم إمكانية التفكير في أسلوب جديد، فما كان ناجحًا في زمن لا يمكن أن يستمر ناجحًا وخالدًا إلى ما لا نهاية، خصوصًا على مستوى الوسائل والأشكال والجزئيات والتفاصيل**[1].

إن النموذج الكامن في المقاربات السابقة الذكر قد تحوّل إلى سلطة قاهرة للأسف، استُلِبتْ معه الأمة عن واقعها وسَلَب منها القدرة على المبادرة التاريخية والفعل الحضاري، وتحول معها هذا النموذج إلى سلطة أفرزت منطقًا لا يتقن إلا لغة المقايسة والمماثلة، وهو ما يمكن تسميته بمنطق «النمذجة[2]»، حيث صارت سلطة النموذج عائقًا بنيويًا في عملية النهضة يَحُول بين مجتمعاتنا وبين إمكانية إبصار حاضرها ورؤية واقعها وفهمه.

إن سلطة النموذج تورث العمى الحضاري وتسلب الإرادة ولا تعمل إلا على إعادة الإنتاج والاستنساخ، مما قد يساهم في

---

(١) انظر في هذا الصدد: أبو زيد المقرئ الإدريسي (محاضرة)، التقليد والمقلدون، الرباط، ١٩٩٨م.

(٢) انظر: مصطفى المرابط، سلطة النموذج وسؤال النهضة، الموقع الالكتروني «موازين»، على الرابط التالي: http://www.mawazeen.com/index.php?art/id:155

تنشئة بيئة نفسية وذهنية واجتماعية تقوم أساسًا على ثقافة التقليد والمحاكاة؛ ذلك أنه لا يتم الفصل المنهجي بين روح النموذج وبين واقع النموذج، بين القيم المؤسسة للنموذج وبين تجلياتها التاريخية. إن روح النموذج والقيم المؤسسة له تتعالى عن الزمن والمكان والإنسان، في حين أن واقع النموذج والتجلي التاريخي لتلك القيم هو منتوج تاريخي واجتهاد بشري نسبي، يخضع لعوامل الزمن والمكان والبيئة، والمتغيرات وفق فهوم الناس[1]، فكلما كانت الرؤية الفكرية مرتبطة بثقافة النموذج ومندمجة فيها كان منظور الباحث أقرب إلى واقع النموذج وأبعد عن روحه العامة ومنهجه الكلي. ومن ثم، تطرح **ضرورة تفكيك سلطة النماذج وتحرير الإرادة والعقل الإدراكي من قهرها وقبضتها الحديدية**.

إن النهضة في النموذج الياباني لم تكن تقليدا للغرب، بل كانت نتاج الابتكار الياباني، **فالمقلد لا يحقق طفرة، وبالتالي لا يحقق نهضة، ولكن المجدد هو الذي يحقق الطفرة ويحقق النهضة**. لذا **حاولت اليابان، المحافظة على قدرتها على التجديد داخل إطار تميزها الحضاري**، حتى تحقق تطورها ونهضتها. فأصبحت تمثل خطرًا من نوع خاص، وهو خطر التقدم بدون إتباع المعايير الغربية، والذي يؤدي إلى تحقيق التقدم بمعايير مختلفة، ومن خلال ابتكار أنماط حضارية خاصة، فيتحول النمو

(١) مصطفى المرابط، نفسه.

الاقتصادي، إلى تنافس حضاري يتجاوز حدود التنافس الاقتصادي. ولا توجد أمة أو شعب حقق النهوض والتقدم والرخاء من خلال تقليد شعب آخر؛ فعملية **تقليد الحضارة القوية المتقدمة، يمكن أن توفر قدرًا من التحسن في الحياة، ولكنها لا تبني حضارة ناهضة ولا دولة قوية. فالتقليد شكل من أشكال التبعية، والتقدم يقوم على الاستقلال الشامل**. وكل شكل من أشكال التبعية، يمنع التقدم الحقيقي الأصيل، ويمنع النهوض الحضاري. فيصبح فرض نهج تقليد الغرب على المنطقة العربية والإسلامية، هو وسيلة الغرب في ضمان عدم نهضة تلك المنطقة[1].

والحاصل أنه لا يمكن الحديث عن «**معجزة يابانية**»، وإنما هي دورة حضارية يتم فيها التفاعل والتلاقح والتداول، ويكون بموجبها الصعود والانحدار. بل إن موضع التقدير البالغ لهذه التجربة الناجحة كونُها تجربة إنسانية لها سلبياتها وايجابياتها، صحيح أن لها خصوصياتها، ولكنها تجربة حضارية يمكن النظر من خلالها إلى نجاح الإنسان وإخفاقه، هزيمته أو إصراره أو إرادته، وقدرته على التكيف والمرونة وامتلاك الصلابة الأخلاقية والحضارية، ولكنها لا تشكل في الأخير معجزة خارج سياقها التاريخي والسوسيوحضاري، لذا فإنه ليس هناك ما يدعو إلى الانبهار بهذه التجربة، ولا ينبغي الاستغراق في «وهم المعجزة

(١) انظر: رفيق حبيب، الإسلام الجزئي... شعار إسلامي ومضمون علماني، موقع «إسلام أون لاين» ٠٨ ـ ٠٧ ـ ٢٠١٠م.

اليابانية» وإجهاد أنفسنا كثيرًا في محاولة فك اللغز الياباني؛ إنما هي قصة نجاح ككل قصص النجاح في تاريخ الأمم والحضارات، تأتي فصولًا محكمة من المقدمات الموفقة، ومن توفير الشروط التاريخية والحضارية اللازمة القائمة على النتائج المتدرجة وفق رؤية استراتيجية واضحة ركيزتها تفجير طاقات الإنسان وإبداعاته[1]. ومن ثم يمكن استلهام روح الفكرة النهضوية المتطلعة للانعتاق من التخلف والإفادة منها لا تكرارها، وفي الوقت نفسه الإيمان بعدم إمكانية تكرارها بالحرف نظرًا لخصوصية عناصرها الثقافية والحضارية والتاريخية والجغرافية والاجتماعية.

إن التجربة اليابانية في التنمية المركَّبة، ليست نموذجًا يمكن العثور عليه قابعًا فوق رفوف متحف الأفكار البالية؛ ولا يمكن شراء هذه النماذج أو تكرارها فذلك في حكم الاستحالة، كما يتعذَّر تكرارها في غياب الظروف التاريخية التي أسهمت في بلورتها، بل إن دراستها بغاية إعادة تطبيقها الحرفي أو نسخها هو ضرب من العبث؛ وإنما تُدرَس بهدف التساؤل القلِق عن المصير الذي آلت إليه النهضة في العالم الإسلامي، والإجابة عن إشكالات: لماذا حقَّقت اليابان أهدافها الإنمائية؟ وكيف انطلقت اليابان بشريًا، وحلَّقت اقتصاديًا، وارتقت تكنولوجيًا؟ فهذه التجربة ليست نموذجًا جاهزًا؛ لأن النموذج الجاهز لا يشتغل إلَّا لنفسه، وتاليًا هو يحقِّق أهدافه ويلامس غاياته، وقد يشتغل هذا

(١) انظر: ناصر يوسف، ديناميكا التجربة اليابانية، مرجع سابق.

الأنموذج لحساب الدول التي ترغب في تكراره واستعادته، ولكن من المؤكَّد أنه سيفشل في أولى مراحل التطبيق؛ لأن المحتوى الحضاري هو المسؤول عمَّا آل إليه المستوى الاقتصادي والتكنولوجي. فهل يمكن شراء المحتويات الحضارية واقتناؤها بتعبير مالك بن نبي؟ وهل أمكن لهذه المحتويات الغريبة ـ عن مجتمع يتميَّز بخصوصياته الحضارية ـ أن تنجِز تنمية أو نهوض؟[1].

وما قد لا يعرفه الكثيرون هو أن حركة النهوض الياباني قامت على حركية فلسفية وفكرية كثيفة ورصينة وديناميةٍ أدبية خصبة، وليس على مجرد التوسع التقني والإنتاج الصناعي فقط. وقد كان الفيلسوف الألماني الأشهر «هايدغر» يقول: «إن العلم لا يفكر»، بما يعني لديه أن العلم يحتاج للفلسفة والتفكير الإبستيمي، من أجل إبراز مناهجه وبلورة مفاهيمه والتفكير في مراميه وآثاره على حياة البشر؛ إذ **لا نهوض حضاري دون أفق فكري وقيم متحيزة للذات وإنسانية مشتركة دافعة يسهم فيها كل من العالِم والمؤرخ والأديب والفيلسوف والمفكر الاجتماعي والسياسي والإعلامي، في صياغة ونشر هذه القيم** وليس العالم

(١) ناصر يوسف، مقولات التحديث المعاصرة في التجربة الإنمائية اليابانية المركبة، الإنجاز والاستمرار والدروس المستفادة إسلاميا، مجلة إسلامية المعرفة، عدد (٥٣)، ٢٠٠٨م. راجع أيضًا ناصر يوسف: دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة؛ دراسة مقارنة بالجزائر وماليزيا، سلسلة أطروحات الدكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.

الطبيعي أو التقني الاقتصادي أو المالي فقط. **ومن ثم فالثورة الفكريّة والنهضة الثقافيّة هي التي تؤسّس حقيقة للتغيير الموضوعي، وللخروج من حالة التخلّف إلى حالة النهضة الحضاريّة واليقظة الشاملة والمتكاملة[1] والإبداع المستقل المعتمد على الذات.**

وبناء على ما سبق، فإننا سنعتمد في دراستنا هذه ما أسميناه بـ«**المقاربة الحضارية المركبة النسبية[2]**»، التي تحاول تجاوز

---

(١) السيد ولد أباه، النهوض بالفكر لا بالتقانة، مرجع سابق.

(٢) تم تطوير هذه المقاربة من خلال الإطلاع على العديد من الدراسات والأبحاث حول التجربة اليابانية، أهمها:

Michio Morishima, Why Has Japan 'Succeeded'?: Western Technology and the Japanese Ethos, Cambridge University Press, 1984.

Thomas c.smith, Native Source of Japanese Industrialization,1750-1920 (Berkeley, CA: University of California press, 1988)

Masoud Daher, Continvity and Changes in the Japanese Monernization 1945-1998, Tokyo under press, 1999.

Herschel Webb: "The Japanese imperial institutions in the Tokugawa period", New York, 1968.

وانطلاقًا من المؤلفات والدراسات الآتية:

مسعود ضاهر، النهضة العربية والنهضة اليابانية،تشابه المقدمات واختلاف النتائج، سلسلة عالم المعرفة، عدد (٢٥٢)، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.

مسعود ضاهر، النهضة اليابانية المعاصرة الدروس المستفادة عربيًا، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، ٢٠٠٤م.

محمد أعفيف، أصول التحديث في اليابان ١٥٦٨ ـ ١٨٦٨م، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.

ناصر يوسف: «دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة؛ دراسة مقارنة بالجزائر وماليزيا»، سلسلة أطروحات الدكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.

سمير أبو زيد، العلم والنظرة العربية إلى العالم: التجربة العربية والتأسيس العلمي للنهضة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م. =

أعطاب المنظور الانبهاري الاستثنائي والمقاربة التبسيطية الأحادية في تفسير نهضة اليابان، إلى طرح جدلية جديدة تتفاعل فيها خصوصية الظاهرة النهضوية وتعقد الواقع التاريخي والجغرافي والسياق الحضاري لليابان وتركيبية فعل النهوض بوصفه تغييرًا جماعيًا تتعاون فيه كل القوى الفاعلة على إحداث تغييرات جذرية ومستمرة تنقل المجتمع القديم من دائرة الخوف والعزلة ومن كل ما هو جديد إلى المشاركة في النهوض الذي يحمي الأصالة

= مجموعة من الكتاب، الثورة الإصلاحية في اليابان «ميجي إيشن»، إعداد: ناجاي ميتشيو وميجو أورشيا، ترجمة: عادل عوض، تحرير: صبري الفاضل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢م.

مالك بن نبي، تأملات، سلسة مشكلات الحضارة، تحت إشراف: ندوة مالك بن نبي، دار الفكر المعاصر، طبعة سنة ٢٠٠٢م.

مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، سلسة مشكلات الحضارة، دار الفكر المعاصر، طبعة سنة ٢٠٠٠م.

مالك بن نبي، شروط النهضة، سلسة مشكلات الحضارة، ترجمة: عمر كامل المسقاوي وعبد الصبور شاهين، دار الفكر المعاصر، طبعة سنة ٢٠٠٠م.

نصر محمد عارف، التنمية من منظور متجدد، التحيز، العولمة، ما بعد الحداثة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠٠٢م.

نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، سلسلة الرسائل الجامعية، الدار العالمية للكتاب والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٩٩٤م.

محمود الذوادي، الثقافة بين تأصيل الرؤية الإسلامية واغتراب منظور العلوم الاجتماعية، دار الكتاب الجديد المتحدة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.

أبو زيد المقرئ الإدريسي (محاضرات)، «العالم الإسلامي وآفاق التغيير: اليابان نموذجًا» و«صناعة الحضارة» و«التقليد والمقلدون» و«القيم والتنمية» و«العائق الذاتي في التنمية».

ويطور جميع ركائز المجتمع المادية والاجتماعية والروحية. كما أنها تطرح كذلك «نسبية التجربة» باعتبارها تجربة لها سلبياتها وإيجابياتها وتخضع لسنن بناء الحضارات وتأسيس العمران البشري وقوانينهما.

وفي هذا الصدد تميز المقاربة التحليلية المقترحة بين مفهومي «**القدرة الحضارية**» و«**التمكن الحضاري**»، فالمفهوم الأول يختزن امتلاك الأمة لخميرة النهوض، ويحتوي على القدرات النفسية الدافعة والوعي الحضاري والطاقات الفكرية والبشرية الكامنة في وعي الأمة الطامحة للنهضة، فقد تنكسر أمة من الأمم في حرب أو في معركة لكنها لا تنكسر وتتحطم نهائيًا، نظرًا لأنها تمتلك القدرة الحضارية على النهوض وتجديده، وبين مفهوم «التمكن الحضاري» الذي يحيل على تحقق فعلي لأدوات التنمية ووسائلها، وتحصيل مظاهر التقدم المادية فقط مع النقص في بناء القدرة الحضارية والحفاظ على وهجها، فقد يتحقق التمكن الحضاري لكن فقدان القدرة الحضارية يؤدي إلى الموت والانقراض الحضاري لأمة أو دولة أو تجربة. ولعلنا هنا نكتشف الفرق الدقيق بين «متخلف» يعرف كيف يتجاوز تخلفه؛ فهو: «متخلف/ متقدم» كقدرة حضارية، وبين متخلف يعيش «تخلفًا مركبًا»؛ لأنه عاجز عن معرفة وإدراك سبب تخلفه؟[1].

(١) انظر في هذا الصدد: أبو زيد المقرئ الإدريسي (محاضرة)، العالم الإسلامي وآفاق التغيير: اليابان نموذجًا، ١٩٩٢م. ويمكن الرجوع إلى: عمر عبيد حسنه (تقديم)، لكتاب: دراسة في البناء الحضاري، محنة المسلم مع حضارة عصره، محمد محمود =

لقد ظلّت اليابان تصنع الحدث التاريخي صناعة تبعث على الإعجاب والتقدير، فقد أنقذت نفسها من فعل «**الانقراض الحضاري**» الذي لم تنجُ منه الحضارات العاتية، كما استثمرت إنسانها وشبابها في مسيرتها النهضوية المركّبة، فكان في مستوى الأمل الـمُنقِذ من حالات الانهيار الاجتماعي والفشل الاقتصادي والصدمة النفسية لمخلّفات الحرب العالمية الثانية؛ حيث استطاع اليابانيون تأسيس التوازن الصعب والدقيق بين النهضة الاقتصادية الشمولية والقيم الإيجابية والروحية في التراث التقليدي، الأمر الذي أنتج معه تركيب مبدع بين قيم الأصالة ومتطلبات الحداثة، بصفته من أبرز مقومات النهضة في اليابان منذ أواسط القرن التاسع عشر حتى نهاية القرن العشرين، حاميًا بذلك المجتمع الياباني من سلبيات عصر العولمة المتغولة الساعية إلى تدمير التراث الثقافي للشعوب وإبادة الخصوصيات وتنميط العالم. ومن ناحية أخرى فالرؤية اليابانية تختلف عما هو سائد في الغرب في شكل العلاقة بين الفرد والعائلة، وبين الشركة والعمل والدولة والمجتمع.

إنّ النهضة اليابانية مجرّد تجربة أسهمت إرادة الإنسان في التغلب على التحديات التي سعت إلى إفشالها، كما تكتلت إرادة

= سفر، سلسلة كتاب الأمة رقم (٢١)، رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، قطر، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م. وأيضًا تقديمه لكتاب: «المنهج النبوي والتغيير الحضاري»، برغوث عبد العزيز بن مبارك، سلسلة كتاب الأمة رقم (٤٣)، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.

أمّة في إنجاحها وإخراجها للعالم بهذه الطريقة العملية الناجعة. يضاف إلى ذلك كلّه أنّ العقلية اليابانية قد أتقنت فكّ خيوط الاستمرارية والتغيير المتداخلة والمتشابكة، وتحويلها بمهارة عالية إلى نسيج تنموي متكامل ومتفرد[1].

لا تسعى هذه الدراسة أن تكون بحثًا معمقًا في تاريخ اليابان الحديث والمعاصر، غير أنها اعتمدت المقاربة «الحضارية المركبة النسبية» المقترحة من منظور تاريخي، بهدف الكشف عن الأسباب المختلفة والعوامل الكامنة وراء النهوض الياباني وتعميق النظر حولها، وتحليل جذور النهضة وإرهاصاتها الأولى قبل عصر «الميجي»، واستكشاف ميزات كل مرحلة والتحولات الهامة التي اجتازها تاريخ النهضة في اليابان، مع تفكيك أهم مرتكزات النهوض الياباني ومداخله الحاسمة التي ساهمت في تطوير الخبرات والمهارات وإطلاق دورة حضارية جديدة في رحم المجتمع الياباني، مع تقديم تحليل تركيبي يشرح طبيعة النموذج النهضوي الياباني ورهانات التفكير في التجارب الآسيوية والإشكالات المثارة حولها منهجيًا وحضاريًا. كما أن الدراسة تحاول استكشاف المحاولات اليابانية للتكيف مع الوضع الدولي والضغط الغربي، وطبيعة النموذج الذي أثبت إمكان انتهاج وسائل مستقلة ومختلفة للنهضة بعيدًا عن النزعة المركزية الغربية، من أجل استلهام الدول النامية والعالم الإسلامي الدروس والعبر

(١) ناصر يوسف، ديناميكا التجربة اليابانية المعاصرة في البناء الاقتصادي، مرجع سابق.

والاستفادة من الروح الثورية لهذا النموذج، أملًا في إطلاق نهضة عربية وإسلامية جديدة.

ولا أنسى في مقدمة هذا الكتاب، أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى مركز نماء للبحوث والدراسات الذي عرض فكرة الكتابة في هذا الموضوع، وأحياها في نفسي، لا سيما وأن فكرة الكتابة في التجارب النهضوية الآسيوية عمومًا، واليابانية خصوصًا، كانت تراودني منذ مدة طويلة.

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل.

سلمان بونعمان ـ المغرب
Salmane007@gmail.com

الفصل الأول

إرهاصات النهضة اليابانية

استقطبت حركة الإصلاح التي قادها الإمبراطور الميجي في القرن التاسع عشر، إعجابًا شديدًا واهتمامًا بالغًا من لدن الباحثين المختصين في تجارب النهوض الآسيوي، محاولين فك أسرار نجاح اليابان وتفوقها الكاسح والسريع على باقي بلدان العالم المتخلفة، من مدخل تحليلي يستحضر إنجازات عصر الميجي وإصلاحاته الهيكلية، مما دفع البعض للحديث عن «المعجزة اليابانية الباهرة»، واعتبار الميجي نقطة تحول فارقة في تاريخ اليابان شكلت قطيعة جذرية مع الماضي وانفتاحًا على علوم الغرب، فلم يُنظر إلى عصر الميجي بوصفه ثمرة مقدمات طويلة راكمتها النهضة اليابانية مبكرًا منذ القرن السابع عشر على الأقل، بتدرج وعمق لتفرز ما سمي بعصر الأنوار الميجية.

غير أن رصد المعطيات الإحصائية الأولية التي وقف عندها الدكتور والمؤرخ محمد أعفيف بشأن المجتمع الياباني قبل إصلاحات الميجي، أثبتت أن الأمر لا يتعلق بـ«معجزة يابانية» تحققت فجأة بفعل الاحتكاك بالحضارة الأوروبية واستنساخها،

وإنما هذا الإنجاز الحضاري كان نتيجة تطور عميق وطويل في تاريخ اليابان، مشيرًا إلى «أن نسبة العارفين بالقراءة والكتابة كانت في اليابان قبيل إصلاحات الميجي (١٨٦٨م) كانت ٤٠٪ بين الذكور و١٠٪ بين الإناث»[١]، ومن جهة أخرى «لا يمكن إدراك أهم أبعاد إصلاحات الميجي إلا بإدراك موقع المؤسسة الإمبراطورية في المنظومة السياسية اليابانية، وفي استمرارها عبر التاريخ قرونًا كثيرة لم تفقد فيها المؤسسة الإمبراطورية مشروعيتها، ولم تنقص قدسيتها عند الفرد الياباني، وإن خضعت للضغط الشديد والتهميش من قبل الشجون ردحًا من الزمن»[٢].

إن تجربة النهوض اليابانية لم تكن مجرد انبثاق مفاجئ مع حركة الميجي سنة ١٨٦٨م، وإنما هي تجربة لها جذورها النهضوية العميقة وسياقها التاريخي الفريد وعناصرها الكامنة الممتدة طيلة فترة توكوغاوا، حيث شهدت القرون الثلاثة السابقة على عهد الميجي (١٥٦٨ ـ ١٨٦٨م) تطورات نوعية وتراكمات حضارية هامة، أَضفت عليها طابع الخصوصية والتفرد والتميز، فقد شكلت هذه الفترة الزمنية منذ القرن السادس عشر القاعدة الأساس للنهضة اليابانية في مطلع القرن التاسع عشر؛ وهذا يفضي بنا إلى تجاوز مقاربة تفسير نجاح اليابان المرتكزة على طبيعة قادة الإصلاح ونوعية قراراتهم أو الاقتصار على ظرفية القرن التاسع عشر فقط، فالأمر أعمق من ذلك، فلولا وجود

(١) أعفيف، ص٤٤ ـ ٤٥.

(٢) أعفيف، ص٥٠ ـ ٥١.

أرضية خصبة وسيرورة فكرية وحضارية تشكلت منذ قرون، لما وجد مثل أولئك الزعماء وما أثمرت جهود الإصلاح جيل الميجي المبدع؛ فالتاريخ الياباني لا يجد مفاتيح فهمه إلا في التاريخ الياباني ذاته، ومن ثم لا يمكن إدراك إصلاحات الميجي بمعزل عن تاريخ اليابان ككل ومكوناته الثقافية وقوة الأفكار الإصلاحية داخله.

إن نجاح التجربة اليابانية هو حصيلة مركبة ومعقدة من التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية والحضارية التي عرفتها اليابان منذ القرن السابع عشر على الأقل، التي هيأت الظروف التاريخية وأنضجت الشروط الحضارية للنهضة اليابانية.

لقد تناولت العديد من الدراسات المهتمة بالتجربة اليابانية خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية مركزية مرحلة توكوغاوا[1] في الإقلاع باليابان، واستعاد الحقل الأكاديمي والفكري والتاريخي التركيز على الدور الحاسم لهذه الفترة في التأسيس لنهضة اليابان بوصفها مدخلًا تفسيريًا حاسمًا لإدراك مفاتيح النهوض الياباني، كما اهتم الباحثون بكشف منجزاتها وخصائصها وأدوارها، فهذه المرحلة شهدت تطورًا بارزًا في المجال الاقتصادي لا يقل أهمية عما شهده الغرب في المرحلة نفسها، وبلغت الثقافة اليابانية ذروة تألقها، لم يعد بالإمكان معها القول إن النهضة اليابانية قد انطلقت

(١) أسرة يابانية توارثت منصب الشّوغن، وحكمت اليابان خلال المدة (١٦٠٣ ـ ١٨٦٧م)، كما كانت تشرف على سائر الإقطاعيين (الدّايميو) الذين كانوا يحكمون إقطاعيات منفصلة، وبسقوط حكم الساموراي استعاد إمبراطور اليابان سلطاته.

في عصر الميجي دون إبراز البنيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية الحاضنة لتلك النهضة، ذات الجذور العميقة في مرحلة توكوغاوا[1].

لعل أهم ما تحقق في عصر توكوغاوا أو فترة النهضة المبكرة هو الأمن والاستقرار الاجتماعي والسياسي؛ فبعد حرب أهلية دامت زهاء قرن من الزمن، نعمت اليابان بفترة استثنائية من السلم استمرت قرابة قرنين ونصف قرن، حيث تبنى حكام اليابان مبادئ الكونفوشيوسية لتحقيق توازن اجتماعي وسياسي دقيق. وقد تبلور الأمن والاستقرار الاجتماعي في تطور اقتصادي ملحوظ ونمو ديمغرافي غير مسبوق، وانتشار العمران وتوسع المعرفة بالقراءة والكتابة وازدهار دور النشر، إضافة إلى ازدهار ثقافة شعبية تمثلت في المسرح ومختلف فنون التعبير الأدائي والفني،

(١) منذ نهاية ق١٢م ضعف البلاط الإمبراطوري ضعفًا شديدًا، انتقلت السلطة إلى «يورتيمو» زعيم عشيرة «مينامونو» القوية الذي نصب له لأول مرة شوغونا؛ أي: حاكمًا عسكريًا لليابان يمارس الحكم معتمدًا على ولاء عدد من الفرسان أمراء المناطق والأقاليم، باسم الإمبراطور وبالنيابة عنه. وإلى غاية منتصف ق١٩، ظلت الحياة اليابانية موزعة بين مؤسسة الإمبراطور التي تعتبر في نظر الياباني مصدرًا لشرعية السلطة دون أن تتمكن من ممارستها فعليًا وتحتكرها باسم الإمبراطور وبين مؤسسة الشوغون التي تمارس الحكم فعليا. ويعتبر شوغون منتصف ق١٩ سليل أسرة توكوغاوا التي استطاعت أن تبسط سلطتها المباشرة منذ بداية ق١٧ على ربع البلاد، وأن تسيطر على حوالي ٢٦٥ دايميو، مندئذ بنى توكوغاوا نظامًا اجتماعيًا وسياسيًا إقطاعيًا ظل في صورته العامة ثابتًا مستقرًا إلى أن ظهر الجنرال بيري الأمريكي في خليج طوكيو. انظر: عبد السلام الحيمر، النخبة المغربية وإشكالية التحديث، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م، ص٤٢.

ففي نظر الدكتور أعفيف شكلت **فترة توكوغاوا مرحلة مهمة في تاريخ اليابان لا يمكن إغفالها عند البحث في أسباب نجاح إصلاحات الميجي والانتقال السريع إلى التحديث**، فهي في نظره «القاعدة الأساسية التي انطلق منها اليابانيون ليلحقوا بركب الحضارة الغربية»[١].

ومما ساعد على هذا الاستقرار التزام شجونة توكوغاوا بسياسة العزلة، التي نصت مقتضياتها على تقييد سفر اليابانيين إلى خارج الأرخبيل، وحظر الديانة المسيحية وطرد المبشرين بها خصوصا بعد تنامي المتنصرين من اليابانيين، ومنع الأجانب من دخول أراضي اليابان. وقد كان في إمكان الشجونة الحفاظ على هذه السياسة وتطبيقها بصرامة منذ منتصف القرن السابع عشر، تقريبا سنة ١٦٣٩م إلى منتصف القرن التاسع عشر، أي إلى حين تغير المناخ الدولي وتبني الدول الغربية سياسة إمبريالية معلنة تدعمها قوة عسكرية متطورة لا سبيل إلى الوقوف أمامها[٢].

انعكس الأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي إيجابيا على الاقتصاد والعمران والبنية التحتية، وعلى الثقافة الشعبية والتعليم والنشر والفنون أيضا، حيث عرفت هذه المجالات جميعها تطورًا وازدهارًا لافتين للانتباه خلال عصر توكوغاوا؛ فعلى صعيد الاقتصاد حدث نمو حقيقي يمكن رصده كميًا في مختلف

(١) أعفيف، ص٢٠.

(٢) أعفيف، ص١١٦.

القطاعات المنتجة، فالزراعة التي ظلت المورد الأول للدخل والنشاط الرئيسي لغالبية السكان، حظيت باهتمام الدايميو[١]، خاصة استصلاح الأراضي الزراعية. وقد تساوقت مع زيادة إنتاج الأرز طفرة ديمغرافية وحدوث زيادة غير مسبوقة في أعداد السكان بوتيرة سريعة خلال فترة قصيرة. فسكان الأرخبيل ظلوا على مدى قرون في حدود متواضعة لم تتجاوز عشرة ملايين نسمة، ليقفز العدد خلال القرن السابع عشر، من ١٢ مليون تقريبًا في مطلعه إلى زهاء ٣٠ مليون نسمة في نهايته، وذلك قبل أن يستقر في حدود هذا العدد إلى حين إصلاحات الميجي[٢].

ومن الظواهر المثيرة أيضًا في عصر توكوغاوا توسع العمران وتنامي سكان الحواضر، ذلك أن اليابان أمكن ترتيبها منذ نهاية القرن السابع عشر ضمن دول العالم ذات الكثافة الحضرية العالية، شأنها شأن بعض الدول الغربية مثل إنكلترا وفرنسا. و«إيدو[٣]» أحسن مثال في هذا الباب، فمن مجرد قلعة دفاعية في

---

(١) داي ـ ميو (باليابانية: 大名) هي التسمية التي كانت تطلق على كبار الزعماء الإقطاعيين في اليابان منذ القرن الـ١٢م وحتى إصلاحات فترة ميجي.

(٢) أعفيف، نفسه.

(٣) إيدو (باليابانية: 江戸) وتعني حرفيًا «باب الخليج» هو الاسم القديم لمدينة طوكيو في اليابان، وإليها نسبت الفترة المعروفة بـ«فترة إيدو» من التاريخ الياباني والتي صاحبت حكم أسرة «توكوغاوا» للبلاد. منذ تأسيس مكاتب الشوغون في إيدو أصبحت كيوتو العاصمة السابقة لليابان، حيث تحولت العاصمة بحكم الحال إلى إيدو لأنها أصبحت مركز السلطة السياسية الحقيقية. ومنذ ذلك الوقت نمت إيدو بشكل متسارع من قرية صيد صغيرة في عام ١٤٥٧م إلى عاصمة متحضرة يقطنها أكثر من مليون نسمة عام ١٧١٢م وكانت أكبر مدينة في العالم في ذلك الوقت. =

أواخر القرن السادس عشر لا يتجاوز سكانها بضعة آلاف توسعت بعد أن اتخذها «توكوغاوا إياسو» عاصمة له، وتضاعف عدد سكانها عشرات المرات إلى أن بلغ في أواخر القرن السابع عشر قرابة المليون نسمة. ولعلها كانت أكبر مدينة في العالم آنذاك، فلندن وباريس لم تبلغا هذا الرقم أو تقتربا منه حتى مطلع القرن التاسع عشر[١]، كما تنامى أيضًا العديد من سكان المدن التقليدية وتم إنشاء مدن أخرى خلال العصر نفسه؛ الأمر الذي يؤكد بروز ملامح حياة حضرية ذات أنماط اجتماعية واقتصادية وثقافية متطورة يسودها الترابط العائلي والعمل الجماعي، فقد بنيت في هذه الفترة أكثر من مائتي قلعة عرفت بـ«المدينة/القلعة»، بالإضافة إلى أربعين مدينة ذات مرافئ بحرية ضخمة، فقد كانت مدن كيوتو وأوساكا وإيدو أو طوكيو ذات المليون نسمة من المدن الكبرى في العالم من حيث عدد السكان وحجم التبادل الاقتصادي وكثرة المؤسسات التعليمية ونشاطها، وطبيعة الحياة الحضرية الاجتماعية المختلفة عن الحياة القروية الزراعية[٢].

وفي هذا السياق يؤكد فرنك جبني بأن «أهل المدن الجدد حالة تستحق منا الدراسة. فهم لم يقوموا ببناء دعامات المجتمع

= وفي عام ١٨٦٨م عندما آلت شوغونية توكوغاوا إلى نهايتها مع بدء إصلاح ميجي، تمت إعادة تسمية إيدو إلى طوكيو والتي تعني «العاصمة الشرقية» وانتقل الإمبراطور إليها من إقامته السابقة في كيوتو.

(١) أعفيف، ص١١٧.

(٢) أعفيف، نفسه.

التجاري في اليابان فحسب، بل كان ذلك المجتمع لديه من القوة بحيث لم يكن بإمكان الحكومة القضاء عليه بمجرد إصدار مرسوم أو كبته رسميا، ولذلك بقيت روح ذلك المجتمع التجاري قائمة في كافة المؤسسات القومية اليابانية حتى يومنا هذا. ولكنهم خلقوا شيء آخر، فقد خلقوا بدايات الثقافة الجماهيرية المعاصرة وبذلك مهدوا الطريق بقيام ثورة الميجي الثقافية. فلم يرفض الشوغون مسرحيات الكابوكي كما لم يستنكروا الشهرة التي حظيت بها بين جماهير المدن (. . .) فقد رأوا أن تلك المسرحيات تشكل رمزًا لثقافة المدن الجديدة التي يمكن أن تقفز في ما وراء حدود عالم طوكوجاوا المغلق على نفسه وتوحد صفوف الناس الذين كان من المفروض أن تفصل بينهم الجدران الطبقية»[1].

وقد انبثق عن هذه التجمعات الحضرية الكبرى، فئة متميزة من التجار والصناع عرفت في التاريخ الياباني بمصطلح «تشونين» وهو قريب من مصطلح «البرجوازية»، حيث طورت هذه الفئة نمط عيش خاص وثقافة متميزة اختلف عن باقي الفئات الاجتماعية الأخرى، حيث احتضنوا نشأة عددًا من الفنون وأنتجوا صنوفًا من الأدب، ففي «إيدو» و«كيوطو» و«أوساكا» نشأت أحياء تعج بالمسارح والمطاعم ودور الترفيه، تأوي الفنانين والكتاب

(١) فرانك جبني، الميجي: ثورة ثقافية، في: الثورة الإصلاحية في اليابان «ميجي إيشن»، إعداد: ناجاي ميتشيو، ميجو أورشيا، ترجمة: عادل عوض، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢م، ص١٣٥.

والمبدعين من كل المشارب[١]. كما لعبت نواة البورجوازية الجديدة دورًا رئيسًا في إقامة الحفلات الفنية في كثير من أحياء المدن الجديدة، ونشطت في هذه الفترة أحياء الجيشا (Geisha) الشهيرة وبشكل خاص في العاصمة القديمة كيوتو والعاصمة الجديدة طوكيو، كما ازدهرت العروض المسرحية في مسارح الكابوكي[٢] (Kabuk) التي ما زالت معروفة حتى الآن في اليابان

(١) أعفيف، ص١١٨.

(٢) كابوكي (باليابانية: 歌舞伎 = غناء + رقص + حذاقة) من أنواع المسرح الياباني. يرجع تاريخ هذا المسرح إلى فترة إيدو، وقد حظي هذا الفن بشعبية كبيرة، يُعدّ مسرح (كابوكي) Kabuki ثمرة لازدهار بعض المدن تجاريًا مع نشوء طبقة برجوازية ترغب في التفتح الثقافي، وتطمح إلى تلبية متطلباتها الترفيهية، وذلك منذ نهاية القرن السادس عشر. ومع نهاية القرن السابع عشر بلغ مسرح (كابوكي) ذروته الأولى في مشارب الشاي التي اتخذت معماريًا شكل مسرح يناسب عروض (الكابوكي)؛ وذلك بمنصة مستطيلة طولها ضعف عرضها، يمتد منها عند طرفي ضلعها الطويل المواجه للجمهور ممران يعبران الصالة حتى غرف الأزياء و(المكياج) الموجودة على جانبي مدخل الصالة. الممر الواقع على يسار الجمهور والمسمى (هاناميشي) Hanamichi عريض نسبيًا يستعرض عليه الممثل قبل دخوله في دوره قدراته الحركية وزيه وقناعه وسيفه إن كان محاربًا، وأرضية هذا الممر مصقولة ولمّاعة كالزجاج مثل أرضية المنصة. أما الممر الآخر فهو لخروج الممثلين نحو (الكواليس). ومنصة (الكابوكي) مزودة منذ تأسيسها بقرص دوّار لتحريك جزء من المنظر (الديكور)، يحركه عمال المنصة من أسفلها حسب مبدأ الدواليب المسننة، كما أن أعلى المنصة مزود بجسور عدة لإسقاط ستائر تغطي جدار الخلفية بمناظر تلائم المشهد، إضافة إلى إمكانية إسقاط قفص كبير يمثل سجنًا فرديًا حسب ضرورة الحدث. وفي مكان سقوط القفص في الجهة اليمنى من المنصة يوجد في أرضية المنصة فتحة متحركة (فخّ) trapdoor لسقوط الممثل في حفرة أو بئر أو في جهنم، كما كانت منصة (الكابوكي) مزودة عند جانبيها بإمكانيات متطورة لتوليد مؤثرات صوتية وضوئية، لتمثيل الرعد والبرق مثلًا. (نبيل الحفار، الموسوعة العربية http://www.arab-ency.com)

وبلغت أعلى مراحل ازدهارها إبان فترة توكوغاوا، ونشط أيضًا الإنتاج الشعري المعروف باسم شعر الهايكو (Haiku)، بالإضافة إلى الفنون التشكيلية والتزيين وحفلات تقديم الشاي وتنسيق الزهور، وحفلات المصارعة الشعبية المعروفة بحفلات السومو (Sumu)[١]، ومختلف أصناف الموسيقى ومدارس الرسم المتعددة والطباعة بالألوان ومختلف صنوف الفرجة.

وهكذا أسهم الأمن والاستقرار وما أثمره من توسع حضري إلى ازدهار الأدب والشعر والرسم والموسيقى، ومختلف فنون الفرجة بين سكان التجمعات الحضرية الكبرى، مثل «إيدو» و«أوساكا» و«كيوطو» بصورة لم يسبق لها مثيل في تاريخ اليابان. ففي أواخر القرن الثامن عشر، عاش الكاتب المسرحي «تشيكاماتسو مونزيمون[٢]»، والقصاص «إيهارا

---

(١) مسعود ضاهر، النهضة العربية، ص١٤١، بتصرف.

(٢) مونزايمون تشيكاماتسو Monzaemon Chikamatsu أحد أشهر كتاب المسرح اليابانيين. ولد في مقاطعة إتشيزن Echizen وتوفي في مدينة أوساكا Osaka. يقول في نبذة كتبها عن نفسه قبيل وفاته: «ولدت في أسرة توارثت مهنة الحرب لكنني لم اتخذها لنفسي، واشتغلت بخدمة النبلاء لكنني لم أحصل على أي رتبة من رتب البلاط، وجرفني التيار إلى السوق لكنني لم أتعلم شيئًا عن التجارة». وعلى هذا الاعتراف الصريح فإن مسرحياته المتنوعة التي يقارب عددها المئة وعشرين تعكس خبرته العميقة في شؤون الحياة والدين، خاصة اسم تشيكاماتسو الذي اشتهر به قد اكتسبه نتيجة قضائه مدة من شبابه في (معبد تشيكاماتسو) البوذي في مقاطعة أومي Omi حيث درس الديانة البوذية، وتعمق في الأدبين واللغتين اليابانية والصينية، في حين أن نسبته الحقيقية هي سوغيموري Sugimori (....) إن مسرحياته تمثل إحدى قمم عصر غينروكو Genroko الممتد بين ١٦٨٠ و١٧٣٠م الذي يعتبره الباحثون قمة الازدهار الأدبي والفني في اليابان، وهي تكشف عن أفكار الجمهور ورغباته وطبائعه. =

سايكاكو[1]» والشاعر «ماتسواو باشو[2]»، وغيرهم من الأدباء والرسامين الذين كانوا طليعة تيار ثقافي جديد يستجيب لذوق فئة التجار الصاعدة وتطلعاتها. وعرفت هذه الحركة الثقافية عمومًا بـ«الثقافة الشعبية»، تمييزًا لها عن ثقافة الخاصة التي اختصت بها أرستقراطية كيوطو في عصر هييان والساموراي[3] في الفترات

= وقد اختار الكاتب شخصياته من جميع قطاعات الحياة ومن الجنسين، فهناك المهرب والفلاح وبائعة الهوى في أحياء المتعة المرخّصة والمحارب والتاجر وابن المدينة، بل حتى الامبرطور. وغالبًا ما تنتصر في أعماله شخصية الرجل العادي على الأرستقراطي أو الساموراي المحارب Samurai! إذ عنده ينجح الرجل العادي في أداء المهام الجليلة، على عكس ما كان سائدًا آنذاك، فالشرف والنبل والجرأة إنما هي خصائص مميزة لطبقة المحاربين. وشخصية الامبرطور، التي تظهر في ثلاث وثلاثين مسرحية من مجمل أعماله تبدو لديه كأيِّ شخصية أخرى، تعاني كسائر البشر، دون هالة القداسة المعتادة. (الموسوعة العربية).

(١) يعد إيهارا سايكاكو ظاهرة في الكتابة القصصية في القرن السابع عشر، لا على صعيد اليابان وحدها بل على الصعيد العالمي أيضًا فقد ترجمت أشهر مؤلفاته برعاية من اليونسكو، بدأ سايكاكو كشاعر، حيث لا يقل إنتاجه الشعري قيمة عن نتاجه القصصي، ثم تحول إلى الكتابة المسرحية قبل أن يختص بمجال القصة.

(٢) باشو (اسم الشهرة) (باليابانية: 松尾芭蕉) واسمه الأصلي ماتسوو مانوفوسا عاش (١٦٤٤ ـ ١٦٩٤م) هو شاعر ياباني، ومعلم شعر الـ«هايكو» الأكبر بلا منازع، كان أيضًا بارعًا في شعر النثر الياباني أو «هايبون». يشكل مع كل من «شيكاناتسو مونزا ـ إيمون» و«إهارا شائيكاكو» أعمدة الأدب الياباني في الفترة التي عرفت بـ«قرن أوساكا الذهبي».

(٣) ساموراي (باليابانية: 侍) أو بوشي (武士) هو اللقب الذي يطلق على المحاربين القدماء في اليابان. تعني كلمة «ساموراي» في اللغة اليابانية «الذي يضع نفسه في الخدمة». رغم أن اللفظ الأصلي استعمل في «فترة إيدو» لتمييز الرجال الذين كانوا يسهرون على حفظ الأمن، فقد تم تعميم هذه الكلمة لاحقا على كل الرجال المحاربين في اليابان. هي التسمية القديمة للمحاربين في اليابان. والمقصود بهم الرجال الذين يسهرون على الأمن. ارتبطت شهرتهم بقوة الإمبراطورية اليابانية. =

التالية، غير أن هذا التوجه «الشعبي» لم يكن يعني غياب الساموراي عنه، فهؤلاء انخرطوا أيضًا مع سكان المدن في هذا التوجه، الذي ساد في عصر «إيدو»، إذ أن أغلب المبدعين في مجال الأدب والكتابة المسرحية في القرن السابع عشر كانوا أدباء من الساموراي[1].

هناك أسباب كثيرة يمكن أن تفسر في آن واحد الازدهار الثقافي وتوجهه الشعبي، في مقدمتها التوسع الحضري وتنامي سكان الحضر، وتمتع فئة التجار وسكان المدن بقدر من الثروة وارتفاع نسبة القراءة والكتابة، بالإضافة إلى تحسين طرق المواصلات وسيادة الأمن والاستقرار السياسي؛ حيث اتسم مجتمع المدن في عصر توكوغاوا بتنامي الثروة وتوزيعها بين عدد كبير من الأفراد خاصة فئة التجار، وهو ما ساهم في خلق سوق استهلاك لم يعد مقتصرًا على فئة الساموراي وحدها، الأمر الذي نتج عنه الاكتفاء الذاتي للإنتاج الثقافي وعدم احتياجه إلى رعاية السلطات أو دعمها، فمثلًا رسامو عصر «إيدو» انتفعوا بشكل مثير من ازدهار الطباعة وصناعة الكتب ومن المسرح؛ إذ غدوا يتعيشون من مبيعات نتاجهم المطبوع، ومن عملهم في تزيين

= فقد كان ولاؤهم للإمبراطورية وللطبقة الإقطاعية الحاكمة بل كانوا جزءًا من تلك الطبقة. وقد توارثوا تلك الهيبة والمكانة إلى اليوم. أما في الوقت الحالي أصبح الساموراي فلكلورًا وجزءًا من التراث الثقافي لليابانيين، وقد استثمرت شخصية الساموراي ثقافيًا وخاصة سينمائيًا وفنيًا وتم تسويق صورتهم في العالم على أنهم رمز للذكاء والشجاعة والاحترافية وهو جزء من الصورة النموذجية للإنسان الياباني.

(١) أعفيف، ص٤٥٦.

الكتب بالرسومات التي كان الإقبال عليها كبيرًا، وأضحى المبدعون يتعمدون في عيشهم على مبيعاتهم من الكتب، كما أن الإقبال الكثيف على المسرح دفع بعضهم إلى التوجه نحو صنف الكتابة المسرحية، في حين تميزت الثقافة الشعبية بحس جمالي راق وذوق مرهف تحمل في طياتها أبعاد التسامي عن الواقع اليومي، وهو ما اصطلح على تسميته بـ«العالم العائم». وقد كان فن الرسم إحدى متع العين التي أقبل اليابانيون عليها من خلال تثمينهم أعمال كبار الفنانين. ورغم تعدد مظاهر الثقافة الشعبية وتشعب مجالات إبداعاتها، يكفي القول بأن كبار الفنانين الأوروبيين في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، مثل «موني» و«فان غوغ»، تأثروا بفن الرسم الياباني[1].

منذ أن تعرف اليابانيون على الحضارة الصينية، وتبنوا نظام كتابتها في القرن السادس الميلادي، ظل التعليم محدود الانتشار ونخبويًا ومقتصرًا على أبناء النبلاء والساموراي، كما بقي القيام به حكرا على المعابد البوذية ورهبانها الذين شكلوا جل النخبة المتعلمة. لكن التحول الحاصل كان بعد استيلاء أسرة توكوغاوا على السلطة، فاعتبر مؤسسو هذه الأسرة أن التعليم يعد أداة فاعلة لنشر تعاليم الكونفوشيوسية التي كان من شأنها دعم استقرار نظام الباكوفو[2] وضمان هيمنته واستمراره، فقد أصدر مؤسسو نظام

(١) أعفيف، ص٤٥٦ ـ ٤٥٧، بتصرف.

(٢) الباكوهان واحد من المصطحات الشائعة في الكتابات التاريخية الراهنة، لوصف النظام السياسي الذي كان قائمًا في عصر توكوجاوا. فهو من جهة يصف طبيعة =

توكوغاوا مرسومًا عامًا سنة ١٦١٥م، يوضح فيه أن **تعلم فنون السلام يعد مساويًا لتعلم فنون القتال والحرب**، ومن ثم فالواجب على الياباني إتقانهما معًا. كما أنشؤوا معاهد لتعليم أبناء الساموراي وشجعوا المبادرات الخاصة في هذا الشأن، وحذا الدايميو حذوهم[١].

ولم يقتصر التعليم على أبناء الساموراي، ذلك أن التوسع الحضري نجم عنه تطلع سكان المدن من التجار والصناع (التشونين) وغيرهم إلى تعليم أبناءهم على غرار فئة الساموراي، لكن لتحقيق غايات أخرى غير تلك التي كان الساموراي يسعون إليها. وهذا ما لبته مدارس «التيراكويا[٢]» التي انتشرت بشكل لافت في جل مدن اليابان، وبعض القرى خلال عصر إيدو. وقد كانت هذه المدارس خاصة وغير خاضعة لسلطات الباكوفو أو الدايميو، ولم تكن حكرًا على فئة بعينها كما هو شأن معاهد الساموراي. وبتضافر الجهود الرامية إلى تعميم التعليم سواء بين فئة الساموراي أو بين الفئات الأخرى، انتشر التعليم وحققت

= السلطة الموزعة بين السلطة العسكرية المركزية (الباكوفو)، ويمثلها الشجون، والسلطة المحلية على صعيد كل إقطاعية (هان)، ويمثلها الدايميو. بينما احتفظ الإمبراطور الذي ظل مقيمًا في عاصمته كيوطو، بسلطة روحية ورمزية تتمثل في منح المشروعية لسلطة الشوغون. فمصطلح الباكوهان هو تركيب مزجي بين «باكافو» و«هان» الذي يصف ثنائية السلطة. انظر: أعفيف، ص١٢٥.

(١) أعفيف، نفسه.

(٢) تيراكويا تعني حرفيًا: مدرسة المعبد، وهي المصطلح الذي كانت تعرف به المدارس التي خصصت لغير أبناء الساموراي وكانت في البداية ملحقة بالمعابد البوذية.

المعرفة بالقراءة نسبة عالية بين الذكور والإناث؛ إذ بلغت غداة إصلاحات الميجي في منتصف القرن التاسع عشر نسبة لم تحققها في الفترة ذاتها سوى دول قليلة في أوروبا[1].

إن أحد أهم المنجزات التي تحققت في عصر توكوغاوا هو انتشار التعليم الذي عرف قفزة نوعية لم يشهد لها مثيل في تاريخ اليابان قبل عصر الميجي، حيث **هدفت السياسة التعليمية في عصر توكوغاوا إلى التركيز على الجانب القيمي والأخلاقي في تكوين الساموراي وترسيخ مبادئ الفلسفة الكونفوشيوسية**، كما تمثلت في الاهتمام بالتكوين العسكري والمهارات الحربية لكونها الامتياز الرئيس للساموراي عن الفئات الاجتماعية الأخرى، وبرز في منتصف القرن الثامن عشر تيار قومي يركز على الثقافة المحلية والقومية اليابانية، ويدعو إلى إعطائهما الأولوية في مجال التدريس، حيث أنشئت مدارس خاصة بهذا التيار تعتمد برامج مختلفة عما كان سائدا في المدارس التي ترعاها المؤسسات الرسمية. وهو تيار كان حاضرًا في الأحداث التي أدت إلى إصلاحات الميجي، من خلال دوره الداعم للإمبراطور في مواجهته مع الشوغون، بعد عجز سلطات الباكوفو عن دفع أخطار التهديد الغربي؛ وهكذا **شكلت الدراسات الصينية والكونفوشيوسية أساسًا والتكوين العسكري المهاراتي بالإضافة إلى الدراسات القومية والدراسات الغربية أهم مفاصل التوجهات العامة السائدة في التعليم خلال فترة توكوغاوا.**

(١) أعفيف، ص١١٩.

وبالموازاة مع توسع المعرفة بالقراءة والكتاب وتنوع ثقافة تشونين، **ازدهرت دور النشر في كل من «إيدو» و«أوساكا» و«كيوطو»؛ إذ بلغت في آخر عصر توكوغاوا زهاء ٣٠٠٠ دار نشر**، كما تحررت المطبوعات من هيمنة الموضوعات الدينية أو ذات الصلة بها لتنفتح على مجالات عدة، فإلى جانب توفير الكتب المقررة في المناهج الدراسية، كانت دور النشر تقبل على نشر المؤلفات التاريخية والآداب الكلاسيكية ـ الصينية واليابانية ـ والقصص ودواوين الشعر والكتب الترفيهية وكتب الإرشاد السياحي وكتيبات التعليم التقني الموجهة إلى الفلاحين والصناع وغير ذلك، وبحسب التقديرات الأكثر اعتدالًا في هذا الشأن، فإن **متوسط ما كان يطبع من العناوين خلال عصر «إيدو» كان يتراوح بين ٤٠٠ و٦٠٠ عنوان سنويًا**[1]؛ ويفسر وجود العدد الكبير من دور النشر وظاهرة توسع مجال الطباعة بانتشار المعرفة بالقراءة والكتابة والإقبال عليها خصوصا مع انتقال الساموراي من ثقافة الحرب إلى ثقافة السلم وتحولهم إلى فئة مقبلة على المعرفة، كما ساعد الدعم الرسمي والتشجيع الذي حظي به الكتاب من قبل أسرة توكوغاوا، على المزيد من الإقبال على المعارف واكتشافها.

يصف الباحث فرانك جبني المشهد الثقافي ودور الكتاب ومدى تأثيره في المجتمع الياباني بقوله: «زاد عدد من يعرفون

(١) أعفيف، ص١١٩.

القراءة والكتابة وانتشرت محلات بيع الكتب إذ لم تكن هناك صعوبة في الحصول على قسط من التعليم في أواخر عهد طوكوجاوا وكان يسمح للعامة بالحضور في كثير من مدارس الإقطاعية، وانتشرت مدارس المعابد الصغيرة في كافة أنحاء الريف حيث كانت تعلم أصول القراءة والكتابة وبعض تعاليم كونفوش وارتبطت معرفة القراءة والكتابة بقراءة القصص البسيطة مع بدايات نقل المعرفة الغربية إلى اليابان فقد لاقت تلك المعرفة إقبالًا لدى عامة الناس (. . .) وكان فجر ثورة الميجي على وشك البزوغ وكان أهل المدن الجدد هم نواة الطبقة المتوسطة التي ستخرج إلى النور»[1]، كما **شكلت المكتبات ومحلات الإعارة الخاصة عنصرًا آخرًا ساهم بشكل كبير في رواج الكتاب وتداوله،** فقد كانت جل المعاهد الخاصة بأبناء الساموراي مزودة بمكتبات لتوفير الكتب المقررة وغيرها مما يحتاجه الطلبة والمعلمون؛ إذ **عرفت ظاهرة محلات إعارة الكتب انتشارًا واسعًا وإقبالًا كبيرًا وأضحت تجارة رابحة، فمثلًا «العاصمة «إيدو» سنة ١٨٠٨م جرى إحصاء ٦٥٦ محلًا، ثم ارتفع العدد سنة ١٨٣٠م إلى ٨٠٠ محل»**[2].

تبلور النهم العلمي وحب المعرفة وانتشارها المجتمعي في تواصل أعداد مهمة من العلماء والباحثين اليابانيين مع الألمان في جلسات علمية قرب مركز تواجدهم الدائم في ناكازاكي، حيث

(١) فرانك جبني، ص١٣٥.

(٢) أعفيف، ص٤٥٣.

تعلموا اللغة الألمانية وترجموا إلى اللغة اليابانية عددًا من مستجدات البحوث العلمية خصوصا في مجالات صناعة الأسلحة النارية والطب والجغرافيا وعلم الفلك، الأمر الذي سمح بتطور بارز في العديد من التخصصات العلمية والانفتاح على حقول معرفية وتقنية متنوعة، فقد كان «اليابانيون يمتلكون جهازًا معرفيًا قليل العدد لرصد العلوم والتقنية الغربية الحديثة منذ مطلع القرن الثامن عشر، وقد ساعد هذا الجهاز في التطوير الذاتي للثقافة والإنتاج في اليابان مع الاستفادة من علوم الغرب والصين معًا»[1]، وهكذا واكبت اليابان في مجالات الطب والعلوم والجغرافيا والفلك والعلوم العسكرية وتقنيات الملاحة المستوى العلمي القائم آنذاك في كل من الصين والغرب.

فإذا كانت سياسة العزلة التي أقرت منذ القرن السابع عشر قد منعت اتصال اليابانيين بالأوروبيين والأجانب، فإن هذا المنع لم يطل البعثة التجارية الهولندية التي أجبرت على الإقامة في عزلة تكاد تكون تامة في جزيرة قبالة ميناء ناكازاكي، حيث شكلت هذه الجزيرة منفذًا تسرب منه الكثير من المعارف الغربية، التي أثرت بشكل مثير في مسار المعرفة في اليابان، ابتداء من العقود الأخيرة للقرن الثامن عشر، وزعزعت الثقة في المعارف الصينية التي سادت في التعليم الياباني لما ينيف على ١٢٠٠م سنة، **وكانت خطوة مأسسة مشروع الترجمة سنة ١٨١١م من خلال تعيين**

(١) مسعود، النهضة العربية، ص١٤١ ـ ١٤٢.

أوتسوكي رئيسا لهيئة علمية مكلفة بترجمة الكتب الأجنبية والهولندية خصوصا، من أهم المشاريع التي أقدمت عليها سلطات توكوغاوا في التعرف على ثقافة الغرب قبل إصلاحات الميجي، إذ تعرف اليابانيون على نظرية كوبرنيك التي ساهمت في هز الثقة بعلم الفلك الصيني المعتمد من طرفهم، وجعلهم يبدون اهتمامًا كبيرًا لعلم الفلك الغربي؛ وفي ذلك يؤكد محمد أعفيف بأن جهود الرعيل الأول من دعاة الأخذ بثقافة الغرب أثمرت، وكان من نتائجها إنشاء معاهد خاصة بالدراسات الهولندية بلغ عددها في أواخر عصر إيدو سبعة وأربعون (٤٧) معهدًا، «على الرغم من أن أعداد الطلبة الذين أقبلوا على الدراسة كانت قليلة نسبيًا، فإن تأثيرها كان بالغًا؛ ففيها تخرج الكثير من رواد الإصلاح وزعماء حركة الميجي وأشهر أطباء اليابان في القرن التاسع عشر؛ لأن الدراسة في هذه المعاهد اتسمت بحرية البحث وبالانفتاح على الآخر وثقافته، وكان اليابانيون بفضلها في نهاية القرن الثامن عشر أكثر من الشعوب القريبة من أوروبا اطلاعًا على الثقافة الغربية»[1]؛ يضاف إلى ذلك أن عددًا من العلماء اليابانيين كان معروفًا على نطاق واسع في مجال العلوم العصرية وإتقان لغة أوروبية حديثة، نذكر منهم، على سبيل المثال لا الحصر: عالم الفيزياء ياسووكا غانشين (Yasuoka Genshin)، وعالم الطبيعيات يووان (Yoan)، وعالم الفلك ساكوزامون توكو (Sakuzaemon Toko)، وابنه كاغيياسو (Kageyasu)، والباحث اللغوي موراكامي

(١) أعفيف، ص٤٢٨.

ايشون (Murakami Eishun) الذي كان يتقن الفرنسية بشكل ممتاز وعمل على نشرها بين اليابانيين منذ العام ١٨٤٨م[١].

إن جذور الدعوة إلى الإصلاحات تكمن في التعاليم التي بثها مصلحون يابانيون طوال مرحلة توكوغاوا، وكان يطلق عليهم لقب واغاكوشا (Wagakusha) أو «محبو اليابان» حيث استقوا معظم تعاليمهم الإصلاحية من مبادئ الشنتو[٢] (Shinto) التي تعتبر عقيدة اليابان الأولى. وقد شددوا على قدسية الأرض اليابانية وقدسية الإمبراطور الذي يعتبر من سلالة الآلهة وهو صلة وصل بين الآلهة والبشر، كما دعوا إلى إرجاع السلطة إليه بعد أن انتزعها منه القادة العسكريون من الشوغون لقرون طويلة. وقد دفع بعضهم حياته ثمنًا لهذه الدعوة التي ألبت عليهم الشوغون.

---

(١) مسعود، النهضة العربية، ص١٤٢ بتصرف.

(٢) شنتو أو شنتوية (باليابانية: 神道): ديانة ظهرت وتطورت في اليابان. لم تعرف ديانة الشنتو ـ والتي تركت أثرًا بالغًا في التفكير الياباني ـ طريقها إلى الانتشار على غرار الديانات الأخرى. ليس لهذه الديانة تعاليم محددة، الشيء الذي جعلها تنفتح على العادات الدينية الأخرى بدون أن تؤثر هذه في خاصيتها وتأصلها الفريدين. الشنتو والتقاليد التي تلازمها ظلت دائما متواجدة في مظاهر الحياة اليومية اليابانية. يصعب وصف الديانة الشنتوية لأنه وعكس كل الديانات الأخرى، لا يعرف لها مؤسس ولا معتقد تقوم عليه، لا يمكن أن نعرفها إلا عن طريق مجموعة من العادات والممارسات. عبر التاريخ نشأت وتطورت عدة فرق وطوائف تدعي كلها الانتماء إلى عقيدة الشنتو الأولية، ولكن أي من هذه الطوائف لم ينجح في أن يفرض نظرياته وادعاءاته. تعتبر الشنتوية من هذه الناحية ديانة متفائلة، حيث تفترض أن الإنسان كائن طيب في الأساس، وأن الشر يقع نتيجة تدخل الأرواح الشريرة، وتنحصر أغلب العبادات الشنتوية في إبعاد هذه الأرواح الشريرة عن طريق تنقية النفس، الصلوات وتقديم القرابين للـ«كامي».
(Encyclopedia of Shinto) http://eos.kokugaluin.ac.jp/modules/xwords/

أولًا: جدلية الانفتاح والانغلاق في الثقافة اليابانية:

إن المحددات الإيكولوجية وتفاعل البيئة والإنسان والمجال، أكسب اليابانيين تفردًا وارتباطًا قويًا بالمجال وصل إلى حد التقديس، وخلق ملامح الشخصية اليابانية التي تتميز بالانضباط والصرامة وبالحس الجمالي المرهف. كما ساهم التجانس الثقافي والعرقي من خلال لغة متفردة ومعتقد ديني يقدس الإمبراطور ويسترضي الطبيعة في استنبات ثقافة قومية ذات ملامح قوية يصعب محوها، فهي ثقافة تنفتح على الآخر، غير أنها تنتقي وتستوعب ما تراه ملائمًا لها من أصالتها. وفي تعامل اليابانيين مع الثقافة الصينية خير دليل، فقد شكلت علاقة اليابان بالصين علامة بارزة في تاريخ اليابان؛ فالصين حاضرة بثقافتها وعقائدها في المجتمع الياباني وفي مساره التاريخي، ابتداء من الهجرات البشرية في عصور ما قبل التاريخ، التي شكلت قسما مهما من ساكنة الأرخبيل، إلى انفتاح اليابانيين طواعية على مقومات الثقافة الصينية في نهاية القرن السادس الميلادي الذي غير مجرى تاريخهم ووضعهم في فلك العالم الصيني، فمن الصين أخذوا البوذية وتعاليم الكونفوشيوسية ورموز الكتابة ونظم الإدارة والحكم وفنون الشعر والعمارة والرسم وتخطيط المدن وتعبيد الطرق؛ فإذا كان إقبال اليابانيين على نتاج الحضارة الصينية عظيما لحظة انبهارهم بها، فإن تعاملهم معها كان في حدود الاستفادة العملية، وبالقدر الذي يفيد المؤسسة الإمبراطورية التي سعت عبر البعثات الدبلوماسية والطلابية إلى استيراده[1].

(١) انظر: أعفيف، ص٢١.

كما أن اليابانيين لم يكونوا مجرد مقلدين أو مستهلكين بل أعادوا إنتاج ما أخذوه، ومنحوه صبغة محلية وصيغة متميزة تكاد تتفوق على الأصل. وفي القرن الثامن عشر، برهنت الثقافة اليابانية على حيويتها وصمودها؛ إذ كانت الأساس لتيار قومي يدعو إلى التخلي عن الثقافة الصينية وإحياء القيم الأصيلة التي شكلت جوهر إصلاحات الميجي التي دعت إلى استعادة الإمبراطور لسلطاته، كما يبدو التأثير الإيكولوجي واضحا أيضًا في استعصاء خضوع الجزر اليابانية لحكم مركزي قوي، كما هو حال الصين، وذلك بسبب الطبيعة الجبلية وصعوبة المواصلات[1].

إن الانفتاح على الصين أحدث تحولًا كبيرًا في المجتمع الياباني، سواء على مستوى العقيدة أو على مستويات نظام الحكم أو الكتابة أو التقنيات والمعارف، ولم يكن نجاح اليابانيين خلال قرن من الزمن في امتلاك أسرار الحضارة الصينية، مجرد نقل أو استنساخ باهت؛ بل تمكنوا من تمثل مقومات الحضارة الصينية وإعادة إنتاجها وإعطائها طابعًا قوميًا خاصًا يميزها من الأصل الصيني[2].

لقد شكل انفتاح اليابانيين على الثقافة الصينية في فترة مبكرة، وانفتاحهم على الثقافة الغربية في الفترة الحديثة، تجربتين

(١) أعفيف، ص٢١ ـ ٢٢، بتصرف.

(٢) أعفيف، ص٧٦.

في تاريخ اليابان، ففي أواخر القرن السادس، تطلع اليابانيون إلى الصين ونهلوا من معارفها ومعتقداتها وفلسفتها لينسجوا على منوالها حضارة تكاد تضاهي الأصل. وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر، تطلعوا إلى الغرب، واستفادوا من خبراته التقنية والعلمية والعسكرية ليتبوأوا مكانة مرموقة ضمن ثلة الدول الراقية[1].

رغم البعد الزمني وتغير الظرف التاريخي، فإن التجربتين تشتركان في عدد من أوجه شبه وسمات ظاهرة لن تغيب عن عين القارئ لتاريخ اليابان، ففي كلتا الحالتين، كانت اليابان «متخلفة» وضعيفة من حيث القوة العسكرية وفيهما معا تعلمت من ذلك الغير «المتقدم» لتتفادى هيمنته. كما تميز وضع اليابان في الحالتين بـ«الضعف» والوقوع تحت التهديد، في حين اتسم الغير بـ«القوة والتقدم» والنزوع نحو الهيمنة. غير أن اليابان في وضعها ذلك وقبل أن تقع تحت نفوذ الصين المباشر أو تحت نفوذ الاستعمار الغربي اندفعت، وبرغبة منها، لتتعلم من الغير وتفتح أبوابها أمام ثقافته، بفعل إرادي أو التصرف الطوعي حاضر في التجربتين معًا. فابتداء من أواخر القرن السادس إلى القرن الثامن الميلادي، بادرت الإمبراطورية اليابانية إلى إرسال البعثات إلى الصين ليأخذ أفرادها المعرفة في مظانها، واستقدمت معلمين صينيين ليعلموا اليابانيين في المكان عينه. وفي منتصف القرن

(١) أعفيف، ص٧٧

التاسع عشر، كانت بدايات التحديث بإرسال البعثات الطلابية إلى الدول الغربية التي شرع فيها قبل إصلاحات الميجي بحوالي عقد من الزمن، ثم باستقدام أساتذة غربيين وفتح مدارس وجامعات على النمط الغربي بعد قيام الإصلاحات. ففي كلتا الحالتين تصرف اليابانيون عن رغبة واقتناع، وسعوا إلى معرفة لم تفرض عليهم[١].

ينبغي التمييز في هذا السياق، بين بعدين مختلفين هما: اهتمام اليابان المبكر بالعلوم والتقانة الغربية واستيعابها السريع لها، وبين التطور التلقائي والذاتي تمامًا للاقتصاد الياباني في القرنين السابع والثامن عشر. ومنذ فترة مبكرة ترجع إلى القرن السادس عشر كان زوار اليابان من الأوروبيين يرون ما لمسوه من شغف ياباني شديد بالحضارة الأوروبية ولما تم طرد الأجانب من اليابان، كانت المستوطنة الهولندية المنعزلة في جزيرة دشيما نافذتهم على العالم الخارجي. وبدأ بعض اليابانيين في أواخر القرن السابع عشر يتعلمون الهولندية وبدؤوا في القرن الثامن عشر يدرسون العلوم والتقانة والطباعة الغربية على نحو منهجي. وسرعان ما أصبح عدد غير صغير من اليابانيين على ألفة بنظريات نيوتن وكوبرنيكس إضافة إلى علم التشريح بما في ذلك نظرية الدورة الدموية. في الوقت نفسه بدأ بعض الفنانين يرسموا وفقًا لقواعد المنظور[٢] كما أشرنا إلى ذلك سابقًا.

---

(١) أعفيف، نفسه.

(٢) شارل عيساوي، ص١٨٩.

تتعدد نقاط التشابه بين تجربتي الاستفادة من الحضارتين الصينية والغربية، غير أن هناك اختلافا جوهريا يتعلق بطبيعة المعرفة المأخوذة وتأثيرها. **فالمعرفة التي أخذها اليابانيون عن الغرب اقتصرت على الجانب المادي فحسب؛ فهي اقتصرت على مجالات العلوم والتكنولوجيا والنظم السياسية وبناء القوة العسكرية والتدبير الإداري والمالي. غير أن المعرفة التي أخذوها عن الصين همّت أساسًا الجانب الروحي وفلسفة الحكم والقيم والنظرة إلى الكون قبل أن تهم الجوانب المادية**؛ فالثقافة الصينية حاضرة في القيم والعادات والتقاليد والسلوك اليومي، وفي نمط الكتابة والتراث الفكري والعبادة وأماكنها وفي العلاقات الاجتماعية وعلاقة الحكام بالمحكومين[١].

ذلك أن الثقافة الصينية التي وصلت بطريق مباشر أو عن طريق كوريا استحكمت في نفوس اليابانيين، وأصبحت من مكونات الشخصية والثقافة اليابانيتين، هذا إضافة إلى العمق والتجذر التاريخيين، فالعلاقات الصينية ـ اليابانية لم تبدأ في القرن السادس الميلادي، بل هي قديمة قدم استقرار الإنسان في الأرخبيل. ولعل أهم ما يستخلص من هذا الاندفاع نحو الأخذ بالثقافة الصينية، هو عدم شعور اليابانيين بالاستعلاء اتجاه مكونات ثقافة الغير التي يكونون في حاجة إليها[٢].

(١) أعفيف، ص٧٨.

(٢) أعفيف، ص٧٨.

لقد اتسم تعاطي اليابانيين مع علوم الآخر وثقافته في عصر توكوغاوا بظاهرتين حددها أعفيف في:

ـ السعي نحو امتلاك المعرفة من خلال اكتساب المعارف الصينية ابتداء من القرن الخامس، وعلى المعارف الغربية ابتداء من القرن الثامن عشر رغم سياسة العزلة.

ـ الحس العملي في طريقة التعامل مع الآخر سواء مع المعارف الصينية أم الغربية، حيث «اندفع اليابانيون إلى الأخذ بمكونات الثقافة الصينية في حدود ما يفيدهم. وعندما تبين لهم في القرن الثامن عشر أن المعارف الغربية أكثر تطورًا من المعارف الصينية تخلوا عنها، وأقبلوا على تعلم اللغة الهولندية وترجمة الكتب التي رأوا فيها فائدة. والملاحظ أن ثقافة الآخر تظل دائمًا غريبة وغير متأصلة في الثقافة اليابانية، فعلى الرغم من إقبال اليابانيين على الثقافة الصينية لما يربو على ١٢٠٠ سنة، فإنها ظلت تعتبر ثقافة وافدة، والأمر نفسه يصدق اليوم على أخذهم بالثقافة الغربية»[١].

ويترتب على هذا الجوهر التكويني المركزي للخصوصية اليابانية أن كل ما هو آت من خارج مجال تكون واستمرارية الخصوصية اليابانية القومية، لا يمكن النظر إليه إلا من حيث فائدته بالنسبة لاستمرارية هذا التفرد الجغرافي التاريخي الحضاري وليس العكس، والفيصل بين التنمية المعتمدة على الذات والهوية

(١) أعفيف، ص٤٣٠.

الثقافية والقومية والتنمية المرتكزة على التغريب والاستلاب[1].

ثانيًا: دور العزلة الطوعية في نهضة اليابان:

تكمن خصوصية التجربة اليابانية في إحساس اليابانيين المبكر بخطر التدخل الأجنبي في اليابان بعد أن قام مبشرون مسيحيون بتنصير ما يزيد على ثلاثمائة ألف ياباني وبعض قادة الساموراي، وهي نسبة مهمة قياسًا إلى سكان اليابان القليلي العدد في مطلع القرن السابع عشر، مما جعل الحكومة اليابانية تتخذ قرارًا صارمًا بحظر الديانة المسيحية في اليابان العام ١٦٣٧م، وتخوض حرب تصفية دموية ضد اليابانيين المتنصرين وتغلق الموانئ البحرية أمام التجارة الأوروبية، لتدخل في عزلة طوعية دامت أكثر من قرنين حتى أواسط القرن التاسع عشر[2].

بدأ رد الفعل الياباني عنيفًا ضد المحاولات الغربية المبكرة لاحتلال اليابان في إطار المخططات الاستعمارية لاحتلال بلدان تلك المنطقة واستخدام عدد من الركائز التجارية والدينية والثقافية التي تمهد لذلك الاحتلال. فبعد سلسلة من عمليات الردع الوقائي، ومنع القوى الخارجية من التدخل بالشؤون اليابانية، وجد القادة اليابانيون أنفسهم عاجزين عن التصدي الناجح للضغوط الخارجية لأن المجتمع الياباني كان عاجزًا عن المواجهة

(١) أنور عبد الملك، الإبداع والمشروع الحضاري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، طبعة ٢٠١٢م، ص٦٠.

(٢) مسعود ضاهر، النهضة العربية، ص٢٩ ـ ٣٠.

لأسباب موضوعية ناجمة عن النزاعات المستمرة بين أفراد الطبقة الحاكمة، وضعف مناعة القوى الداخلية الشعبية في مواجهة تلك الضغوط[١].

اتخذت إدارة الشوغون قرارها التاريخي بتصفية الركائز المحلية التي بناها الغرب في اليابان طيلة ما يقرب من قرن من الزمن (١٥٤٣ ـ ١٦٣٧م)، والدخول في عزلة طوعية، لأسباب تتعلق بحماية اليابان من مخاطر غزو خارجي، لم تكن مستعدة له على مختلف المجالات. ولم يكن قرار العزلة نهائيًا وقاطعًا، فقد استمرت العلاقات التجارية مع الأوروبيين عبر مرفأي ناجازاكي وهيرادو إلا أن التدابير الصارمة التي طبقها الشوغون إيميتسو Iyemitsu منذ العام ١٦٣٣م ساهمت في فرض رقابة شديدة على العلاقات مع الغرب، حيث نصت تعليمات الشوغون على حصر الملاحة الخارجية بسفن الدولة فقط، وفرض عقوبة الموت على المهاجرين الذين يغادرون اليابان بطرق سرية مع مصادرة مراكبهم، وتنفيذ عقوبة الإعدام بأي ياباني يبقى خارج اليابانيين مدة تزيد على الخمس سنوات[٢].

بعد صدور هذه التعليمات مُنِع البوشي Bushi أو التجار اليابانيين من الاتجار مباشرة مع الأجانب أو تخزين شيء من بضائعهم في مخازن يابانية. وفي سنة ١٦٣٤م، أصدر الشوغون

(١) مسعود ضاهر، نفسه، ص٤٤.

(٢) مسعود ضاهر، النهضة العربية، ص٤٤ ـ ٤٨.

تعليمات تنص على منع الإرساليات الأجنبية من العمل في اليابان، ومنع تصدير الأسلحة اليابانية إلى الخارج. وقد بدا واضحًا أن وتيرة العزلة تتزايد بشكل متصاعد، وأدرك حكام المقاطعات من الذين تنصروا سابقًا أن معركة تصفيتهم بدأت فعلًا، فتجمعوا في مقاطعة كيوشو بقيادة ماسودا شيرو Masuda Shiro فانفجرت انتفاضات شعبية أخذت طابعًا دمويًا ضد السلطة المركزية العام ١٦٣٧م، أدت إلى مقتل عدد كبير من اليابانيين المتنصرين وهروب من نجا منهم عبر البحر. نتيجة لذلك، منعت الديانة المسيحية بشكل نهائي من اليابان ولم يسمح للمسيحيين اليابان الذين كانوا في الخارج بالعودة إليها. كما صدرت تعليمات الشوغون بمنع اللغات الأجنبية وعدم ترجمة نصوص منها إلى اليابانية وصدر حكم غيابي بإعدام كل إسباني يوجد على الأراضي اليابانية، لينحصر التواجد الهولندي في ميناء ديشيما Deshima مع سماح الشوغون لتجار ألمان وصينيين بالاتجار فقط مع اليابان عبر ميناء ناجازاكي دون سواه، وتحت رقابة مباشرة من السلطة المركزية. وفي الوقت نفسه، بقيت التجارة حرة مع الكوريين والصينيين عبر جزر ريوكو Ryuku ومرفأ تسوشيما Tsushima[١].

شهدت مرحلة العزلة الطوعية عن العالم الخارجي (١٦٣٧ ـ ١٨٥٣م) ولادة وتطور الوحدة السياسية والإدارية القومية

(١) مسعود ضاهر، نفسه.

في اليابان على قاعدة سلطة مركزية صارمة من جهة، ونظام للقيم تمسكت به الطبقة العسكرية اليابانية بقيادة الحاكم العسكري العام أو الشوغون من جهة أخرى. عرف ذلك النظام باسم «بوشيدو[١] Bushido»، ويختصر بعبارة يابانية «شي جين يو» Chi Jin Yu، التي تعني: **الحكمة واليقظة والشجاعة**، وهي ركائز ثلاث في نظام القيم المعتمد عند الساموراي أو المقاتل الياباني.

بني نظام البوشيدو على مبادئ الديانة الكونفوشيوسية والكونفوشيوسية الجديدة في مرحلة سونغ[٢] Song، والتي تميزت بأن غالبية مفكريها كانوا من دعاة الإصلاح والتنوير. في تلك الفترة بالذات اكتسب اليابانيون صناعة الأسلحة النارية من البرتغاليين وصنعوها على نطاق واسع منذ النصف الثاني من القرن السادس عشر، وأعدوا حملة عسكرية قوامها ١٥٠ ألف رجل، للسيطرة على كوريا والصين، ورغم فشل الحملة في تحقيق أهدافها العسكرية، اكتسب اليابانيون عن الصين خبرة مهمة في مجال الطباعة، فاستخدموا الحروف المتحركة بدل الحروف، أو الألواح الخشبية الجامدة، والتصوير على الخشب في الطباعة وقد

---

(١) هو نظام حربي صارم، يقوم على التدريب المتواصل، باستخدام سيف مرهف النصل، يحمل باليدين، ويعيش المحارب زاهدا نزيهًا، بالإضافة إلى احترام (معلم السيف) إلى درجة التقديس، والانحناء العميق عند ظهوره.

(٢) كانت أسرة سونغ (الصينية: 宋朝؛ سونغ تشاو) أسرة حاكمة في الصين ما بين ٩٦٠ و١٢٧٩م، وتعتبر أول حكومة في تاريخ العالم تصدر الأوراق النقدية أو النقود الورقية، وأول حكومة الصينية تنشئ قوة بحرية دائمة. كما شهدت هذه الأسرة أول استخدام معروف من البارود.

ادخروا الكثير من النقود المعدنية في تلك المرحلة التي لم تكن عزلة كاملة، واستفادوا من خبرات الأوروبيين في مجالات الطب، والفلك، والهندسة[1]، وذلك ينفي بالملموس المقولات التي تنظر إلى اليابان بوصفه بلدًا متخلفًا، يعيش عزلة تامة عن العالم، وينتظر الإنذار الأمريكي لإنقاذه من سباته.

إن دلالة ذلك أن اليابان لم تعزل بشكل تام عن العالم الخارجي كما يعتقد بعض الباحثين، وإنما تمت عزلتها الطوعية بناء على قرار سياسي ياباني مدروس قضى بتجنيب اليابان الضغوط الخارجية المتزايدة والانصراف لحل مشكلاتها السياسية والاقتصادية، فسمحت لها تلك العزلة بتطوير قواها الذاتية، وتصليب وحدتها القومية، وتنمية ثقافتها الخاصة، وتطوير بناها الاقتصادية والاجتماعية بمعزل عن المؤثرات الغربية، وتضخيم التراكم المالي النقدي الناتج عن غياب الاستنزاف المالي إلى الخارج عبر التبادل التجاري غير المتكافئ.

لقد ساهمت فترة السلم الأهلي التي تجاوزت القرنين، في الانتظام الدقيق للتراتب الاجتماعي عبر طبقات اجتماعية ثابتة وصعبة الاختراق، وزيادة مضطربة في القوى البشرية وفي الموارد الاقتصادية المتنامية التي جعلت مرحلة العزلة الطوعية قاعدة صلبة في المواجهة المرتقبة مع الغرب، والتي تأخرت حتى النصف

(١) مسعود ضاهر، أضواء على سياسة «التفاهم والغفران» في الفكر الياباني الحديث والمعاصر، مجلة التسامح، العدد الأول، ٢٠٠٣م.
http://www.altasamoh.net/Article.asp?Id=9

الثاني من القرن التاسع عشر، فبرزت ملامح مجتمع ياباني ثابت يعيد عملية التراتب الاجتماعي بشكل منتظم قاعدته قوى عسكرية متماسكة عبر طبقة الساموراي، وقوى بورجوازية نشطة عبر طبقتي الحرفيين والتجار، وقوى فلاحية حرة تزيد نسبتها على ٩٠٪ من عدد السكان، وهي شديدة التمسك بعاداتها وتقاليدها الموروثة، تضاف إلى ذلك شرائح اجتماعية كانت تتشكل على الدوام خارج الطبقات السائدة وأبرزها شريحة الرونين Ronin أو الساموراي الذين لا ينتسبون إلى زعيم محدد[١].

وهكذا أدت العزلة الطوعية إلى تراكم ثروات محلية مهمة وبلورت ملامح فئات جديدة من التجار والحرفيين والبورجوازية الصغيرة الذين تحالفوا مع صغار الساموراي وشكلوا قوى اجتماعية جديدة كان لها دور كبير في حماية اليابان من الغزو الأجنبي من جهة، وفي حماية مشروع النهضة اليابانية التي أطلقها لاحقًا الإمبراطور مايجي من جهة أخرى، حيث شهدت الأرياف اليابانية تحولات إيجابية في تلك المرحلة أبرزها تبلور طبقة الفلاحين الأحرار، وبروز الملكية الخاصة على نطاق واسع، والاهتمام بزيادة الإنتاج في قطاعات زراعية حيوية كالأرز، ولعبت سياسة الشوغون إبان مرحلة توكوغاوا في الدفاع عن الوحدة الداخلية ومنع النزاعات المحلية الدور الأساسي في زيادة التراكم المالي، وتنمية جميع القطاعات الاقتصادية المنتجة،

(١) انظر في هذا الصدد: مسعود ضاهر، النهضة العربية، مرجع سابق.

وتقليص التبادل التجاري مع الخارج إلى الحدود الدنيا[١].

شهدت مرحلة توكوغاوا تحولات مهمة على مختلف الأصعدة، تبلور خلالها كثير من الإيجابيات بشكلها الجنيني، والتي ستصبح القاعدة الأساسية للفكر السياسي الياباني في مرحلة النهضة الأولى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر؛ إذ تخلى غالبية حكام المقاطعات من الدايميو عن نزعتهم الانفصالية وخضعوا طوعًا للسلطة المركزية بقيادة الشوغون، كما تخلى غالبية الريفيين الوافدين إلى المدن طوعًا عن معظم تقاليدهم الريفية المتنافرة وتبنوا تقاليد المدن التي وفدوا إليها، **وتنازلت شرائح واسعة من الساموراي طوعًا عن بعض امتيازاتها التقليدية وانخرطت إلى جانب الشوغون بهدف بناء السلطة المركزية في اليابان الموحدة**، وتصاهروا مع الشرائح الجديدة من اليابانيين الذين جمعوا أموالًا نقدية من التجارة والحرف والصناعات الحديثة وشكلوا قاعدة صلبة لانطلاقة الأيديولوجية اليابانية السائدة والتي تبشر بتوسيع الطبقة الوسطى ومقولات للتعاون الطبقي بدلًا من التناحر الطبقي بين طبقتي الأغنياء والفقراء[٢].

لم تكن اليابان في مرحلة توكوغاوا مجرد مجتمع زراعي تقليدي يعيش على اقتصاد الكفاف ويكرر دورة اقتصادية لا تنتج أي تراكم كمي أو نوعي، بل على العكس من ذلك، فإن

(١) مسعود ضاهر، النهضة اليابانية المعاصرة، ص٧٥.

(٢) مسعود ضاهر، النهضة اليابانية المعاصرة، ص٧٥ ـ ٧٦.

الاستقرار الأمني والسياسي لعب دورًا ملحوظًا في إحداث تراكم كمي تحول مع الزمن، وبفعل دينامية الإنسان الياباني وقدرته على التطوير والإبداع، فتولد تراكم مركب حامل لبذور البحث والابتكار وأخلاق النهوض، فمع ولادة القرى الصناعية والرأسمالية الصغيرة وطبقة التجار الغنية، نشطت الأجهزة الإدارية بقوة وشكلت نواة الإدارة البيروقراطية التي اشتهرت بها اليابان منذ مرحلة توكوغاوا ولعبت، وما زالت تلعب دورًا بالغ الأهمية في نجاح تجارب النهوض في اليابان، وفي إتقان واستيعاب وتطوير التكنولوجيا المنتجة داخليًا أو المستوردة من الخارج. وليس من شك في أن نقص الموارد الطبيعية في اليابان كان له الفضل الأكبر في توجه الإدارة أو البيروقراطية اليابانية إلى الاستثمار في الإنسان بوصفه القاعدة الصلبة لكل إصلاح وتغيير إيجابي يهدف إلى تدارك الفجوة الحضارية مع الغرب، وقد ساعد في هذا الخيار تجانس المجتمع الياباني وتلاحمه اجتماعيًا، وخلوه إلى حد بعيد من عناصر التوتر الداخلي التي تقطع الطريق على التغيير الدائم بوتيرة متصاعدة.

مع نجاح الرهان على الإنسان الياباني **وتقدير الجهاز البيروقراطي للكفاءة الشخصية فلا مجال للمحسوبية أو للانتماء العائلي الموروث**، بدأ النظام التراتبي الذي كان يحترم بدقة فائقة حتى ذلك الحين، يتراجع طوعا أمام السياسة الجديدة القائمة على الكفاءة دون سواها. فلم تشهد اليابان صدامات دموية ذات طابع طبقي واضح، كما أن الدعوات والمقولات الفكرية التي بشرت

بالصراع الاجتماعي على أساس الانقسام الطبقي الحاد لم تلق نجاحًا كبيرًا عند اليابانيين. وساعد هذا الاتجاه الذي بدأ جنينيًا في مرحلة توكوغاوا وتعزز مع إصلاحات الميجي في تعميق الوعي بنظرية المساواة التامة بين اليابانيين، وتعزيز دور الطبقة الوسطى التي ارتفع عددها وتعاظم دورها بسرعة في تاريخ اليابان الحديث والمعاصر. وهذه السمات الإيجابية الكثيرة التي انطلقت بشكلها الجنيني في مرحلة توكوغاوا هي التي شكلت القاعدة الصلبة لنجاح حركة التحديث في عصر الميجي، فاستفادت إلى الحد الأقصى من ثمرات العلم والتكنولوجيا المستوردة من الغرب إلا أنها استوعبت العلوم الغربية وطورتها بأدواتها الخاصة فلم تسقط في دائرة التغريب والحداثة المشوهة[١].

إن الأفكار الإصلاحية كانت منتشرة بشكل واضح في اليابان، وعلى أيدي اليابانيين أنفسهم، يضاف إلى ذلك أن عددا لا بأس به من اليابانيين كان على معرفة دقيقة بالعلوم العصرية التي كانت معروفة آنذاك في كل من الصين وأوروبا. كما لعب الهولنديون دورًا ملحوظًا كصلة وصل بين اليابان وأوروبا في مرحلة العزلة الطوعية، فقد كان اليابانيون على معرفة معمقة بالعلوم الطبية العصرية والتلقيح ومعالجة الجروح وأدوات الجراحة وعلم الفلك والرياضيات وقياس الزمن واستخدام البوصلة وآلات النظر وصناعة المدافع والأسلحة النارية وغيرها[٢].

(١) مسعود ضاهر، النهضة اليابانية المعاصرة، ص١٦٣.

(٢) مسعود ضاهر، النهضة اليابانية المعاصرة، ص١٤٢.

لقد منحت فترة العزلة الإيجابية والانغلاق الذكي والاختياري على الذات، فرصة للثقافة اليابانية الخالصة حتى تنصهر عناصرها، وتُنقى من كل ما قد يكون امتزج بها من شوائب، بل إنها استطاعت إخراج كل عناصر الجمال فيها، وكل ما اختصت به من سمات الإبداع التي تميزها عن كل الثقافات الآسيوية الأخرى التي تشترك معها، فقد ظهر المسرح الياباني بكل أنواعه بعد أن تخلص من كثير مما شابه في فترات سابقة، كذلك كل الفنون الأخرى مثل «الإيكيبانا[1]» في عدد من مدارسها، وفن طقوس الشاي، كما تحددت ملامح فن الرسم والتصوير الياباني وظهرت مميزاته واضحة جلية. كما أن أهم ما

(١) الإيكبانا ومعناها باللغة اليابانية (الورود الحية)، فن قائم بحد ذاته يعتمد على تنسيق الزهور بطريقة خاصة جدا، هي اقرب إلى الروحانية إلى أي شيء آخر، إلى جانب تاريخها وتقاليدها العريقة والمتجذرة في الثقافة اليابانية. ويعتمد هذا الفن على شعار «مواد قليلة لتعبير قوي ومؤثر»، وترجع أصول الإيكيبانا إلى الزهور التي كانت تقدم كقرابين في المعابد البوذية في القرن السادس للميلاد وهو تاريخ دخول البوذية إلى اليابان؛ حيث كان يتم وضع الزهور والأغصان بحيث تدير وجهها إلى الأعلى باتجاه السماء، وفي القرن الخامس عشر للميلاد تطور فن خاص بتنسيق الزهور يدعى «ريكا»، وكانت تتمثل مظاهر جمال الطبيعة في كل العناصر التي يعرضها. فترمز أغصان الصنوبر إلى الأحجار والصخور، بينما ترمز زهور الأقحوان الأبيض إلى الأنهار والجداول، وأصبح الـ«ريكا» من الفنون الشعبية في القرن السابع عشر (١٧) للميلاد، وغالبًا ما كان يتخذ في المراسيم والاحتفالات. لكنه يكاد يقع اليوم في طي النسيان، ويعتبره البعض فنًا أتى عليه الدهر. ومع منتصف القرن الخامس عشر حقق فن الإيكيبانا مكانة منفصلة عن أصوله الدينية ومع مرور الوقت ظهرت مدارس كثيرة وتغيرت أساليب التنسيق وأصبحت الإيكيبانا تمارس على جميع المستويات في المجتمع الياباني.

ميز تلك الفترة هو انتشار التعليم بين فئات الشعب الياباني، فقد زاد عدد المتعلمين زيادة ملحوظة خاصة في نصف القرن الأخير من عصر توكوغاوا[1].

شهدت مرحلة العزلة الكثير من الإيجابيات التي ترسخت تباعا طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر حتى تبلورت بشكلها النهائي في النصف الأول من القرن التاسع عشر، بل إن هذه المرحلة كانت ضرورية لليابانيين حتى يكتشفوا ذاتهم ويعرفوا أماكن ضعفهم فيقوموها، ويصقلوا ما لديهم من خصوصية ثقافية. وقد ساعد ذلك ما يعرف في تاريخ الفكر الياباني بـ«حركة الدراسات القومية». تلك الحركة التي بدأت في النصف الأول من القرن السادس عشر، وفي نفس الفترة التي قررت فيها اليابان أن تنغلق على نفسها؛ إذ بدأت الحكومة في تشجيع البعض من أهل العلم باللغة، ووضع سياسات لتنقية اللغة اليابانية من كل المفردات ذات الأصول غير اليابانية، وتطورت الدراسة إلى كلاسيكيات الأدب الياباني منذ القرن الثامن الميلادي، وذهب الأمر بأصحاب تلك الحركة إلى حد أنهم صاغوا من الأدبيات اليابانية الخالصة، أيديولوجية قومية، أذكت في الشعب الياباني تلك النزعة القومية، التي تأسست على مفاهيم ومعتقدات ذات مرجعية أسطورية، مثل مقولة «**الشعب الياباني سليل للآلهة التي خلقت الكون**»، و«**البيت الإمبراطوري من سلالة إلٰهة الشمس**»،

(١) ميجي قوى بشرية قادت التغيير، مشروع الميجي وهيئة الإذاعة والتفلزيون اليابانية، ترجمة: عصام رياض حمزة، دار الشروق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م، ص٣٩.

و«**اليابان كلها بلد مقدس**»، لتتطور هذه المفاهيم والمعتقدات بعد ذلك عبر ما يزيد على قرن من الزمان، وتجد لها أنصارًا ومؤمنين بها في مختلف فئات الشعب الياباني، ولعل ما حدث في نهاية عصر إيدو من حراك سياسي كان من أهم تياراته الالتفاف حول البيت الإمبراطوري، وهو ما تبلور في تحول فعلي أسفر عن قيام نظام حكومة ميجي[١].

لذا لا يميل غالبية الباحثين اليابانيين إلى تحديد الأسباب العميقة لبداية نهضتهم انطلاقًا من إنذار الكومودور بيري العام ١٨٥٣م وما نتج عنه من فتح أبواب موانئهم بشكل قسري أمام التجارة الدولية، مخالفين غالبية الباحثين الغربيين في تحديد انطلاق النهضة اليابانية الأولى بمؤشر الإنذار الأمريكي، ويميل معظمهم إلى اعتماد مقولة علمية ترى أن ما أنجز من تراكم داخلي في مرحلة توكوغاوا في مختلف المجالات، شكل القاعدة المادية الصلبة التي جنبت اليابان سياسة القروض من الخارج وأسست لبناء نهضة اقتصادية واجتماعية وثقافية واسعة وغير قابلة للارتداد حتى في أشد ظروف الهيمنة الأمريكية التي حلت باليابان في الحرب العالمية الثانية[٢].

إن إصلاحات الميجي لم تشكل طفرة أو تطورًا مفاجئًا يسميه البعض بالمعجزة منقطع الصلة عما سبقه، إنها في الواقع

(١) مشروع الميجي، ص١٥ ـ ١٦.

(٢) مسعود ضاهر، النهضة اليابانية المعاصرة، ص١٦٧.

محصلة لتطورات عرفتها اليابان منذ القرن السابع عشر على الأقل، وهي تطورات حققت لليابان خصوصياتها وسماتها المميزة التي تجعلها تختلف عن غيرها من الدول الشرقية. ولم تكن الإصلاحات ممكنة التحقيق سريعا في عهد الإمبراطور الميجي لولا طبيعة التراكم الاقتصادي والتحول الثقافي والمعرفي الذي شهدته اليابان في مرحلة العزلة الطوعية المعروفة تاريخيًا بمرحلة توكوغاوا، فقد استفاد منها تحالف القوى القديمة والجديدة بقيادة الإمبراطور الميجي في مختلف المجالات العسكرية والاقتصادية والمالية والإدارية، ونجح في تأسيس جيش قوي وبناء صناعات حربية عصرية، وإقامة احتكارات يابانية ضخمة، وإطلاق النهضة اليابانية الأولى التي حولت اليابان إلى واحدة من أقوى الدول في العالم عند مشارف القرن العشرين.

الفصل الثاني

أسس النهضة اليابانية
ثورة الإصلاحات في عهد الميجي

شكلت طبيعة التراكمات الحضارية وحجم التحولات الإيجابية العميقة الذي شهدتها مرحلة توكوغاوا منطلق النهضة اليابانية الحديثة ونقطة قوتها، فليست لحظة الإنذار الأمريكي هي نقطة بداية النهوض الياباني، كما درجت بعض الدراسات الغربية المتحيزة للمركزية الأوروبية والأمريكية على ذلك في تعاطيها مع تاريخ اليابان الحديث. وإذا كان الفصل الأول من هذه الدراسة سعى إلى بيان دور التراكم النوعي المنجز في مرحلة توكوغاوا في إطلاق حركة النهضة المعاصرة، فإن هذا المحور سيحاول التأسيس عليه لاستكمال تطوير دورة النهوض الحضاري مع حقبة الإمبراطور الميجي من خلال استئناف الخطوات التحديثية وإطلاق القدرات الإبداعية وتفعيل الأفكار الإصلاحية واستثمار الطاقات البشرية، بهدف مواجهة تحديات التدخل الأجنبي وتحولات العلاقات الدولية وتدارك الفارق الحضاري الحاصل بين اليابان

والغرب، استجابة لتطلعات بناء الدولة اليابانية العصرية.

تعد سنوات ١٨٥٣ ـ ١٨٦٧م الأكثر خطورة في تاريخ اليابان الحديث والمعاصر، فقد وجه الكومندور الأميركي بيري إنذارًا إلى اليابانيين بتاريخ ١٤ تموز ١٨٥٣م قضى بفتح الموانئ اليابانية فورًا أمام الملاحة الدولية، سلمًا أو بالقوة، ولأول مرة في تاريخ اليابان، منذ انبثاق مؤسسة الشوجونة، اضطر الشوغون إلى استشارة الإمبراطور في الرد الذي يجب أن يبلغه إلى بيري عند عودته مرة ثانية إلى اليابان. وكان رد الإمبراطور وأمراء البلاط وعدد كبير من الديميو هو أن على الشوغون أن يواجه الأطماع الأمريكية، وينتصر لكرامة الأمة اليابانية برفض مطالب الكومندور الأمريكي، وأن يستعمل في ذلك كافة الوسائل والخيارات وعلى رأسها الخيار العسكري. وهكذا وجد الشوغون نفسه أمام نارين: نار الهزيمة العسكرية الماحقة إذا ما قابل مطالب أمريكا بالرفض، ونار العزلة الداخلية وإدانة الرأي العام الياباني المعادي للأجانب إذا ما انصاع لإرادة أمريكا، ولما اختار الشوغون إبرام الاتفاقيات التجارية والقنصلية والاستسلام لإرادة الأجانب، قامت تمردات عديدة على سلطته، كما تم اغتيال بعض الأجانب من الرعايا الإنجليز، وقصفت بعض السفن الأوروبية المبحرة في المياه اليابانية، واغتيل أحد الموظفين الساميين اليابانيين بسبب توقيعه على معاهدة مذلة باليابان، فتزايد تأييد الناس للإمبراطور والتفافهم حوله. وأمام الفوضى والتمرد والعجز السياسي للشوغون وضعف المجتمع، تنازل الشوغون

«طوكوجاوا كيكي» للإمبراطور طواعية عن سلطته سنة ١٨٦٨م معترفًا بأن أغلب القرارات كانت بعيدة عن الصواب، إذ قال في حضرته: «وإني أعترف ـ وأنا خجلان ـ أن هذه الحالة من الاختلال ليست سوى نتيجة عدم كفاءتي، ولعدم صلاحيتي. والآن وقد أصبحت العلاقات بالأجانب تتكاثر يوما عن يوم، فإن الدولة ستتبدد لا محالة إذا لم تتمركز سلطة الحكومة»[١].

أجبرت اليابان على توقيع اتفاقيات مذلة ومجحفة بحق اليابانيين بدأت باتفاقية كاناغوا للصداقة مع الولايات المتحدة الأميركية في ٣١ آذار ١٨٥٤م، وألحقت بها اتفاقيات مشابهة مع دول أوروبية عدة. وكانت أخطر نقاط تلك الاتفاقيات البند الذي ينص على رفض الأجانب للمثول أمام المحاكم اليابانية وإصرارهم على أن تتم محاكمتهم أمام قناصل دولهم، بالاستناد فقط إلى قوانين الدول التي ينتمون إليها، فشكلت الاتفاقيات الجديدة انتقاصًا حقيقيًا لسيادة اليابانيين على موانئهم، وجعلتهم في موقع شبيه بالصين ودول آسيوية أخرى خضعت للاحتلال الأجنبي، فرغم بقائها دولة حرة، بدا التعامل الغربي معها كما لو كانت محتلة.

لقد شكلت المعاهدات[٢] التي وقعتها اليابان مع الدول

(١) عبد السلام الحيمر، مرجع سابق، ص٤٦.

(٢) ترجع تسمية هذه المعاهدات بغير المتكافئة إلى سببين: الأول هو أن اليابان لا تستطيع تحديد نسبة الضرائب التي تفرض على البضائع الواردة، بمعنى أنه لم يكن لها حق السيادة الجمركية. والثاني في أنه لم يكن لليابانيين حق محاسبة ومراقبة الغربيين =

الخمس، هولندا والولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا العظمى وفرنسا، خلاصة الضغوط الغربية التي أجبرت اليابان على التخلي عن سياسة العزلة. فكانت بذلك مؤشرًا على نهاية حقبة في تاريخ اليابان، وبداية مرحلة انتقالية حرجة أدت إلى إسقاط نظام الباكوفو[١]، وإعادة السلطة إلى الإمبراطور. ولم تكن الضغوط ولا الشروط التي أملاها المفاوضون الغربيون سلبية في نتائجها على مستقبل اليابان؛ فقد حركت المفكرين اليابانيين، ودعتهم إلى التفكير في بديل ممكن يجنب اليابان الاستسلام للقوى الغربية. كما أنها خلخلت الوضع السياسي، وغيرت موازين القوى داخل البنية السياسية[٢].

شكل إنذار بيري عام ١٨٥٣م نقطة تحول في تاريخ اليابان المعاصر، تنبه فيه اليابانيون حكومة وشعبًا، إلى مخاطر الغزو الخارجي الوشيك من جهة، كما اختبروا أيضًا قدرة البنى الداخلية اليابانية على مواجهة ذلك الغزو قبل وقوعه من جهة أخرى. فاختاروا، دون تردد، العمل على تصليب الجبهة الداخلية

= الأجانب على الجرائم التي يقترفونها، أي أنه كانت لهم امتيازات أجنبية. مشروع ميجي، مرجع سابق، ص٣٨. يعد هذا الكتاب الطبعة المنشورة لمقدمة سلسلة البرامج الخاصة «ميجي» لهيئة الإذاعة والتلفزيون اليابانية (NHK) والتي كانت بعنون «ماذا نتعلم من ميجي؟ كان قوام البرامج لقاء حواريًا طويلًا مع عالم الاقتصاد الأمريكي السيد بيتر دراكر، والناقد الياباني السيد كاتوشوئيتشي».

(١) اسم يطلق على سلسلة الحكومات العسكرية التي حكمت اليابان من القرن الثاني عشر، حتى قيام حكومة الميجي سنة ١٨٦٨م.

(٢) أعفيف، ص٥١٧.

وتماسكها بحيث تعجز القوى الأجنبية عن اختراقها. وكانت أولى الخطوات العملية في هذا المجال إنهاء حكم أسرة توكوغاوا سلميًا، لينتهي معها عزلة شبه تامة استمرت قرابة ٢٥٠ عامًا عن العالم الخارجي، والالتفاف حول الإمبراطور الميجي، والاشتغال الجدي لبناء مجتمع عصري قادر على المجابهة على جميع الصعد العسكرية، والسياسية، والثقافية، والاقتصادية، وغيرها[١].

لقد برزت قيادة يابانية جديدة، حظيت بالثقة الشعبية للقيام بما هو ضروري لحماية اليابان من المخاطر الداخلية والخارجية المحدقة بها. وقد تحقق ذلك الالتفاف من خلال تبني القيادة والشعب لشعار بات معروفًا جدًا في تاريخ اليابان، وهو: «**المجد للإمبراطور، وليطرد البرابرة**»، هكذا تولى الإمبراطور الفتى موتسوهيتو Mutsuhito (١٨٥٢ ـ ١٩١٢م) الحكم في الأيام الأخيرة من العام ١٨٦٧م وتلقب باسم الإمبراطور الميجي Meiji؛ أي: المصلح المتنور أو صاحب السلطة العادل، وذلك في يناير ١٨٦٨م، ولما كان الإمبراطور الجديد لا يزال فتى صغير السن، فإن قادة الإصلاح كانوا من كبار الساموراي الذين جاءوا من مقاطعات تشوشو Choshu وساتسوما Satsuma، وتوسا Tosa مكونين نخبة متميزة من كبار قادة الرأي الذين عارضوا تدابير الباكوفو أو حكومة الشوغون السابقة التي منحت الاتفاقيات المجحفة بحق اليابان، وكان بعضهم من كبار القادة الذين وقفوا

(١) مسعود ضاهر، النهضة اليابانية المعاصرة: الدروس المستفادة عربيًا، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، ٢٠٠٤م، ص٤٨.

إلى جانب الإصلاحات العسكرية والإدارية والمالية التي قام بها شوغون سابق عرفت بإصلاحات تامبو (١٨٣٠ ـ ١٨٤٤م)[١]، حيث شارك في عملية الإصلاح ما يقارب الأربعمائة مستشارًا في عهد الميجي، شكلوا نخبة متميزة في جميع المجالات، وتوزعوا ما بين جيل المسنين أو الحكماء وجيل الشباب، وضعوا برنامجًا طموحًا لنهضة اليابان، حيث لعبت آراء المستشارين دورًا حاسمًا في توجيه حركة الإصلاح وترشيدها، بناء على المصلحة القومية العليا لليابان.

يقول كاتو[٢]: «إن الذين قاموا بإصلاح ميجي، هم شباب من الشريحة الدنيا في طبقة المحاربين، فالذين سعوا للتغيير والإصلاح لم يكونوا من ذوي المناصب العليا في نظام الإقطاعيات العسكرية الحاكمة، كانوا من طبقة المحاربين. كان لديهم نوعان من الشعور بالخطر، شعور بخطر داخلي، وشعور بخطر قادم من الخارج... كانت في الشريحة الدنيا لطبقة المحاربين إرادة ليست لهدم نظام الإقطاعيات العسكري فقط، بل للعمل على إقامة شيء جديد. كانت إرادة تسعى لتغيير النظام القائم وإبداله بنظام آخر تصنعه... بتلك النية والإرادة، كان

(١) مسعود ضاهر، النهضة العربية، ص٢١٩ ـ ٢٢٠ ـ ١٥٧.

(٢) كاتو شوئيتشي، ناقد ومؤرخ للحضارة، ولد في طوكيو سنة ١٩١٩م، تخرج في كلية الطب جامعة طوكيو، حاصل على درجة الدكتوراه في الطب. ذو معرفة واسعة وحس متميز في إلمام كبير بالثقافات اليابانية والصينية والغربية، من مؤلفاته: «مقدمة في تاريخ الأدب الياباني».

الساموراي في شرائحهم الدنيا في بدايات إصلاح ميجي، يدعون إلى إقامة نظام بديل... قبيل قدوم بيري، كانت الدول الأوروبية وبريطانيا بصفة خاصة تفاوض الصين لتجعلها تفتح البلاد أمام سفنها. ولما لم تنجح في ذلك كانت المواجهة العسكرية بينهما في حرب الأفيون، حيث هزمت الصين ونفذت بريطانيا ما أرادته بالقوة العسكرية واحتلت هونج كونج. كانت الطبقة المثقفة من صغار المحاربين، والتي قادت إصلاح ميجي على دراية ووعي بذلك، وكان لديها شعور بالخطر إن هم جلسوا صامتين أن يحدث لهم ما حدث للصين... كان هدف الإصلاح هو الحفاظ على الاستقلال قدر المستطاع... لقد أبدت طبقة صغار المحاربين قدرة مدهشة حقًا على الفهم والاستيعاب. ويمكنني القول إنه كانت لديهم القدرة على اختيار الخطة المناسبة من بين عدة خطط ممكنة لتغيير الأوضاع»[1].

كما تعاهدت الغالبية الساحقة من القوى السياسية اليابانية على العمل من أجل إلغاء الاتفاقيات التجارية المجحفة، وعدم التعاون مع الأجانب إلا عن طريق الدولة التي دخلت في عملية تحديث شاملة وسريعة، تقطع الطريق على الغزو الأجنبي وتنقل اليابان من دولة تقليدية متخلفة إلى دولة عصرية قوية. ومن ثم يمكن النظر إلى إصلاحات الميجي على أنها إعادة للمركزية

(١) مشروع الميجي وهيئة الإذاعة والتلفزيون اليابانية، ميجي قوى بشرية قادت التغيير، ترجمة: عصام رياض حمزة، دار الشروق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م، ص٣٩ ـ ٤٤، بتصرف.

اليابانية بقيادة الإمبراطور بدل الشوغون[١].

تميزت فترة حكم الميجي بإصلاحات مهمة أبرزها إعلان مبادئ الإصلاح الخمسة في ١٤ آذار ١٨٦٨م الآتية:

١ ـ كل القرارات أو التدابير يجب أن تتخذ بعد نقاش جماعي للدفاع عن المصلحة العامة.

٢ ـ من حيث المبدأ، لا فرق بين أعلى وأدنى في اليابان، بل الجميع متساوون مع الحفاظ بدقة على التراتبية الاجتماعية.

٣ ـ من الضروري أن تتوحد السلطتان العسكرية والمدنية في يد واحدة، بهدف حماية حقوق كل الطبقات والمصلحة القومية العليا معًا.

٤ ـ يجب التخلي عن التقاليد الشكلية القديمة، والعمل على بروز المساواة بشكل طبيعي بين الجميع دون تمييز.

٥ ـ السعي لاكتساب التعليم العصري والتكنولوجيا من أي مكان في العالم، واستخدامهما لبناء ركائز الإمبراطورية اليابانية[٢].

والمتأمل في هذه المبادئ الإصلاحية الكلية يلاحظ اعتماد المقاربة التشاورية المبنية على الحوار العلني في اتخاذ القرار، والتركيز على مبدأ المساواة المواطنية داخل المجتمع والتخلص

---

(١) انظر: وقد ذكره أيضًا مسعود ضاهر في: «النهضة اليابانية المعاصرة»
Richard T. Chang, Historians and Meiji Statesm, University of Florida Monographs. Social science; n«41-Gainesville:University of florida press, 1970,p42.

(٢) ضاهر، النهضة اليابانية المعاصرة، ص٥٨ ـ ٥٩.

من مرض الآبائية وآفة التقليد بوصفهما كابحًا للتجديد والإبداع، غير أن محور كل ذلك هو السعي لإقامة مجتمع المعرفة وتقديس قيم العلم والتعلم.

لقد شهدت هذه الفترة تحولات سياسية واجتماعية واقتصادية دالة، خصوصًا مع استرجاع الإمبراطور لسلطاته المتعددة داخل النظام السياسي الياباني واستثماره للأبعاد الدينية والقومية ليصبح مركز ثقل المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، باعتباره رمزًا لوحدة الأمة اليابانية وأب لجميع اليابانيين وسليل الآلهة، مطالبًا الجميع بالتنازل عن امتيازاتهم، مؤكدًا في الوقت نفسه على أن خصوصية اليابان وفرادتها وقدسية أرضها ومركزية شخصه داخلها. فقد «ألغيت المقاطعات بمقتضى القانون الإمبراطوري عام ١٨٧١م (. . .) وظهر البرلمان «الدايت» وعرفت البلاد الدستور القومي على غرار الدستور الذي أدخله بسمارك في ألمانيا سنة ١٨٨٩م، كما صدر قانون لفرض التعليم الإجباري سنة ١٨٧٢م أي بعد صدور قانون مماثل في إنجلترا بعامين فقط، وقبل أن تصدر قوانين مماثلة في فرنسا والولايات المتحدة. وقد أنشئت جامعة طوكيو التي كانت مدرسة قديمة لتعلم اللغات الأجنبية، وأصدر رجال الساموراي المعارضون للحكومة أول جريدة معاصرة في السبعينات من القرن التاسع عشر، ثم صدرت أول قوانين للرقابة»[1].

(١) الثورة الإصلاحية في اليابان «ميجي إيشن»، ص١٣٧.

شملت قرارات الإصلاح العديد من المجالات التشريعية والاقتصادية والاجتماعية، وهمّت مختلف الإجراءات الساعية إلى تطوير الأمة اليابانية على مستوى منهجية الاشتغال ومنطق التفكير اتجاه مختلف قضايا الإصلاح، يجرد الأستاذ مسعود ضاهر المتخصص في التجربة اليابانية هذه القرارات بقوله: «تتابعت قرارات الإصلاح ومنها: إقرار نظام جديد للتعليم في ٥ أيلول/ أبريل ١٨٧٥م والبدء بالإصلاح الزراعي انطلاقًا من قرار بإصلاح النظام الضرائبي الصادر في ٢٨ تموز/يوليو ١٨٧٣م، وإرادة إمبراطورية بتأسيس مجلس للشيوخ والمجلس الأعلى في ١٤ نيسان/أبريل ١٨٧٥م، وإصدار قانون الصحافة في ٢٨ حزيران/ يونيو ١٨٧٥م، وإصلاح ضريبة الأراضي في ٤ كانون الثاني/يناير ١٨٧٧م، وقرار بتنظيم الاجتماعات العامة والجمعيات في ٥ نيسان/أبريل ١٨٨٠م، وإرادة إمبراطورية بالعمل على تأسيس البرلمان الياباني في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٨٨١م، والترخيص للحزب الليبرالي في ١٠ آذار/مارس ١٨٨٢م، ونشر نظام مجلس الحكماء في ٧ تموز/يوليو ١٨٨٤م، وإنشاء مجلس الوزراء في ٢٨ نيسان/أبريل ١٨٨٨م، وإعلان دستور الإمبراطورية اليابانية، وقانون المجلس الإمبراطوري، وقانون الانتخاب للمجلس النيابي في ١١ شباط/فبراير ١٨٨٩م، وقانون تنظيم مالية الدولة في ١٢ شباط/ فبراير ١٨٨٩م، ووثيقة التعليم في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٨٩٠م،

والاتفاقية الجديدة للتجارة والملاحة بين اليابان وبريطانيا في ١٩ تموز/يوليو ١٨٩٤م، وغيرها»[١].

لم يعتمد المصلحون اليابانيون نموذجًا سياسيًا واحدًا ومقتبسًا من دولة غربية بعينها، بل جمعوا ما بين تقاليد العمل السياسي التي كانت سائدة في اليابان، والنظم الغربية الحديثة. فقد التزم الإمبراطور الميجي بمبادئ وثيقة أوات Oath الخمسة التي أعلنها في أبريل ١٨٦٨م والتي نصت على تأسيس مجلس تمثيلي، وضمان حرية الرأي والعمل والتجمع، وإلغاء التقاليد الطبقية الموروثة بشكل تدريجي، وتنشيط العمل الثقافي على نطاق واسع مع الانفتاح العلني على العلوم العصرية الغربية والاقتباس منها دون حدود، شرط ألا تهدد أسس المجتمع الياباني وتقاليده العريقة[٢].

لقد جمع الدستور الجديد بين التقاليد اليابانية والحداثة الغربية، ونص على إنشاء مجلس للأعيان يعينه الإمبراطور، وبرلمان منتخب يسمى دايت Diet، لتمثيل الطبقات الغنية والميسورة من الشعب الياباني، دون تشبه حرفي بالنظم الغربية التي كانت تضمن عمل التنظيمات والأحزاب السياسية. وعبر هذا التمثيل المستند إلى مجلسين، أحدهما بالتعيين ويخضع لإرادة الإمبراطور، والآخر بالانتخاب تبعًا لنص الدستور، رغم بقاء

(١) ضاهر، النهية اليابانية المعاصرة، ص٥٩ ـ ٦٠.

(٢) ضاهر، النهضة العربية، ص٢٢٤.

الحياة البرلمانية في اليابان أسيرة التيارات المحافظة والموالية للإمبراطور[١].

أما على المستوى الاجتماعي، فصدرت العديد من قرارات الإصلاح الزراعي وإصلاح سجلات العائلات القديمة وإبدالها بتسميات جديدة، وإقرار حق المزارعين في التخلي عن العمل الزراعي والالتحاق بأعمال أخرى، وإلغاء نظام الضرائب الزراعية القديم وإبداله بنظام جديد، كما أصدرت السلطات المركزية في عهد الإصلاحات عفوًا عامًا عن المتمردين ضد الإمبراطور الميجي، ومعظمهم من كبار الساموراي وأنصارهم، ممهدة الطريق للانتقال السلمي من النظام الفيودالي إلى النظام الرأسمالي، ونقلت إدارة المقاطعات من نظام الدايميو الوراثي إلى إدارة عصرية تقوم على الكفاءة بالدرجة الأولى، فشكلت تلك التدابير المدخل السليم لحراك اجتماعي جديد[٢]. خصوصًا مع إلغاء نظام الطبقات الذي يقسم المجتمع والاعتراف بحرية اختيار العمل لجميع فئات الشعب مما أتاح فرص النمو الكامل لعبقريات الأمة اليابانية.

وهكذا استعادت النخبة خصوصًا فئة الساموراي دورها الإصلاحي في المشهد الياباني المتغير، مواكبة التحولات الحادة التي يعرفها المحيط الدولي ومستوعبة للحظة الحضارية التي تجتازها الأمة اليابانية، فقد **كانت مشاركة الساموراي ذات الخبرة**

(١) ضاهر، النهضة العربية، ص٢٤٧.

(٢) ضاهر، النهضة اليابانية المعاصرة، ص٦٢، ٧٣، بتصرف.

العريقة والمعرفة الواسعة إبان مرحلة توكوغاوا حاسمة في إنجاح إصلاحات الميجي، وكان دورها محوريًا في تحديث المراكز العليا في الدولة والجيش والإدارة والاقتصاد والمؤسسات الثقافية.
يصف نخبة الميجي مسعود ضاهر قائلًا: «كانت غالبية المصلحين في عهد مايجي من مختلف شرائح الساموراي. وكانت المجالس التمثيلية، المنتخبة والمعينة على حد سواء، تضم نسبة كبيرة منهم. وهناك نسبة مهمة من النخب الإدارية والاقتصادية والثقافية قد ذهبت إلى الغرب للإطلاع على ثقافاته وعلومه العصرية، وعندما رجعت إلى اليابان تحمست للإصلاح وساندته بقوة، وكان معظمها في الفترة الأولى من شرائح الساموراي. كانت تلك النخبة مشبعة بروح القومية اليابانية (. . .) لقد شكل الساموراي النخبة المثقفة الأكثر عددًا في اليابان طوال القرون التي سبقت إصلاحات مايجي. وبسبب تقهقر الأوضاع الاقتصادية لعدد منهم قبيل الإصلاحات كانت أعداد متزايدة من شريحة صغار الساموراي تمارس التدريس ولديها خبرة واسعة في هذا المجال. وقد تحمسوا لاحقًا لإصلاح التعليم في اليابان، كما تحمسوا لإرسال البعثات التربوية والصناعية إلى الدول الغربية»[1].

لقد ركز دعاة الإصلاح اليابانيون على ثلاثة محاور أساسية: **بناء جيش عصري وإحداث تغيير جذري في قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، والحفاظ على الهوية اليابانية بكل أبعادها العميقة وثقلها**

(١) مسعود ضاهر، النهضة اليابانية المعاصرة، ص٧١.

التاريخي الكثيف؛ فهي حركة إصلاحية بأفق نهضوي مركب يجمع بين الأصالة والمعاصرة. فإذا كانت أفكار الإصلاح التنويرية في فترة الميجي قد حرصت على تطوير القاعدة الاقتصادية والتكنولوجيا بسرعة قصوى، فإنها بالمقابل حصّنت الشعب من التغريب والتفكك القيمي، حيث «حظي شعار النهضة الجديد: «**التكنيك غربي، أما الروح فيابانية**» بأولوية مطلقة في التطبيق العملي، وكانت أبرز تجلياته: دولة مركزية حديثة، وجيش عصري مزود بأحدث الأسلحة، واقتصاد قوي قام على قاعدة ثابتة من الاحتكارات الضخمة، وسلطة استبدادية مطلقة حصرت كل الصلاحيات بيد الإمبراطور الذي جمع إلى جانبه عددًا كبيرًا من المصلحين المتنورين. وتبع الشعب الياباني قيادته الجديدة بطاعة تامة استنادًا إلى المبادئ الكونفوشيوسية بأشكالها المتعددة»[1].

إن الحرص البالغ لدى قادة الإصلاح في التنفيذ السريع والفعال للإجراءات الإصلاحية كان نابعًا من امتلاك رؤية واضحة لمشروع النهوض يميز بين التحديث والتغريب، ويفرض التجند الكامل لحماية الأرخبيل من مخاطر التدخل الأجنبي والتهافت الاستعماري، يوازيه نوع من الانفتاح الواعي على مختلف مستجدات التكنولوجيا الغربية وعلوم العصر المتقدمة، مع استثمار إيجابيات التراكم الاقتصادي الذي خلفته مرحلة العزلة الطوعية في

(١) مسعود ضاهر، أضواء على سياسة التفاهم والغفران في الفكر الياباني الحديث والمعاصر، مرجع سابق.

ظل التمسك بالهوية والتقاليد اليابانية العريقة، تحت شعار: «**بلد غني وجيش قوي**».

وهكذا قامت سياسة التصنيع السريع، وشق الطرق وبناء سكك الحديد وتطور النقل النهري والبري، على توفير دعم مشترك من الدولة والقطاع الخاص، فأحدثت تحولات جذرية في بنية المجتمع الياباني في مختلف المستويات وبشكل خاص ولادة المدن اليابانية الحديثة، مع تغيير جوهري في تقاليد السكن واللباس والطعام وغيرها، وبنى اليابانيون جيشًا عصريًا حديثًا أصبح من أفضل الجيوش الآسيوية خلال سنوات قليلة، جمع ما بين مبادئ الانضباط التي تربى عليها الساموراي عبر نظامهم المعروف باسم البوشيدو والعلوم العسكرية الغربية[1]؛ إذ يتمثل سبب انتعاش عملية التصنيع وتطورها السريع خلال حقبة الميجي في تعاون وتضافر كل من جهود الدولة وتكتلات زايباتسو[2]؛ أي: **تعاون القطاع العام مع القطاع الخاص ومجاوزة كل أشكال التنافس التناحري**، بالإضافة إلى إسهام البيروقراطية بكفاءة عالية في تأمين مصلحة القطاعين معًا انطلاقًا من قناعة قومية مفادها التعاون من أجل خدمة مصلحة اليابان العليا. فقد «حظيت عملية

(١) مسعود ضاهر، النهضة اليابانية المعاصرة، ص٦٣.

(٢) هذا المصطلح هو اختصار لكلمات يابانية تشير إلى تكتلات اقتصادية ضخمة تضم شركات ومؤسسات كبيرة في جميع المجالات، كسكك الحديد والمناجم وصناعة السفن وصناعة النسيج والبنوك وشركات التأمين، حيث صار من الصعب على الشركات الأجنبية منافسة هذا الكارتل الاحتكاري داخل الأراضي اليابانية نظرًا للدعم القوي الذي حظيت به من لدن الإمبراطور.

التحديث الصناعي بالأولوية المطلقة طوال تلك الحقبة وتحولت إلى إحدى ثوابت السياسة الاقتصادية في اليابان طوال القرن العشرين»[١].

وإمعانًا في تحصين الهوية اليابانية وضمان تلاحمها والحفاظ على الروح القومية عند الشعب الياباني، ظهرت ما سمى بـ«الكوكوتاي» بوصفها إيديولوجية قومية متشددة، تجلت في تماهي الأمة والعائلة والدولة، لتترسخ في شكل مقولات شعبية منتشرة على نطاق واسع، أبرزها: «**أرض اليابان مقدسة ولا يجوز أن تدنسها أقدام الغزاة، والإمبراطور مقدس وهو رمز لليابان وأب لجميع اليابانيين، وشعب اليابان متجانس، وهي خصوصية يعتبرونها غير متوفرة لدى أي شعب آخر، والخدمة العسكرية إجبارية على جميع اليابانيين، ودون تمييز من أي نوع كان**»[٢]، إذ انخرطت مختلف الفئات الاجتماعية والقوى السياسية والطبقات التجارية وغيرها في غرس هذه الاعتقادات ونشرها بين عموم الشعب. كما عُدَّ **حق العلم مقدسًا لجميع اليابانيين على اختلاف طبقاتهم الاجتماعية**، وتركزت القيم العليا في المجتمع الياباني في العمل والإنتاج، وحلت الكفاءة الشخصية وحدها بديلًا للموروث الاجتماعي في التوظيف والترقي الإداري، بالإضافة إلى ذم كل أشكال الدعوة إلى الطائفية أو التجزئة أو التناحر داخل المجتمع.

(١) مسعود ضاهر، النهضة اليابانية المعاصرة، ص٦٨.

(٢) مسعود ضاهر، أضواء على سياسة التفاهم والغفران في الفكر الياباني الحديث والمعاصر، مرجع سابق.

وقد لعبت المقولات الإصلاحية، خصوصًا مقولة المساواة، دورًا أساسيًا في غرس قيم الاجتهاد والجدية وتكافؤ الفرص ونشر روح التفاؤل بين الأجيال المتعاقبة من اليابانيين، مما جعل جهود الفرد الياباني تلقى الدعم والتشجيع الكافي من الدولة والشركات الخاصة، كما **صار الترقي الاجتماعي مفتوحًا أمام جميع الفئات والشرائح على قاعدة الكفاءة الشخصية والإتقان والتفاني**. وبالفعل، تمكن عدد كبير من أبناء الطبقات الفقيرة والمتوسطة من بلوغ أعلى المراكز الإدارية والسياسية والاقتصادية والعسكرية.

وسنكتفي في هذا الفصل باستعراض أهم مرتكزات النهضة اليابانية الأولى التي عرفها عصر الميجي من خلال تناول دور المعرفة والتعليم والبحث العلمي في تطوير المعارف والمهارات، وإبراز المنهج الخلاق في اكتساب التكنولوجيا الغربية واستنباتها في التربة اليابانية، وتحليل دور كل من القيم الثقافية والهوية القومية في إطلاق قدرات الفاعل الإنساني الذي اعتبر قطب الرحى في نهضة اليابان.

أولًا: المعرفة أساس النهضة والتحرر:

مثّل الرهان على الجانب المعرفي في البناء الحضاري، أحد مرتكزات نهضة اليابان الأولى في عصر الميجي، فقد وعت النخبة الإصلاحية مركزية العلم والمعرفة في تأسيس انطلاقة جديدة لليابان، تستند على نمط التأسيس العلمي للنهضة، فلا يمكن لأي مجتمع أن يحقق نهضة حضارية إلا انطلاقًا من «أسس فكرية»

يشترك في تحقيقها ويتبناها ـ إما صراحة أو ضمنيًا ـ كافة أو غالبية أفراد المجتمع[1]؛ حيث تم ربط الحق في المعرفة بالنهضة والتحرر، من خلال إدراك موقع التعليم في تطور الرأسمال المعرفي وفي تقليص الفجوة بين اليابان والعالم الغربي المتقدم. فضلًا عن الاستفادة من التراكم الثقافي والمعرفي الذي عرفته مرحلة توكوغاوا بهدف إقامة مجتمع المعرفة القادر على اكتسابها وإنتاجها وتوظيفها في خدمة النهضة اليابانية الحديثة وكسب تحدي الابتكار والاختراع والبحث العلمي.

لقد انطلق رواد الإصلاح من الحاجة الملحة لتطوير النظام التعليمي الياباني ليواكب مستجدات العصر ومناهجه، مستحضرين الخبرة الحضارية التاريخية المراكمة خلال مرحلة توكوغاوا، لكنهم سعوا إلى تجاوز منطقها المنغلق على الذات، وفي الوقت نفسه عدم إحداث قطيعة مع التراث الثقافي الياباني. إنها تلك القدرة التفكيكية المبدعة في الاستفادة من الروح العامة السائدة في فترة ما قبل الميجي وتطوير الإمكانات الكامنة بداخلها والتجديد الجذري في المضامين والمناهج والأشكال دون السقوط في التقليد الغبي أو استنساخ التجارب الفاشلة أو التغريب الاستلابي اتجاه الآخر.

كان وعي النخبة الإصلاحية بضرورة تثقيف الشعب الياباني

(١) انظر في هذا الصدد: سمير أبو زيد، العلم وشروط النهضة: التصورات العلمية الجديدة والتأسيس العلمي للنهضة العربية، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.

بثقافة عصرية، تجعله قادرًا على الاستفادة بشكل جيد من موارده الطبيعية القليلة، وبناء القاعدة العلمية والمؤسسات الثقافية الضرورية لإطلاق المبادرات الإبداعية للشعب الياباني بما يخدم مصلحة اليابان العليا، حيث أن شرائح واسعة من صغار الساموراي هي التي حملت راية التعليم العصري بانتظار عودة البعثات الثقافية من الخارج لكي يتسلم أفرادها أعلى المراكز في الجهاز التعليمي والإداري، دون النظر إلى منزلتهم الاجتماعية. كما فتحت إصلاحات الميجي الجديدة الباب أمام الفتيات للعلم والعمل معًا، فدخلن في مختلف قطاعات الإنتاج والإدارة وبشكل خاص في قطاعي التدريس وصناعة النسيج، حيث كانت الغلبة فيهما واضحة للعمل النسائي، كما شكل التعليم وسيلة مهمة جدا للترقي الاجتماعي بعد توجه الدولة المركزية لإزالة الفوارق التقليدية بين طبقات المجتمع الياباني وإعطاء الأولوية المطلقة للكفاءة الفردية وليس للانتماء العائلي[1].

تم وضع أسس البنيان التربوي بأكمله منذ سنة ١٨٨٦م والشروع في تفعيل ذلك من خلال التخطيط للمدارس الابتدائية التي تقود إلى المدارس الثانوية ومعاهد ما بعد الثانوية بأنواعها المختلفة، وكليات إعداد وتدريب المعلمين والجامعات وتنسيقها بحيث يكون الشخص المناسب في المكان والزمان المناسبين بالضبط، ورافق نظام التعليم المركزي صدور تشريعات تتعلق

(١) مسعود ضاهر، النهضة اليابانية المعاصرة، ص٧٦، بتصرف.

بمدارس تتفق مع المرحلة التي كان التعليم يستعد للانتقال إليها، ففي هذه المدة كانت هناك محاولات لإدماج الخبرة اليابانية مع مستجدات الحضارة الغربية، حيث اعتمد على الخصائص القومية، وتم إدخال مقرر التربية الأخلاقية باسم (Shushin). كما صدرت مجموعة من القوانين أبرزها، قانون تنظيم المدارس المهنية وقانون المدارس العليا للبنات في سنة ١٩٠٣م حيث أكملت هذه القوانين الهيكل العام لنظام التعليم في اليابان؛ لتتجاوز نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية ٩٠٪، أما في سنة ١٩٠٧م فقد قررت الحكومة التشديد على **تطبيق نظام التعليم الإلزامي لمدة ست سنوات تطبيقًا لمبدأ توفير التعليم لكل عضو في المجتمع الياباني، ثم تمديد الإلزام إلى تسع سنوات**[١].

لقد شهدت اليابان في عصر الميجي حالة ثورية هادرة في الإقبال على المعرفة والتشجيع على التعليم العصري، حيث أسهمت الإصلاحات في إنجاز تحولات ثقافية وتربوية ومعرفية على نطاق واسع ولدى مختلف فئات الشعب الياباني، غير أن اللافت للنظر أن توجهات السياسة التعليمية كانت تشدد على نشر الروح الوطنية وحب اليابان وتمجيد الإمبراطور والحفاظ على الهوية وترسيخ التقاليد النافعة. كما دعا رواد النهضة إلى العمل الجاد حتى لا يبقى أمي أو جاهل في أي قرية يابانية مهما كانت

(١) عبد الله حسن الموسوي، دور التربية في نهضة اليابان، مجلة المجمع العلمي العراقي المجلد الخامس والأربعون، الجزء الأول، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م، ص١٤٨.

نائية، فرفع شعار: «**لن يكون هناك طفل جاهل، أو أسرة جاهلة أو قرية جاهلة في جميع أرجاء اليابان**» وشعار «**العلوم غربية لكن الروح يابانية**»[١]. فقد تم إقرار إلزامية التعليم في المرحلة الابتدائية من ٦ ـ ١٣ سنة للذكور والإناث على السواء، وتم تأسيس جامعة طوكيو[٢] سنة ١٨٧٧م، تجمعت فيها العديد من المعاهد والكليات العليا فيما سمي بجامعة «طوكيو الإمبراطورية» التي ضمت كليات الآداب والعلوم والحقوق والطب والهندسة، ثم افتتحت سنة ١٨٩٧م جامعة «كيوتو»، وفي عام ١٩٠٠م تأسست أول كلية لتعليم اللغة الإنجليزية للبنات، وفي نفس العام أدارت الدكتورة «يوشيو كايابوي» ـ كأول طبيبة يابانية ـ أول كلية طب للنساء[٣].

وقد أوكلت إلى هذه الجامعات والمعاهد وظيفة تخريج أفضل الكوادر العلمية والإدارية للدولة اليابانية وللشركات الخاصة، كما تم استقدام العديد من الأساتذة الأجانب للتدريس فيها. وقد لعبت تلك الجامعات الدور الأساسي في نشر فكرة

---

(١) Donald Kene: Emperor of Japan: Meiji and his World 1852-1912. Columbia University Press! New York 2002, p210-221.

(٢) من أصل ١١٥٠ رئيس شركة يابانية عام ١٩٦٧م تم التأكد من أن نسبة تزيد على ٢٥٪ منهم كانوا من خريجي جامعة طوكيو، يليهم خريجو جامعة كيئو (Keio) في المرتبة الثانية بنسبة ٨٪. انظر: ضاهر، النهضة اليابانية المعاصرة، ص٢٥٩.

(٣) رأفت غنيمي الشيخ، محمد رفعت عبد العزيز، ناجي هدهود، تاريخ آسيا الحديث والمعاصر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م، ص٤٠ ـ ٤١.

المساواة بين اليابانيين، حيث أصبح يشعر فيها كل ياباني بأنه فرد كامل العضوية في جماعة بشرية تحترم كفاءاته الشخصية، ويبادلها الاحترام بالحفاظ على القيم والتقاليد اليابانية، الأمر الذي يبرز الدور التنويري الوطني للمؤسسات الجامعية في بناء قيم المواطنة والمساواة والحرية والاجتهاد، إذ ظل التعليم ظل حكرًا على الدولة ومدارسها وجامعاتها ولم يسمح للمؤسسات التربوية الغربية بالعمل في اليابان طوال تلك المرحلة؛ ليبقى التعليم في مختلف مراحله نتاج مدرسة وطنية بالدرجة الأولى، تشرف عليه الدولة إشرافًا مباشرًا عبر وزارة التربية التي لم تسمح لأية جهة خارجية بالتأثير في الشبيبة اليابانية[1].

بل تبنى قادة عهد الميجي في تطبيقهم للسياسة التعليمية **مبدأ تكافؤ الفرص بين الجميع، واعتمدوا استراتيجية دعم وتشجيع الطلبة المتميزين من أبناء الأسر الفقيرة من خلال ضمان تعليمهم المجاني في المعاهد والكليات العسكرية ومدارس إعداد المعلمين**. ويمكن الوقوف على أحد جوانب الحراك الاجتماعي من خلال إجراء مقارنة بين سنة ١٨٧٨م حيث كان ما يقارب نسبة ٧٤٪ من طلبة جامعة طوكيو الإمبراطورية من أبناء الطبقة الأرستقراطية أو طبقة المحاربين ونسبة ٢٥٪ من أبناء العامة، بينما وصلت هذه النسب سنة ١٨٨٥م إلى نسبة ٥٢٪ من طبقات

(١) مسعود ضاهر، النهضة اليابانية المعاصرة، ص٧٧.

الساموراي ونسبة ٤٢٪ من العامة، في توازن تقريبي بين الطبقتين[١].

يشير نص التقرير العلمي الهام للبروفيسور تاكشي هاياشي[٢] إلى أهداف التعليم في تلك المرحلة والجهود المبذولة في تطويره من أجل تقدم اليابان والإكراهات التي طرأت على هذه السياسة التعليمية قائلًا: «كان إصلاح التعليم يهدف إلى فرض التعليم الإلزامي للأطفال فوق سن ست سنوات عن طريق إنشاء (٥٣٧٦٠) مدرسة ابتدائية و(٢٥٦) مدرسة متوسطة و(٨) جامعات (. . .) كان نظام التعليم الجديد المستحدث سنة ١٨٧٢م طموحًا أكثر من اللازم لدرجة لم يتمكن من تنفيذه في ظل القيود المالية الموجودة وكان من الصعب انتقاء عدد كاف من المدرسين الأكفاء اللازمين لتنفيذ هذا النظام على الأقل في مرحلة ما بعد المستوى الثانوي (. . .) وقد أوضح تقرير لرئيس الوزراء آنذاك أن الهدف من تعليم كل تلميذ هو سبر غور إمكانياته، والنظر إلى هذه العملية كوسيلة متاحة بالنسبة لكل الطلبة وكان كتاب النصوص الذي استخدم أولًا في المدارس الابتدائية عبارة عن ترجمة لكتاب

(١) انظر: اليابان في مرحلة الانتقال، بدون تاريخ وبدون طبعة، وهو صادر عن وزارة الخارجية اليابانية تخليدًا لذكرى مائة عام على عهد الميجي، ص٣٥.

(٢) تاكشي هاياشي، الخلفية التاريخية لنقل التقنية، والتحولات، والتطورات في اليابان، وقد نشرته جامعة الأمم المتحدة باليابان سنة ١٩٧٩م. وقد قام بترجمة هذه الدراسة الهامة الدكتور محمد محمود سفر وتضمينه في ملحق خاص في كتابه «إنتاجية مجتمع» الكتاب العربي السعودي، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م، من الصفحة ١٩٧ إلى الصفحة ٢٣٢.

قراءة «ولسن» وهو كتاب قراءة أمريكي ولذا فقد كان من الضروري مراجعة هذا الكتاب إن عاجلًا أو آجلًا لمجابهة احتياجات الأمة وهو ما تم فعلًا في عامي ١٨٧٩ و١٨٨٦م (. . .) بهدف **تحويل عملية التعليم من كونها وسيلة لسبر غور الإمكانية الفردية إلى عملية تساهم في الوصول إلى الهدف القومي** (. . .) انتشرت المدارس الابتدائية في طول البلاد وعرضها كما أنشئت كليات المعلمين في كل ولاية لتزويد المدارس الابتدائية بالمعلمين وفقًا للنظام التعليمي الجديد، ومع ذلك فقد تحمل سكان المناطق الريفية عبئًا ماليًا ثقيلًا في شكل ضرائب محلية وهبات من أجل إنشاء مباني المدارس الابتدائية (. . .) كان معدل تسجيل التلاميذ منخفضًا وصل إلى ٣٠٪ فقط في عام ١٨٧٧م وإضافة إلى العبء المالي، فإن الفلاحين لم يكن باستطاعتهم الاستغناء عن تلك الأيدي العاملة الهامة فقد ثار الفلاحون في بعض المناطق ضد نظام التعليم الإلزامي هذا ومع ذلك انخفضت بصفة عامة نسبة الأمية بسرعة انتشار التعليم وخلال حقبة قصيرة من الزمن. وقد زاد معدل انخفاض الأمية وأثر في تطور الصناعات بعد سنة ١٨٩٠م»[١].

---

(١) انظر: تاكيشي هاياشي، تقرير «الخلفية التاريخية لنقل التكنولوجيا والتغير والتطور في اليابان»، والنص الأصلي بالانجليزية هو:

Takeshi Hayashi, historical background of technological transfer, Transformation, and Development in Japan, the united nations university, Tokyo, japan 1979.

وقد قام بترجمته، محمد محمود سفر في كتابه إنتاجية مجتمع وتضمينه في ملحق، ص٢١١.

ولعل هذا النص الثمين من هذا التقرير العلمي للبروفيسور تاكيشي هاياشي، يبرز الرؤية الاستراتيجية العميقة في النظر إلى نسق التعليم ليس بوصفه قطاعًا حكوميًا يستنزف ميزانية الدولة أو عبئًا عليها، بل مجالًا للاستثمار في المستقبل ورافعة رئيسة في عملية النهوض الحضاري، أساسه تأهيل الإنسان عقلًا وفكرًا وقدرة ومنهجًا، وتربية وقيمًا وسلوكًا، فالعملية التعليمية التربوية ليست مجرد تلقين سلبي وإنما هي «سبر غور الإمكانيات» لدى المتعلم واستكشاف مواهبه ومهاراته وقدراته المميزة منذ الصغر واحتضانها، بهدف توجيه المتعلم الصغير/مشروع العالم أو المخترع، لخدمة «الهدف القومي» السامي للأمة اليابانية نحو الحضارة والتقدم.

وكأي تجربة بشرية نسبية فقد ترجمت اليابان في مرحلة أولى كل المعارف الغربية دون تمييز في نهاية القرن التاسع عشر، فترجمت الكتب المدرسية الغربية واستخدمتها في المدارس، وهو الأمر الذي لم يؤد دائما إلى نتائج جيدة، كما تم جلب أعداد كبيرة من المدرسين والمستشارين الأجانب، حيث كانت لغة تدريس الكثير من المواد الجامعية بلغات أجنبية. غير أنه حدث تراجع في ثمانينيات القرن التاسع عشر عن هذا الاختيار، فتم توفير كتب مدرسية جديدة وحل المدرسون اليابانيون محل الأجانب، وأصبحت اليابانية لغة التدريس[1]، لقد بذلت جهود

(١) عيساوي، ص١٩٠.

كبيرة لجعل تدريس كافة المواد الدراسية في مراحل التعليم الإلزامية باللغة اليابانية[1]، وأصرَّ اليابانيون على ضرورة التدريس

(١) اللغة اليابانية في أصلها لغة منطوقة ليس لها حروف تكتب بها. وعندما احتاج اليابانيون في قديم الزمن إلى الكتابة اضطروا إلى استعارة طريقة الكتابة من اللغة الصينية التي ليس لها أي علاقة باللغة اليابانية من حيث الأصل أو الانتماء. الكتابة الصينية هي كتابة بدائية بطريقة الرموز التصويرية تسمى «الكانجي». وهو ما يمكن أن يعتبر شيء بدائي؛ أي: أن الإنسان البدائي في الغابة عندما يريد التعبير عن شيء يرسمه، فكلمة شجرة هي رسم لها وكلمة جبل هي رسم للجبل ونهر كذلك يرسم ثلاثة خطوط متموجة تعبر عن جريان الماء.. وهكذا أخذت اليابان طريقة الكتابة تلك من الصين في القرنين الخامس والسادس ميلاديًا ولا زالت هي المستخدمة إلى اليوم، ولكن اليابان طورت من هذه الرموز حروف هجائية مبسطة لتعبر عن الصوتيات في اللغة اليابانية لتستخدم في الربط بين الكلمات والجمل. وهذه الحروف نوعان «هيراغانا» لكتابة أدوات الربط وبواقي الأفعال و«كاتاكانا» لكتابة الكلمات الأجنبية الدخيلة على اللغة اليابانية (فيما عدا بالطبع الكلمات الصينية). وأصبحت الجملة اليابانية اليوم تتكون من ثلاثة أنواع من الحروف هي رموز الكانجي وحروف الهيراغانا وحروف الكاتاكانا. وبالطبع لا يخفى على أحد الصعوبة البالغة في تعليم لغة مثل هذه اللغة لأن رموز الكانجي هي بلا عدد، ويقال أن رموز الكانجي في اللغة الصينية يصل إلى عشرات الآلاف، بل ويصل بها البعض إلى مئات الآلاف. ولذلك اضطرت اليابان إلى إصدار قانون يحد من الرموز الصينية التي تستخدم في وسائل الإعلام من صحافة ومجلات وفي مجال التعليم الإجباري، ويتغير عدد تلك الرموز كل فترة بالحذف والزيادة، والقانون الآن ينص على ١٩٤٥م رمز (ألف وتسعمائة وخمسة وأربعين رمز). ولهذا أثناء الاحتلال الأمريكي لليابان بعد الحرب العالمية الثانية، وبحجة الصعوبة وانعدام العملية حاول الأمريكيون إلغاء استخدام الكانجي واستبداله بالحروف اللاتينية كما فعل المستعمرون وعملاءهم في عدة دول. لكن اليابانيين وقفوا بحزم ضد ذلك لمعرفتهم أن العكس هو الصحيح، وأن تغيير طريقة الكتابة ليس عمليًا على الإطلاق. ولإعطاء مثال على ذلك هناك كلمة تنطق هكذا كوشو، هذه الكلمة لها ٢٢ طريقة كتابة بالكانجي ويختلف المعني باختلاف الكتابة، على سبيل المثال تعني مفاوضات وتعني وزير الصحة وتعني التبليغ الشفهي وتعني القائد المنهزم... إلخ، ولكن النطق سيصبح بالحروف اللاتينية واحد =

بها، وترجمة العلوم والمعارف الأجنبية إليها، فما إن حلَّ عام ١٩٠٧م حتى كان ٩٧٪ من الشعب الياباني متعلمًا، وكانت نسبة الحاصلين على الشهادة الابتدائية عام ١٩١٠م مائة بالمائة. حيث أحرز التعليم تقدمًا ملحوظًا في فترة حكم الميجي[١]، بعد أن اتخذت الحكومة زمام المبادرة. وتأسست كثير من الجامعات الخاصة ذات الطابع الليبرالي، وفي تلك الفترة أسس أكوماشيجينوبو جامعة واسيدا وأسس ناجيماجو جامعة دوشيشا كما ظهرت الصحف الخاصة التي لا يزال بعضها منتشر حتى اليوم مثل صحيفة أساهي وصحيفة منتشي وصحيفة يوموري وصحيفة هوتشي[٢].

ولملاحظة العلاقة العضوية بين انتشار القراءة والمعرفة وحركة الإنتاج الاقتصادي نسوق نموذج قطاع الحرير، فقد تم طبع ٣٠٠٠ نسخة من أحد الكتب التي تتحدث عن إنتاج الحرير الخام، ونشر الكثير من الكتب في عدد من الطبعات. وبفضل انتشار معرفة القراءة والكتابة في الريف الياباني ازدهرت أدبيات الزراعة، والنتيجة كانت تصنيف المحاصيل اليابانية من بين أعلى

= هو (KOUSHOU) (انظر: ميسرة عفيفي، اليابان والحداثة، الموقع الالكتروني الشهاب للإعلام ٢٠٠٧م). وراجع أيضا، حسين شريف، التحدي الياباني في التسعينات، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.

(١) ولكن لم يكن جميع الناس راضين عن نظام التعليم الذي وضعته الحكومة وتعالت الأصوات في الثمانينات من القرن التاسع عشر تطالب بفصل التعليم والثقافة عن الحكومة فقد كان ذلك عصر الحركات الشعبية للمطالبة بالحقوق ومنح الحريات.

(٢) الثورة الإصلاحية في اليابان، ص١٧٦.

المحاصيل في العالم، بل إنها ارتفعت باطراد وكانت بالفعل أعلى بكثير من تلك الموجودة في معظم البلدان النامية اليوم، وحين بدأت اليابان تنميتها الحديثة بعد قليل من المجهودات التي ضلت الطريق لإدخال الميكنة الزراعية والممارسات الزراعية الغربية، توصلت إلى أنه من الممكن زيادة الإنتاج بدرجة كبيرة ومطردة عن طريق الاستمرار في السير على الطريق التقليدي مع اعتماد نتائج الأبحاث الزراعية المعاصرة[1].

انعكست ثورة الميجي الإصلاحية إيجابيا على النشاط الثقافي الخاص بطبقة المزارعين الأثرياء، فبعد الجهود الكثيفة لحكومة الميجي في الأخذ بأسباب التقدم والحرص على نهضة الأمة اليابانية، أيقنت القرى أن ذلك خيار لا رجعة فيه، ازداد إقبال طبقة المزارعين الأثرياء على التعليم أثناء الحقبة الثانية من فترة الميجي. إذ يصف فرانك جبني في مداخلته المعنون ب: «الميجي ثورة ثقافية»، الحالة الثقافية السائدة بين الجمعيات اليابانية التي كان أعضاءها من المزارعين الأثرياء والتجار قائلًا: «قمنا بدراسة لآلاف الجمعيات التي أقبلت على التعليم في كافة أنحاء اليابان (. . .) فأظهرت نتائج تلك الدراسة أن تلك الجمعيات قد تحولت إلى مراكز تطالب الحكومة بمنح الشعب حقوقه، وتعمل على قيام ثورة فكرية تشمل جميع طوائف الشعب. كما أن تلك المراكز تعهدت برعاية الثقافة الشعبية التي

(١) شارل عيساوي، ص١٩١.

ترعرعت. كان ذلك تطورًا هامًا حيث **شملت أنشطة تلك الجمعيات الاعتماد على النفس في الدراسة والتدريب على الفكر الغربي المعاصر الذي تمثل فيه النقاش المتبادل وتبادل المثقفين في المدن للأفكار فيما بينهم وندوات القراءة المنتظمة، وإلقاء الخطب حول الآداب والعلوم وعقد الاجتماعات السياسية، وقد اتخذ الناس زمام المبادرة للقيام بتلك الأنشطة فلم يعتمدوا على دعم الحكومة لهم**. وساعدت تلك الأنشطة على التخفيف من الشعور بالضغينة الذي كانت تكنه الطبقات الدنيا للحضارة والتنوير (. . .) ساعدت تلك الأنشطة على تحديد الاتجاه الصحيح الذي يؤدي إلى النهوض والأخذ بأسباب التحضر وقرأت على سبيل المثال تلك الجمعيات مؤلفات فيكيوزاوا يوكيشي من أشهرها مؤلف «مدخل العالم» (١٨٦٩م) و«تشجيع المعرفة» (١٨٧٢م)، و«خلاصة نظرية الحضارة» (١٨٧٥م) وكذلك ترجمات روسو وميل وسبنسر مما ساعد على زيادة وعي الناس بأحوال العالم المحيط بهم. وبانتشار الوعي، ازدهرت ثقافة المزارعين الأثرياء التي بدأت في الثمانينات من القرن التاسع عشر»[١].

ويعلق الباحث «فرانك» على هذا المشهد الفريد الذي خلخل شبكة العلاقات الاجتماعية والنسق الثقافي النخبوي السائد، وأحدث تحولات جذرية على المستوى الثقافي أساسًا، بقوله: «**هزت التغيرات الثقافية كل ركن من أركان المجتمع**

(١) فرانك جبني، الميجي ثورة ثقافية، في: الثورة الإصلاحية في اليابان «ميجي إيشن»، ص١٥٣.

الياباني وكان وقع التغيرات الثقافية على اليابان يماثل وقع عصر الاكتشافات والتنوير على أوروبا. فرغم أن ثورة الميجي قد قامت بفضل جهود المثقفين ـ الذين كانوا يضمون بين صفوفهم الجنود والعلماء والبيروقراطيين ـ شأنها في ذلك شأن بقية الثورات إلا أن آثارها امتدت إلى المزارعين الذين كانوا يشكلون قاعدة المجتمع الياباني كذلك أصحاب الحرف ورجال الأعمال بالمدن. وإذا كانت ثورة الميجي مرتكزة على قرار المراكز العليا بالدولة بغرض النهوض بالبلاد ومسايرة طابع العصر إلا أن نظم التجنيد الإجباري ونظم التعليم العام التي سمحت للتلاميذ بدخول المدارس استنادًا إلى الكفاءة والتفوق فقط قد أفادت معظم السكان»[1].

ومن ناحية أخرى، فقد كان التشجيع على قراءة الصحف عاملًا هامًا لدعم جهود المواصلات وتكاملها. فقد خفضت الحكومة أسعار طوابع البريد على الصحف تخفيضًا كبيرًا وسمحت بإرسال المقالات والقصص التي يقدمها أبناء الشعب بالبريد مجانًا، وذلك لمساعدة الصحف في نشاطها الإخباري والتحريري. وأنشأت الحكومة المكتبات العامة في المدن الصغيرة والقرى وزودتها بالصحف والمجلات لتكون في متناول القراء الذين لا يقدرون على شرائها. إذ ساهمت هذه الإجراءات المساعدة اليابانيين على متابعة الأحداث في الداخل والخارج،

(١) فرانك جبني، الميجي ثورة ثقافية، ص١٣٨.

وإلى انفتاح عقولهم على مختلف التحولات الجارية آنذاك[1].

وعندما سئل إمبراطور اليابان عن أهم أسباب تقدم دولته في هذا الوقت القصير قال: «**بدأنا من حيث ما انتهى منه الآخرون وتعلمنا من أخطائهم وأعطينا المعلم حصانة الدبلوماسي وراتب الوزير**». فقد كان المعلم الياباني ذو مكانة اجتماعية متميزة ووضع اقتصادي مرتفع وصورة رمزية خاصة، حتى أنه في مرحلة ما بين (١٨٧٨ ـ ١٨٨٧م) كان حوالي ٨٠٪ من الطلاب يلتحقون بمدارس تكوين المعلمين من طبقة الساموراي، وهكذا اتسمت مهنة التعليم بقداسة واهتمام خاص في نظر الدولة والمجتمع والنخبة.

يمكن القول أن النهضة العلمية باليابان اعتمدت خلال هذه المرحلة على ثلاثة أسس رئيسة:

أولًا: الاستعانة بالعلماء والمعلمين الأوروبيين سواء كانوا أعضاء البعثات التبشيرية أو العلماء المتخصصين في اللغات الأوروبية، وخاصة اللغتين الهولندية والإنجليزية، كما دُعِيَ إلى اليابان الخبراء الفنيون من كل الدول المتقدمة، وقد حملت السفن القادمة إلى اليابان مئات المعلِّمين والمستشارين والفنيين الأجانب، وقد خصصت الحكومة اليابانية لهؤلاء الخبراء الأجانب في مجال التعليم إلى جانب المبعوثين اليابانيين في

(١) يراجع في هذا السياق كتاب «اليابان في مرحلة الانتقال»، بدون تاريخ وبدون طبعة، وهو صادر عن وزارة الخارجية اليابانية تخليدا لذكرى مائة عام على عهد الميجي.

الخارج ما يوازي ٣٠٪ من ميزانية وزارة التعليم اليابانية في ذلك الوقت.

ثانيًا: ترجمة الكتب الأجنبية إلى اللغة اليابانية، وإنشاء المدارس الحديثة، وكانت أهم الكتب التي نقلت العلم إلى اليابانيين مؤلفات كل من جان جاك روسو، وهيوم، ودستوفسكي، وتولستوي، وغيرهم من كبار المفكرين العالميين في ذلك الوقت، والذين ساعدت أفكارهم في زيادة وعي اليابانيين بأحوال العالم المحيط بهم.

ثالثًا: إرسال البعثات اليابانية إلى الدول الأوروبية المتقدمة لينهل أفرادها من العلوم الحديثة، وكانت وزارة التعليم تدقق في اختيار أعضاء البعثات من أفضل العناصر الوطنية، وكانت معظم هذه البعثات يتم إرسالها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وإلى بعض الدول الأوروبية مثل ألمانيا وفرنسا، وعندما شعر قادة الإصلاح الياباني أن أسلوب التربية الألماني الذي يركز على الجوانب الخلقية ـ التي تؤمن بأن هدف التعليم خلق الإدارة المستنيرة التي تميز بين الصواب والخطأ ـ هو ما يناسب الطبيعة اليابانية الاجتماعية، بدأت المناهج الألمانية تحل محل المناهج الأمريكية على يد أعضاء البعثات اليابانيين[١].

تميزت اليابان في تفوقها واستقلالها في مجال العلم

(١) راغب السرجاني: دراسة تأصيلية لدور العلم في بناء الدولة، مؤسسة اقرأ للنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى ٢٠٠٧م.

والتكنولوجيا بالدمج المبكر بين «مؤسسة التعليم» التي هدفها إكساب المعارف و«مؤسسة العلم» القائم على فكرة إنماء المعارف بالبحث والتطوير والابتكار. إذ يشير تورو هيروشيغه (١٩٢٨ ـ ١٩٧٩م) في مؤلفه التاريخ الاجتماعي للعلم، بأن تحقيق التصنيع في اليابان بهذه السرعة يرجع إلى أن العلوم لم تُدمج في المناهج الدراسية الجامعية في مرحلة متأخرة عن أوروبا، فاليابان شاركت مبكرًا في النشاطات العلمية الدولية منذ سنة ١٨٨٤م. أما شكايوشي كماتي، فيرى أن اليابان بدأت في تنظيم البحث منذ سنة ١٨٦٨م، وهي بداية مبكرة لم يسبقها في هذا المجال سوى الأمم الغربية، التي بدأت تنظيم أبحاثها في سنة ١٧٧٠م المتزامنة مع الثورة الصناعية[١].

ويُعدُّ من أشهر علماء اليابان في هذه الفترة عالم البكتيريا «كيتا صاطو» الذي أسهم بجهود كبيرة في هذا المجال من العلوم، وقام كذلك بإنشاء مركز لبحوث البكتيريا في عام ١٩١٥م، ويحمل هذا المركز اسم هذا العالم الكبير، وقد كان أول من تولَّى عمادة كلية الطب في جامعة كيتو العريقة، وكان قبل ذلك قد تولَّى رئاسة مركز بحوث الأمراض المعدية، أيضًا من أعلام هذه الفترة العالم الكبير شيجا كيوشي (١٨٧١ ـ ١٩٥٧م) الذي قام باكتشاف أحد أنواع بكتيريا الدوسنتاريا في عام ١٨٩٨م وسميت «بكتريا دوسنتاريا شيجا»، كذلك قام بالبحث في أسباب

(١) ناصر يوسف، دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة، مرجع سابق، ص١٩٠.

وكيفية علاج أمراض السُّل، وقد حصل هذا العالم على لقب المواطَنَة الفخرية وحصل أيضًا على جائزة الثقافة اليابانية. نذكر أيضًا من علماء اليابان البارزين العالم نوجوتشي هيديو الذي سافر للدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٠٠م، وهناك قام بأبحاث عديدة، ولكنه أظهر براعة واضحة في أبحاثه على مرض الزهري والبكتيريا المسببة له، وأوضح المتاعب المختلفة المصاحبة لهذا المرض الخطير، وذلك بجانب أبحاثه المهمة عن مرض الحُمَّى الصفراء؛ حيث نجح بالفعل في تصنيف الجرثومة المسببة لهذا المرض، وكذلك نجح في إنتاج البلازما المناسبة لهذا المرض[١]. وأمّا عن علم المعادن فلا يمكن تجاوز دور العالم هوندا كوطارو (١٨٧٠ ـ ١٩٥٤م) الذي استحدث هذا العلم، وقام باكتشاف معدن النيكل كما اشتُهِرَت أبحاثُه على معدن الحديد. وتدرج هذا العالم الكبير في المناصب العلمية حتى وصل لأن يصبح رئيسًا لجامعة «طوهوكو» العريقة[٢].

يحمل نظام التربية والتعليم في المجتمع الياباني رسالة مقدسة عند مختلف مكونات النسق التربوي بل ويعتبر سر تقدم اليابان الحقيقي، وهذا ما أشار إليه أستاذ التاريخ في جامعة هارفارد (Edwin Resichauer) معلقًا على دور النظام التعليمي

(١) هشام عبد الرؤوف حسن، تاريخ اليابان الحديث والمعاصر، عصري طايشو ـ شوا ١٩١٢ ـ ١٩٨٩م، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٣م، ص١٠٥، ١٠٦، نقلًا عن راغب السرجاني، العلم وبناء الأمم، مرجع سابق.

(٢) هشام حسن، تاريخ اليابان الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص١٠٦.

بـ«أنه ليس هناك شيء أكثر أهمية وأدعى إلى الاعتراف من أنه خلف نجاح المجتمع الياباني نظامه التربوي»[١]، فقد شكلت التعاليم الكونفوشيوسية مكونًا روحيًا للمناهج التعليمية، دفعت بالشباب الياباني إلى إدراك أهمية الواجب، والولاء والانتماء والإخلاص والاحترام والتفاني في العمل؛ وبذلك تكون هذه التعاليم قد أفرزت إلى الوجود أجيالًا متعلمة وجماعات منتجة[٢].

إن التعليم في اليابان لا ينفصل عن قيم اليابان وتراثها وذاكرتها؛ فهناك زواج تاريخي بينها، فلقد ولجت اليابان عالم الابتكار والتصنيع والتطوير بفضل التغيير الذي تمثل في إدخال مناهج جديدة على منظومتها التربوية، حافظت على استمرارية هذا التعليم في قيمه وفضائله[٣].

لقد استمد النظام التربوي التعليمي الياباني مقوماته من طبيعة مجتمعه وروح أمته وحاجياته وطنه، ولم يأت استنساخًا آليًا لنماذج تربوية أجنبية متغربة، إلا في التقنيات والوسائل العملية المشتركة بين جميع الأمم، حيث تم استيراد هذه الوسائل بعد تجريدها من تحيزاتها القيمية والحضارية وخلفياتها الإيديولوجية، فالتعليم الياباني انطلق من جذوره وتقاليده المتأصلة والمتراكمة قبل الميجي محاولًا استيعابها ونقدها وتطويرها ليشكل عامل توحيد لعقل الأمة وتماسك لهويتها، وهذا ما يمكن ملاحظته في

(١) نفسه، ص١٤٩.

(٢) ناصر يوسف، دينامية التجربة اليابانية، مرجع سابق، ص١٣١.

(٣) ناصر يوسف، دينامية التجربة اليابانية، مرجع سابق، ص١٨٤.

الإصرار على استعمال اللغة الوطنية في التعليم بدل اللغة الأجنبية، واعتماد الترجمة مدخلًا للانفتاح على العلوم والمعارف الحديثة، وفي هذا الصدد يقول المفكر والمؤرخ الياباني كاتو: «حتى العام العشرين من عصر ميجي، تمت ترجمة الأدبيات الغربية تحت إشراف الحكومة بطريقة منظمة تنظيمًا دقيقًا... حوالي ٩٠٪ من المفردات نحتت في عصر ميجي. كان المترجمون يقومون بعملهم في استماتة شديدة إلى حد الجنون... هناك العديد من الدروس الهامة في عصر ميجي، واحد منها هو تطبيق التعليم باللغة اليابانية... إن أحد مزايا الأخذ بمبدأ الترجمة هو تقليل الفجوة بين الطبقات الثقافية»[1].

أفادت اليابان من الترجمة بوصفها وسيلة هامة في استيعاب العلوم والثقافات الأجنبية، لكنها فطنت إلى أن إبداع أي أمة لا يمكن أن يكون إلا بلغتها الوطنية، فاستطاعت بناء تعليم حديث داخل حيز اللغة اليابانية ونطاق الهوية القومية يبني الشخصية اليابانية الوطنية المبدعة ويعي بدقة علاقة اللغة بالهوية وعلاقتها بالفكر ومدى الارتباط المصيري بين السياسة اللغوية الوطنية والتنمية.

لقد أسهم التمسك باللغة اليابانية القومية في ضخ المعلومات والبيانات والمنشورات في شرايين المؤسسات التعليمية والعلمية، بل أيضًا في مراكز التدريب المهني، فاللغة القومية

(١) مشروع ميجي، ص٧٧.

اليابانية اكتسبت أهميتها داخل مؤسسة العلم، ومؤسسة العلم انتظمت وتوسعت في ظل إقبال المجتمع عليها والتوحد معها، وهو ما جعل اللغة اليابانية لا تقلّ أهمية عن اللغة الإنكليزية بوصفها لغة البحث العلمي المتطوّر، مما جعل اللغة اليابانية أداة إنتاج للعالم المتطوّر تكنولوجيًا[1]، وجسرًا بين الترجمة والإفادة من تجارب الآخرين، فكان لها أهمية قصوى ومركزية في مسيرة النهوض والتقدم العلمي والتكنولوجي في اليابان[2].

ثانيًا: منهج استنبات التكنولوجيا والاستفادة من الغرب:

إن الوتيرة المتسارعة التي قامت عليها الإصلاحات في ثورة الميجي الهائلة، كان إحدى أهدافها بناء دولة اليابان الحديثة والقوية، التي تحظى بالهيبة والاحترام في المجتمع الدولي وتتعامل بنوع من الندية مع القوى العظمى، الأمر الذي دفع رواد الإصلاح ومفكري النهضة إلى مواكبة مستجدات علوم وتكنولوجيا الغرب الحديثة في مختلف فروع المعرفة الإنسانية، بسبب إدراكهم للفرق الحضاري بينهم وبين الغرب. لكن في الوقت نفسه تجنب الارتهان إلى التغريب الثقافي والانبهار الحضاري المفضي إلى الهزيمة النفسية والاحتلال المادي الأجنبي، وهكذا استقدم اليابانيون آلاف الخبراء والأساتذة والعلماء الأجانب دون مركب نقص بهدف نقل المعارف والخبرات والمهارات وتمليكها للأطر

(١) ناصر يوسف، دينامية التجربة اليابانية، مرجع سابق، ص١٩١.

(٢) ناصر يوسف، نفسه، ص١٩١.

اليابانية الشابة، ودفعوا لهؤلاء الخبراء والأساتذة الأجانب رواتب مرتفعة تفوق أحيانًا أجور الوزراء اليابانيين.

نهجت الحكومة اليابانية سياسة البعثات العلمية الدراسية لاكتشاف معارف الغرب عن قرب والاحتكاك بمؤسساته الأكاديمية ومختبراته العلمية ومشاهدة إنجازاته الضخمة، غير أن ذلك لم يورث فقدان البوصلة الحضارية عند الطالب الياباني ولا أنتج هزيمة نفسية مستحكمة، فقد «أرسلت الحكومة بعثات متلاحقة من الطلاب اليابانيين إلى الغرب لاكتساب تلك التكنولوجيا وتوظيفها في الاقتصاد الياباني، فأرسلت بعثات إلى بريطانيا للإطلاع على صناعة السفن والتجارة البحرية، وبعثات إلى ألمانيا للإطلاع على تحديث الأسلحة والعقاقير والجراحة الطبية، وبعثات إلى فرنسا للإطلاع على نظم وقوانين الإدارة المحلية، وبعثات إلى الولايات المتحدة الأمريكية للإطلاع على إدارة الأعمال وتسويق الإنتاج، وغيرها من البعثات إلى مختلف الدول المتطورة في تلك الفترة. يضاف إلى ذلك أن غالبية قادة الإصلاح، وعلى رأسهم الإمبراطور الميجي، قاموا برحلات استطلاعية إلى الدول الأوروبية للإطلاع عن كثب على أنظمتها وإداراتها، وطرق الإنتاج والتسويق فيها. وفي الوقت نفسه كانت التجربة اليابانية تجتذب أعدادا متزايدة من الأدمغة والكفاءات العلمية من العالم كله، الذين جاءوا إلى اليابان ووضعوا علمهم في خدمة الشعب الياباني، فلاقوا كل الترحيب من اليابانيين»[1]،

(١) مسعود ضاهر، النهضة العربية، ص٢٣٤

حيث تم في المرحلة الانتقالية التركيز على استيعاب العلوم والتكنولوجيا الغربية انطلاقا من شعار: «تكنيك غربي وروح يابانية»، إذ حظيت هذه المقولة بالأولوية في التنزيل الفعلي لمشروع تطوير التكنولوجيا.

غير أن الجهود العلمية والمنهجية في اقتباس العلوم واستيعابها لم يبدأ مع فترة الميجي، بل انطلق قبل ذلك، رغم أنه شهد وتيرة أسرع واختلافًا في طرق ومناهج إدخال التكنولوجيا والعلوم وتوظيفها أثناء مرحلة الأنوار الميجية، وهذا ما فسّره تقرير البروفيسور الياباني تاكيشي هاياشي: «من الخطأ القول أن العلوم والتكنولوجيا الغربية بدأ إدخالها في اليابان في عصر الإصلاح الميجي فقد كانت معروفة خلال العهود الإقطاعية، ومع ذلك فإن التركيز الأساسي في تلك العهود كان قائمًا على إدخال العلوم والتكنولوجيا الحربية (...) إلا أن هناك اختلافًا وهو أن إدخال العلوم والتكنولوجيا للأغراض غير العسكرية زاد زيادة جوهرية، كما أن **إدخال العلوم والتكنولوجيا خلال العهود الإقطاعية كان يتم عن طريق استيراد البضائع التامة الصنع بينما بذلت المجهودات خلال فترة الإصلاح الميجي لإعادة إنتاج التكنولوجيا المستوردة وبدأت عملية التقليد هذه عن طريق تعلم طرق تشغيل وإصلاح وصيانة الآلات المستوردة ثم تطورت إلى أن وصلت إلى تصنيع آلات شبيهة تلائم احتياجات البلاد** (...) كما أنه في عهد الميجي بذلت محاولات متعددة لإقامة إنتاج محلي، حيث استغرقت عملية إنتاج البضائع التامة الصنع والآلات وقتًا

طويلًا من التجربة والخطأ، ففي الوقت الذي باءت محاولات لتصنيع آلات النسيج في مصنع الأدوات الآلية الحكومية بالفشل الذريع، كللت المجهودات التي بذلت لصنع القاطرات بالنجاح مما مكن من إنشاء أول خط حديدي بين «طوكيو» و«يوكوهاما» مرورًا بـ«بشيناجاوا» في ١٨٧٢م حيث استخدمت القاطرات التي صممها المهندسون اليابانيون، كما تم تفكيك القاطرات التي صنعت في الولايات المتحدة الأمريكية مباشرة بعد تسلمها وصنعت واحدة أخرى شبيهة لها في ١٨٩٣م»[١].

وقد أشار التقرير إلى مجالات إدخال التكنولوجيا الغربية في عصر الميجي وهي دار سك النقود في أوزاكا سنة ١٨٧١م، ومصنع حرير طوميوكا في ولاية جونما عام ١٨٧٢م وإنشاء الخط الحديدي بين طوكيو ويوكاهاما، كما تطرق التقرير إلى بدايات عملية التصنيع في اليابان مشيرًا إلى أنها جاءت في سياق ردود الفعل المضادة للتدخل العسكري من قبل القوى الأجنبية المرتبط مباشرة بالتهديد الاقتصادي، فقد بدأت عملية التصنيع ببناء السفن ثم صناعة الحديد والصلب والتعدين عكس ما تم في أوروبا، ويقول التقرير أنه: «كان على نخبة حكم الميجي أن تواجه كل أنواع الصعوبات الناتجة عن هذه العملية المعكوسة للتنمية الصناعية»[٢].

(١) انظر: تقرير تاكيشي هاياشي، في: محمد محمود سفر، مرجع سابق، ص٢١٩.

(٢) انظر: تقرير تاكيشي هاياشي، في: محمد محمود سفر، مرجع سابق، ص٢٢٠.

لم يكن العقل العلمي الياباني في مستوى الكفاءة العالية المطلقة كما قد يتصور دعاة مقولات «المعجزة» و«الاستثنائية اللاسننية»، عقلًا ما فوق البشرية أو عقلًا ذا فرادة فطرية خاصة بشعب اليابان دون سائر الشعوب، فالنهضة اليابانية تجربة بشرية واجتهاد نسبي له إخفاقاته ونجاحاته في محاولاته المستميتة للحاق بركب الحضارة وامتلاك أسرار العلوم المتقدمة، ودليلنا في ذلك هو فشل جل المحاولات التصنيعية الأولى وانهيار الشركات وإغلاق مصانع النسيج والمصاهر المعدنية ومصانع الحديد والصلب، فخلال عشر سنوات أفلس ما يقارب ألفًا من مصانع النسيج والقطن، وكانت آثاره الاجتماعية والاقتصادية قاسية. لكن قوة اليابان في إصرارها على المحاولة والمراجعة النقدية لخطواتها الإصلاحية وبحثها الدائب عن أسباب الإخفاق وسبل النجاح وتسخيرها لقوانين بناء الحضارة في تجديد النهوض.

يحكي تقرير «تاكشي هاياشي» في معرض توصيفه حالة مصانع النسيج ووضعية العاملين وإكراهات التأسيس، قائلًا: «أصيبت كثير من العاملات خصوصًا في الريف بالأمراض المتعددة، وبصفة خاصة السل نتيجة لعدد ساعات العمل الطويلة الشاقة في ظل ظروف عمل قاسية، نظرًا لالتزامهم بالعمل، حيث كانت أجورهم تسلم مقدمًا لأسرهم بناء على نص العقد. [وكانت] الطريقة الوحيدة المتوفرة لتلك العاملات للاحتجاج على تلك الظروف هي الهرب من العمل. (...) [لقد] امتلأت العشرون سنة الأولى من تاريخ تصنيع اليابان والتي تبدأ بنهاية

القرن التاسع عشر بالمآسي المتعلقة بتلك العلاقات وبدأت صناعات النسيج سواء الحرير أو غزل القطن في الشكوى من نقص العاملين خصوصا اليد الماهرة. (. . .) وكان النقص في المهندسين حادا، فالمهندس الذي تلقى تدريبه في الخارج كان عليه أن يشرف تقنيًا على ثلاثة مصانع مختلفة بمعدل يومين في الأسبوع لكل مصنع (. . .) شكلت مصانع الحرير والقطن في النصف الأول من تاريخ التصنيع القطاعات الرائدة في اليابان، فقد عرف عن إنتاج الحرير كونه صناعة تصدير كما عرف عن إنتاج القطن كونه صناعة استيراد بديلة، (. . .) كان الحرير أهم مصادر الحصول على العملات الأجنبية وكانت تكنولوجيا صناعة غزل الحرير في اليابان مختلفة عن مثيلتها الصينية (. . .) [لذا] حاولت الحكومة نشر التكنولوجيا الجديدة في مصنع حرير «طوميوكا» وهو المصنع الحكومي ذو التشغيل الرائد والذي أنشئ سنة ١٨٧٢م وقد استوردت له كل الآلات والمعدات من فرنسا كما دعي للعمل به خبراء فرنسيون ولكن ظهرت فجأة مشكلة غير متوقعة وهي عدم إمكانية تشغيل النساء العاملات وقد كانت المعرفة بالمجتمعات الغربية محدودة تمامًا في تلك الأيام، فانتشرت شائعات في المناطق الريفية وفي ضواحي المدن مفادها أن النبيذ الذي يشربه الأوروبيون هو عبارة عن دم إنساني لذا فقد خشي الناس من العمل في مصنع الحرير، ورغم قرار الحكومة بتقديم كل قرية ومدينة خمس عشرة عاملة تتراوح أعمارهن ما بين ١٣ ـ ٢٥ سنة، رفض الناس إرسال بناتهم (. . .) كانت «أي.

ويدا» مؤلفة كتاب «يوميات توميوكا» ابنة زعيم قرية (عمدة) في «ماتسوشيرو» بمقاطعة «ناجونو» قد أرسلت إلى مصنع حرير «توميوكا» مع مجموعة من ست عشرة فتاة أخرى، وكان لها من العمر ١٥ عامًا، وبعد عملها لأكثر من سنة عادت إلى موطنها الأصلي وأصبحت رائدة فنية في مصنع الحرير الذي أنشئ حديثًا هناك. وقد لاحظت أن الأجهزة والمباني الخاصة بالمصنع الجديد المقام في «متسوشيرو» كانت أقل مستوى من تلك الموجودة في مصنع «توميوكا» فقد كان الخشب مستعملًا بدلًا من النحاس والحديد وحل السلك محل الزجاج واستخدمت الطوابق المبنية من الطين بدلًا من الطوابق المبنية على القرميد، (. . .) فالحرير المنتج كان ذا مستوى جيد وكان على أولئك الذين شاهدوا التكنولوجيا الوطنية أن يواجهوا حقيقة أن هذا الحرير المنتج في هذه المصانع المتواضعة التجهيز كان يباع للمشترين الأجانب بأسعار جيدة. وقد أفلس مصنع حرير «توميوكا» نتيجة لإنشاء مصانع تقوم على فكرة الاقتصاد في رأس المال في مختلف أنحاء اليابان، ولكن ينبغي إعطاء هذا المصنع حقه بالنسبة لأدائه دورًا تاريخيًا»[١].

تستكمل الدراسة عرضها للمحاولات اليابانية في مجال الحديد والصلب فـ«بعد مرور أكثر من عشرين عامًا، في سنة ١٩٠١م بدأ تشغيل مصنع الحديد والصلب الذي أقامته الحكومة

(١) انظر: تقرير تاكيشي هاياشي، مرجع سابق، ص٢٢٨.

بالتعاون الفني مع ألمانيا ومرة ثانية حدثت المتاعب بعد عام واحد من التشغيل المبدئي». وكان ذلك يرجع أساسًا إلى خطأ في التصميم، فلم يكن المصنع الذي تم تصميمه على نمط المصانع الألمانية تتناسب مع طبيعة خام الحديد ونوع الوقود المتوفر في اليابان، وقد تم حل تلك المشكلة عن طريق استيراد المواد الخام المناسبة من الصين. [ومع ذلك] شق مصنع «ياواتا» للحديد والصلب طريقه وتطور إلى درجة أن الحديد والصلب تم إنتاجهما بأسلوب متكامل (. . .) كانت الفائدة الوحيدة لهذه الصناعة هي تدريب العمال المهرة وإيجاد المهارة التقنية. وبهذا كان مصنع «ياواتا» ناجحًا من وجهة النظر التقنية ولكن من الناحية الاقتصادية فقد استلزم الأمر عشر سنوات حتى يعطي ربحًا. وكان ذلك ممكنًا بفضل زيادة الطلب «الجوع إلى الحديد» والتي تسببت فيه الحرب العالمية الأولى (. . .) ورغم أن المصنع استمر لفترة طويلة دون تحقيق أرباح لم يتهمه أحد من الشعب بالفساد نظرًا لأن كل شيء كان يدبر من طرف الحكومة (. . .) وحتى في حالة غزل الحرير الناجحة في اليابان فقد استغرق الأمر عشرين عامًا قبل أن يستغنى عن نظام الغزل المباشر الإيطالي واستخدام أسلوب «كينل» في غزل الحرير الخام بدلًا من الأسلوب الفرنسي المعروف باسم «نظام تشامبون»[1].

(١) انظر: تاكيشي هاياشي، تقرير «الخلفية التاريخية لنقل التكنولوجيا والتغير والتطور في اليابان» في: كتاب محمد محمود سفر، مرجع سابق، ص٢٢٩. =

لقد أدخلت اليابان العلوم والتقنية الغربية على مرحلتين[1]:

الأولى: عن طريق استيراد البضائع التامة الصنع، لكنها غيرت ذلك لكون هذه المنهجية تورث التبعية وغياب الاستقلال الذاتي، فانتقلت إلى مرحلة أخرى، حيث تم بذل الجهود لاستنبات التقنية، عن طريق إعادة إنتاجها، وصرفت اليابان جهودها إلى تعلم طرق التشغيل والإصلاح والصيانة للآلات المستوردة، حتى أصبحت تقوم بإنتاج آلات شبيهة بالآلات المستوردة، ولكنها تتلاءم مع احتياجاتها، حيث وصل الأمر في بعض الأحيان إلى تفكيك قطار كامل، تم تصنيعه في الولايات المتحدة، بعد تسلمه مباشرة، وصناعة آخر شبيهًا له كما أشار إلى ذلك تقرير «هايشي».

الثانية: تتمثل في أسبقية التقنية الحربية على مختلف التقنيات الأخرى في دخولها إلى اليابان، وقد كان ذلك رد فعل للتدخل العسكري من القوى الأجنبية الذي ارتبط مباشرة بالتهديد الاقتصادي، وتحت هذا التهديد، كانت صناعة المدافع والسفن الحربية، أسبق الصناعات، بل إنها كانت القاعدة، التي انطلقت اليابان منها، برصيد واسع من الخبرة فيها، عندما أقامت عددًا آخر من الصناعات، كما حدث في مصنع سك النقود، فقد كانت

=(Takeshi Hayashi, historical background of technological transfer, Transformation, and Development in Japan, the united nations university, Tokyo, japan 1979). http://d-arch.ide.go.jp?je_archive/society/wp_je_unu19.html

(١) انظر: محمد محمود سفر، إنتاجية مجتمع، الكتاب العربي السعودي، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.

المعالجة الكيمائية للمعادن، والتي اكتسبت اليابان خبرة واسعة فيها، في مجال صناعة المدافع، أكبر مساعد في نجاح تلك الصناعة[١].

لقد بدأت عمليات التصنيع الرئيسة في اليابان بالصناعات الثقيلة، كصناعة الحديد والصلب والآلات، وخطوط السكك الحديد، وهي في ذلك تختلف عن أوروبا التي بدأت بالصناعات الخفيفة بعد الثورة الصناعية، ولم تكن التجربة اليابانية سهلة، ولكن التصميم على الهدف، كان دافعًا لهم على المواصلة، وقد حدث ذلك عند إقامة مصنع الحديد والصلب، فقد حاولت الاستعانة بأحد الخبراء الإنجليز، ولكن المصنع فشل، ثم عاودت الكرة مع الخبرة الألمانية، وفشلت مرة أخرى، حتى استطاع الخبراء اليابانيون حل المشكلة، واستفادت اليابان من ذلك درسًا مهمًا، هو أن مجرد نقل التقنية المتقدمة، وإعادة تطبيعها لا يؤديان إلى الهدف، كما أنها انتهت إلى محدودية فعالية الاستعانة بالخبراء الأجانب[٢].

إن من أهم عوامل نجاح التجربة اليابانية في مجال التكنولوجيا والتصنيع، انتباهها إلى ضرورة إجراء تغييرات جزئية أو كلية للظروف العملية على التقنية المستوردة، لكي تتلاءم مع البيئة المحلية في أفق تطويرها وتجاوزها. وعلى سبيل المثال؛

(١) محمد محمود سفر، نفسه، ص١٩٣.

(٢) محمد محمود سفر، إنتاجية مجتمع، ص١٩٣ ـ ١٩٤. راجع أيضا: محمد محمود سفر، محنة المسلم مع حضارة عصره، سلسلة كتاب الأمة ٢١، ١٩٨٩م.

فإنها في صناعة الغزل والنسيج، اتخذت طابعًا خاصًا بها يتلاءم مع طبيعة السكان، والمادة الخام بها، برغم أنها استفادت من خبرة العديد من الدول في هذا المجال. وقد علّق البروفسور هايشي على هذه القضية في تقريره بقوله: «إن مجرد نقل التكنولوجيا المتقدمة وإعادة تطبيقها لا يؤديان إلى أي هدف فلا بد للتنمية البشرية والاجتماعية ألا تطبق التقنية بسذاجة، ولكن ينبغي مواءمتها بعناية، ويمكن مواءمة التقنية إذا استخدمت لإنتاج بضائع مناسبة، وإذا أمكن لها أن تجد أسواقًا مناسبة».

وعندما سئل «دوكو» الاقتصادي الياباني عن عبقرية الإنسان الياباني وعلاقته بالصناعة، كان رأيه: «إن المصانع ليست إلا أسرة، إنها حياة العائلة الواحدة، بكل ما في كلمة العائلة من معنى ريفي قديم، فالمصنع عائلة مرتبطة تمامًا. وعمال المصنع قد ولدوا ليموتوا في داخله. وإذا ترك الواحد منهم هذا المصنع، فإنه لن يذهب مطلقا إلى مصنع منافس، وإذا حاول أحد عمال هذه المصانع، أن يذهب إلى مصنع منافس، فإن المصنع لا يقبله لأن العائلات أسرار، والعائلات اليابانية تتنافس، ولكنها لا تتصارع، إنما تتفوق على المصانع الأوروبية والأمريكية، من أجل رفاهية وعظم الشعب الياباني كله»[1].

ثالثًا: الإنسان الياباني: فاعلًا في النهضة وحاملًا للمعنى:

إن أعظم اكتشافات اليابان هو الإنسان ذاته، إذ بهذا

(١) محمد محمود سفر، دراسة في البناء الحضاري، مرجع سابق.

الإنسان وبفضله وقفت اليابان بإباء وشموخ على أبواب النهضة الحضارية، فجوهر التجربة اليابانية هو الارتكاز على الإنسان والإيمان بقدراته الخلاقة وتفجير طاقاته غير المحدودة، وغرس عناصر الطموح والتضحية والتحدي بالتوازي مع التعليم والتدريب والعمل، فقد سعت الرؤية النهضوية اليابانية إلى بناء إنسان قابل للانتصار على الطبيعة المادية وقادر على مجاوزتها نحو آفاق أرحب للحلم بمستقبل أفضل، إنه الإنسان في تركيبيته وإبداعيته وأسراره، صانع التحولات وقائد الثورات. وتعد اليابان في طليعة الدول التي استثمرت في «الرأسمال البشري» التي لا تقتصر عملية التعليم فيها على سنوات الدراسة فقط، بل تستمر طوال سنوات العمل والإنتاج. فطموح الشعب الياباني هو طموح غير واقعي من الصعب قياس خصائصه. ومن هنا فإن اليابانيين جماعة منتجة ظلت منذ فجر تاريخها تشترط لاستمرارها وتفوقها وتقدمها أن «**كل يد ينبغي أن تعمل**»[1].

ولعلنا قد نتلمس الإجابة في قصة ياباني كان من بين الذين أرسلوا ضمن البعثات الدراسية إلى ألمانيا لاستكمال تحصليه العلمي والرجوع بعد ذلك إلى اليابان لخدمتها، حيث يمثل هذا الباحث الشاب ظاهرة فريدة بامتياز! مليئة بالجد والاجتهاد ومشبعة بقيم الوطنية والكفاحية، والاعتزاز بالهوية القومية والقيم الدينية وتقديس خاص للعمل وإدمان البحث، كما أنه صاحب

(١) ناصر يوسف، ديناميكا التجربة اليابانية المعاصرة في البناء الاقتصادي، مرجع سابق.

هِمة عالية في الإبداع والابتكار، إنه «تاكيو أوساهيرا»، ولندعه يحكي قصته كما رواها وليام هارت، ونقلها عنه الأستاذ حسين مؤنس، في مقالة له نشرتها مجلة «أكتوبر» المصرية، بالعدد رقم ٢٣٤ وتاريخ ١٤ يونيه ١٩٨١م، يقول أوساهيرا، وكان في هذا الوقت مبعوثًا من قبل حكومته للدراسة في جامعة هامبورج بألمانيا:

«لو أنني اتبعت نصائح أستاذي الألماني، الذي ذهبت لأدرس عليه، في جامعة هامبورج، لما وصلت إلى شيء، كانت حكومتي قد أرسلتني لأدرس أصول الميكانيكا العلمية، كنت أحلم بأن أتعلم، كيف أصنع محركًا صغيرًا؟ كنت أعرف أن لكل صناعة وحدة أساسية أو ما يسمى «موديل»، هو أساس الصناعة كلها، فإذا عرفت كيف تصنعه، وضعت يدك على سر هذه الصناعة كلها. وبدلًا من أن يأخذني الأساتذة إلى معمل، أو مركز تدريب عملي، أخذوا يعطونني كتبًا لأقرأها، وقرأت حتى عرفت نظريات الميكانيكا كلها، ولكنني ظللت أمام المحرك، أيًا كانت قوته، وكأنني أقف أمام لغز لا يحل. وذات يوم، قرأت عن معرض محركات إيطالية الصنع، كان ذلك أول الشهر، وكان معي راتبي. وجدت في المعرض محركًا بقوة حصانين، ثمنه يعادل مرتبي كله، فأخرجت الراتب ودفعته، وحملت المحرك، وكان ثقيلًا جدًا، وذهبت إلى حجرتي، ووضعته على المنضدة، وجعلت أنظر إليه، كأنني أنظر إلى تاج من الجواهر. وقلت لنفسي: هذا هو سر قوة أوروبا، لو استطعت أن أصنع محركًا كهذا، لغيرت اتجاه تاريخ اليابان.

وطاف بذهني خاطر يقول: إن هذا المحرك يتألف من قطع ذات أشكال وطبائع شتى، مغناطيس كحدوة حصان، وأسلاك وأذرع دافعة وعجلات وتروس، وما إلى ذلك، لو أنني استطعت أن أفكك قطع هذا المحرك، وأعيد تركيبها، بالطريقة نفسها التي ركبوها بها، ثم شغلته فاشتغل، أكون قد خطوت خطوة نحو سر «موديل» الصناعة الأوروبية. وبحثت في رفوف الكتب التي عندي، حتى عثرت على الرسوم الخاصة بالمحركات، وأخذت ورقًا كثيرًا، وأتيت بصندوق أدوات العمل، ومضيت أعمل: رسمت منظر المحرك، بعد أن رفعت الغطاء الذي يحمي أجزاءه، ثم جعلت أفككه، قطعة قطعة، وكلما فككت قطعة، رسمتها على الورق بغاية الدقة، وأعطيتها رقمًا وشيئًا فشيئًا فككته كله، ثم أعدت تركيبه وشغلته فاشتغل، كاد قلبي يقف من الفرح، استغرقت العملية ثلاثة أيام، كنت آكل في اليوم وجبة واحدة، ولا أصيب من النوم إلا ما يمكنني من مواصلة العمل.

وحملت النبأ إلى رئيس بعثتنا فقال: حسنًا ما فعلت، الآن لا بد أن أختبرك، سآتيك بمحرك متعطل، وعليك أن تفككه، وتكشف موضع الخطأ، وتصححه، وتجعل هذا المحرك، العاطل يعمل، وكلفتني هذه العملية عشرة أيام. عرفت أثناءها مواضع الخلل، فقد كانت ثلاث من قطع المحرك بالية متآكلة، صنعت غيرها بيدي، صنعتها بالمطرقة والمبرد... إنني بوذي على مذهب «زن»، ومذهبي هذا يقدس العمل، فأنت تتعبد إذ تعمل، وما تعمله بعد ذلك من شيء نافع، يقربك من بوذا.

بعد ذلك قال رئيس البعثة ـ وكان بمثابة الكاهن يتولى قيادتي روحيا ـ قال: عليك الآن أن تصنع القطع بنفسك، ثم تركبها محركًا، ولكي أستطيع أن أفعل ذلك، التحقت بمصانع صهر الحديد، وصهر النحاس، والألمنيوم، بدلًا من أن أعد رسالة دكتوراه، كما أراد مني أساتذتي الألمان، تحولت إلى عامل ألبس بذلة زرقاء، وأقف صاغرًا إلى جانب عامل صهر معادن، كنت أطيع أوامره كأنه سيد عظيم، حتى كنت أخدمه وقت الأكل، مع أنني من أسرة ساموراي، ولكنني كنت أخدم اليابان، وفي سبيل اليابان يهون كل شيء.

قضيت في هذه الدراسات والتدريبات ثماني سنوات، كنت أعمل خلالها ما بين عشر وخمس عشرة ساعة في اليوم، بعد انتهاء يوم العمل، كنت آخذ نوبة حراسة، وخلال الليل كنت أراجع قواعد كل صناعة على الطبيعة. وعلم «الميكادو» (الإمبراطور الياباني) بأمري، فأرسل لي من ماله الخاص، خمسة آلاف جنيه إنجليزي ذهب، اشتريت بها أدوات مصنع محركات كاملة، وأدوات وآلات. وعندما أردت شحنها إلى اليابان، كانت النقود قد فرغت فوضعت راتبي وكل ما ادخرته. وعندما وصلنا إلى «نجازاكي» قيل لي: إن «الميكادو» يريد أن يراني. قلت: لن أستحق مقابلته إلا بعد أن أنشئ مصنع محركات كاملًا. استغرق ذلك تسع سنوات. وفي يوم من الأيام حملت مع مساعدي عشرة محركات صنعت في اليابان، قطعة قطعة، حملناها إلى القصر، ووضعناها في قاعة خاصة، بنوها لنا قريبًا منه، وأدرناها، ودخل

«الميكادو»، وانحنينا نحييه، وابتسم، وقال: هذه أعذب موسيقى سمعتها في حياتي، صوت محركات يابانية خالصة.

هكذا ملكنا «الموديول»، وهو سر قوة الغرب، نقلناه إلى اليابان، نقلنا قوة أوروبا إلى اليابان، ونقلنا اليابان إلى الغرب، ثم ذهبنا وصلينا في المعبد، وبعد ذلك نمت عشر ساعات كاملة لأول مرة في حياتي منذ خمس عشرة سنة»[1].

إنها الروح الخاصة للإنسان الياباني، الممتلئة بالوطنية والإخلاص والتحدي وتقديس قيمة العمل والتفاني، إذ نستلهم من هذه القصة الدالة: استقلالية القرار السياسي الياباني وسلامة الجهاز الإداري الذي يوصل الفاعلين ويهتم بالمبدعين، بالإضافة إلى إنفاق المال العام والخاص في الوجهة الصحيحة مع شعور حاد بالمسؤولية الفردية والجماعية. وهذا ما ألمح له السفير الأمريكي «أدوين رايشاور» مؤلف كتاب «اليابانيون»، حيث طرح سؤالًا جوهريًا حول سر نهوض اليابان، وأجاب: بأن سر نهوضها شيئان اثنان، هما: إرادة الانتقام من التاريخ، وبناء الإنسان الذي كرسه نظام التعليم والثقافة.

إن الإنسان الياباني يحب العمل ويقدسه، وهنا يتجلى سر حضوره الفاعل في الساحة الاقتصادية الدولية، فهو يعرف قيمة الأرض ما ظلّ يقدّس العمل، معتقدًا أن العناية الإلٰهية وإظهار التفوق على الآخرين حتى يحقق المزيد من الرعاية والاستمرار في

(١) انظر: محمد محمود سفر، دراسة في البناء الحضاري، مرجع سابق.

تراكم إنجازاته[1]. يعمل الإنسان الياباني في إطار الجماعة، ويعتقد بأن عمله إيجابي ومثمر ومراقب من قوى خفية، وهذا، أيضًا، سر اعتقاده بألوهية الإمبراطور[2].

وهذا ما استوعبه بعمق وذكاء بالغين أحد المساهمين في بناء النهضة اليابانية الحديثة السيد «شيبوساوا إيئتشي[3]»، في سياق حديثه عن دور العنصر البشري في إدارة الأعمال وإنجاحها، فـ«لن ينجح أي عمل مهما كان، إذا لم يكن لدينا الشخص المناسب لإدارته، فالأعمال في الحقيقة هي الفرد أولًا، ويأتي أي شيء بعد ذلك. فمهما كان التمويل متوفرًا، وكان التخطيط عظيمًا، ولم نحصل على الشخص المناسب لإدارة ذلك، ستكون الأموال والتخطيط بلا معنى. على سبيل المثال، إذا كان لدينا آلة متطورة، فالآلة لن تعمل من تلقاء نفسها، فلا بد لها من قوى بشرية أو حرارية أو أي قوى أخرى تدفعها حتى تتحرك، وكذلك الحصول على الشخص المناسب لإدارة الأعمال، أمر هام جدًا مثل أهمية القوى المحركة المناسبة لتحريك الآلة التي توافقها. لا بد أن نعلم أن عدم الحصول على هذا العنصر البشري يعد في مجال الأعمال خسارة مضاعفة والحصول عليه فائدة وربح. أي أن الأعمال التي لا يتوفر لها

(١) ناصر يوسف، دينامية التجربة اليابانية، مرجع سابق، ص١٢٨.

(٢) ناصر يوسف، نفسه، ص١٢٩.

(٣) شيبوساوا إيئيتشي (١٨٤٠ ـ ١٩٣١م): أسس بنوكا وشركات ومصانع قاربت الخمسمائة شركة، ويعتبر من الذين صنعوا النظام الياباني الجديد.

الشخص المناسب، حتى وإن كانت قائمة فسينتهي بها حظها التعس إلى الفشل، وعلى العكس من ذلك، فالأعمال التي امتسبت الشخص المناسب حتى وإن كانت متعثرة لفترة، تستطيع أن تتقدم وتتحول إلى طريق النجاح. الشرط الهام الذي يجب ألا ننساه هو أن الأعمال في حقيقة الأمر تكمن في ماهية العنصر البشري بها»[1].

إن غنى الأمم وفقرها يتوقف على فاعلية التعليم وقدرته على استيعاب الانفجار المعرفي، ومواكبته التحولات الجذرية المتلاحقة في ميدان تقنيات المعلومات والاتصال، ومشاركته في صنع المعرفة عن طريق البحث العلمي، وانتقاله من تعليم الخاصة إلى تعليم العامة، وانفتاحه على محيطه الاجتماعي والاقتصادي لتحقيق التنمية المنشودة. فثروة الأمم لا تقاس بما هو مخزون في أرضها من معادن، وإنما بما تكتنزه عقول أبنائها من معارف وعلوم تقنيات[2].

هكذا أثبتت التجربة اليابانية أن الرهان على العنصر البشري تأهيلًا وتدريبًا وتربية وتعليما هو الأصوب نحو نهضة فاعلة وشاملة، فالإنسان المتعلم والباحث المثقف بأحدث العلوم العصرية والتكنولوجية المتطورة، والإنسان الحامل للقضية والملتحم بذاكرته التاريخية وتراثه الأصيل وانتماءه الحضاري هو

(١) مشروع ميجي، ص١١٣ ـ ١١٤.

(٢) علي القاسمي، الجامعة والمعرفة، سلسلة المعرفة للجميع، العدد (٢٧)، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م، ص٤٩.

القادر على تحقيق النهضة المنشودة في أي أمة من الأمم. أما الموارد الطبيعية، مهما كانت غنية ومتنوعة، فإنها قد تسهم في تسريع عملية النهوض، لكنها تبقى مكدسة وعاجزة بمفردها عن إنجاز الفعل الحضاري المبدع.

تكون اليابان، بإسقاط الموارد الطبيعية من المعادلة التنافسية، قد انتقلت من تكنولوجيا الإنتاج، التي تكتفي بما تحت الأرض (= المورد الطبيعي)، إلى تكنولوجيا العمليات، التي ترّكز على ما هو على الأرض (= المورد البشري). فلم يعد التفوق يقتصر على من يمتلكون موارد طبيعية، وإنما التفوق يكون لمن يوظفون مهاراتهم العالية لصناعة تقنية متطورة. إن مستقبل المنافسة يكون لمن يربط مهارات التعليم وقوة التعليم بالتنمية، وليس لمن يكتفي بربط الثروات الطبيعية بالتنمية، مهمشًا العوامل الأخرى[1].

لقد حرصت الدولة اليابانية المركزية على بناء نظام تعليمي عصري منتج، قادر على تخريج الباحثين والعمال المهرة ذوي التخصصات المتعددة، فبنت اليابان نهضتها الأولى في القرن التاسع عشر على واحد من أفضل أنظمة التعليم في تلك الحقبة، حيث انخفضت نسبة الأمية فيها إلى الحدود الدنيا، وهو أمر لم يكن متوفر في كثير من البلدان. وكانت نسبة الطلاب في المدارس والجامعات اليابانية من أعلى النسب في العالم.

(١) ناصر يوسف، نفسه، ص١٨٠.

لقد بذلت اليابان كل ما في وسعها لتصبح مجتمعا معاصرا فأدخلت كافة النظم المصرفية وأساليب نشر الكتب وانطلقت البعثات السياسية والثقافية والتكنولوجية إلى أمريكا وأوروبا للوقوف على أحدث النظم التي يمكن نقلها لليابان مع تمثل شعار «الروح اليابانية والمعرفة الغربية». ولتطبيق مبدأ الاستفادة من المعرفة الغربية حملت السفن مئات المعلمين والمستشارين والفنيين الأجانب إلى اليابان. كانت الرغبة في الاستفادة من المعارف الغربية تدفع البعثات اليابانية التي كانت تدرس بالخارج إلى النهل من هذه المعارف فتواضعت تواضعًا شديدًا لتحقيق تلك المآرب لدرجة أنها كانت تحط من قدر العادات والتراث الياباني أحيانًا[1].

وبذلك طوَّرت اليابان نظامها التربوي، واستطاعت في زمن قصير أن تسد الفجوة التي كانت تفصل بينها وبين الدول الأوروبية في مجال العلم، وقد حدث ذلك بسبب إيمان اليابانيين بأن نقل العلم والتكنولوجيا مع أهميته إلا أنه لا يتعدَّى كونه مرحلة أولى يجب أن تتبعها مراحل وخطوات، وكانت الخطوة التالية هي إعداد كوادر علمية وطنية يمكن الاعتماد عليها في بناء الدولة اليابانية الحديثة، وبالفعل أعادت الحكومة اليابانية النظر في نُظُم التعليم اليابانية بحيث تترسَّم خطى أحسن النظم التعليمية الأجنبية، فاستدعت الحكومة الإمبراطورية عددًا كبيرًا من رجال

(١) الثورة الإصلاحية في اليابان «ميجي إيشن»، ص١٣٧.

العلم الأجانب للإسهام في إنشاء المدارس والجامعات لجميع الطلاب، وأرسلت البعثات العلمية إلى الخارج للتخصص، ثم استقبلت اليابان مبعوثيها في الخارج ليشاركوا في النهضة التعليمية في البلاد، وليقوموا بالتدريس في المدارس الجديدة[١]. وفي هذا السياق يقول العالم بيتر دراكر[٢]: «إن ميزة عصر ميجي هو استخراج القدرات الدفينة التي كانت تحملها اليابان القديمة بمهارة... فالعصر المسمى بميجي هو عصر فريد، ومن أكثر عصور التاريخ المختلفة إثارة للاهتمام، فقد تم بناء اليابان الجديدة بإدخال أفكار وتقنيات ونظم دول أجنبية وإعادة بنائها على أسس يابانية قديمة. إن اليابانيين أدخلوا الأشياء الجديدة من الخارج ثم أعادوا تصنيعها حتى تتناسب معهم، وهم في ذلك يملكون موهبة مدهشة»[٣].

استطاع الشعب الياباني بقوة وفعالية وعزم ونشاط أن يعطي للعالم أجمع مثلًا رائعًا وقدوة حسنة في عدة مجالات لعل من أهمها وفي أول قائمتها ومن أبرزها قدرة هذا الشعب في أن يصل إلى مستوى عال جدًا من التقدم التقني وفي نفس الوقت حافظ

(١) تاريخ شرق آسيا الحديث، ص١٤٣.

(٢) بيتر دراكر، عالم في الإدارة، ولد في فيينا ١٩٠٩م، تخرج في جامعة فرانكفورت بألمانيا، يشغل منصب أستاذ بمرحلة الدراسات العليا في جامعة كليرمونت بالولايات المتحدة الأمريكية، له تأثير كبير على عالم رجال الأعمال، خاصة في فلسفة وطرق الإدارة. له العديد من المؤلفات منها «عصر التفكك» و«الإدارة» و«الذي يتحكم غدًا»، مترجم مشروع ميجي، ص٣٦.

(٣) مشروع ميجي، ص٢٨ وص٣٣.

على ثقافته وتراثه وقيمه فجاءت حضارته المعاصرة وقد جمعت بشقيها أصالة هذا الشعب وتقدمه في مجال التقنية والعلوم.

لقد امتزج في نمط تفكير رواد حركة الإصلاح «الميجية» جذرية التجديد في أفكارهم وخطابهم النهضوي مع روح المحافظة على الأصالة اليابانية والهوية الجماعية والتقاليد النافعة والاندماج الاجتماعي والقومي، فكانت النخبة الحضارية اليابانية مجددة في مجال التحديث والتقنية، ومحافظة في ميدان الأصالة والقيم اليابانية في الوقت نفسه[1] بل إنها قامت بتفعيل الثقافة والقيم اليابانية التقليدية النافعة وروح الكنفوشيوسية في عملية بناء النهوض الشامل، فـ«لا يصح القول بأن قادة الفكر والثقافة والتعليم هم الذين قاموا بالإصلاح وحدهم، وأن العوامل الاقتصادية وحركة الفلاحين لعبت أدوارًا هامشية في حركة الإصلاح. فقد ساعد انتشار المعارف الغربية في اليابان على وضع الأسس الإيديولوجية لاستعادة الميجي، لكن تلك الأسس الإيديولوجية لم تكن وحدها المسؤولة عن قيام الثورة فبدون الضربات المتتالية التي وجهتها ثورات الفلاحين للنظام الإقطاعي لما استطاعت قوى الإصلاح قلب نظام الحكم الإقطاعي عن طريق الثورة»[2].

ومن جهة أخرى، شكل عصر إيدو الجذور التي اعتمد

(١) عبد الله حسن الموسوي، دور التربية في نهضة اليابان، مجلة المجمع العلمي العراقي المجلد الخامس والأربعون، الجزء الأول ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م، ص١٤٥.

(٢) الثورة الإصلاحية في اليابان «ميجي إيشن»، ص١٨٤.

عليها عصر ميجي وراكم عليها، بل استدعى روحه ومنهجه وأفاد منه بنفس تجديدي فعال. إنها يابان ميجي تلك التي استطاعت الإفادة من القديم في عصرها الجديد مستخدمة في ذلك ثلاث وسائل هي: الاهتمام بالتعليم واستقلالية الثقافة واستخدام الثروة البشرية[1]. إنه ذلك التغيير الجسور للمجتمع والقدرة المدهشة على التوفيق والملاءمة التي تعيد صياغة التقنيات الغربية بما يتفق مع المناخ الياباني ويتوافق مع الظروف الواقعية لليابان[2].

يختصر الباحث ناصر يوسف معالم النموذج الياباني الفريد في نسق مركب يشرح به سر نجاح التجربة ومواطن قوتها ضمن الأبعاد الآتية:

أولًا: دولة تحترم الإنسان وتقدره، أيًا يكن، ويكون ذلك بتربيته، وتعلميه، وتدريبه وإقحامه فير قوّة العمل، ورعايته.

ثانيًا: قيادة حكيمة تتخذ من الإنسان مركزًا للسلطات وإبداع الأفكار والأشياء، في إطار المسؤولية الأخلاقية والحرية المسؤولة.

ثالثًا: إنسان فاعل يستند في حياته العملية إلى تغليب الواجب على الحقوق، للخروج من مأزق الإهانة؛ فيُطعم الإنسان فمه بيده، ومن مأزق الإعانة، فيعمل الإنسان بيده لفمه ثمّ لمجتمعه ثم لغيره، حتى يصبح أفضل من غيره.

---

(١) مشروع ميجي، ص٩٦.

(٢) مشروع ميجي، ص٢٢.

رابعًا: الاعتماد على الذات، وذلك بجعل ثلاثية الدولة والقيادة والإنسان تعمل بمفردها لمجموعها. ويكون الاعتماد على الذات بالتعلم من الآخر للاستغناء عن الآخر (= بأداء الواجب)، إلى أن يصبح المعتمِد على ذاته آخر هو الآخر (= بالحصول على الحقوق)، فيكون بذلك أقوى من أي آخر في الواجبات والحقوق[1].

رغم كل الإنجازات التي حققتها نهضة اليابان في عهد الميجي، فإن تجربتها لا تزال محط جدل كبير ونقاش حاد بين الباحثين داخل اليابان وخارجها. فقد اعتبارها البعض تجربة غير ناضجة وغير مكتملة بسبب خضوعها للعقلية العسكرتارية التوسعية التي قادها الجيش الياباني مطلع القرن العشرين. في حين أشار آخرون إلى إشكالية الحكم الاستبدادي بقيادة الإمبراطور ومستشاريه وتركيز السلطات لديه، الأمر الذي أنتج صلاحيات شكلية ومحدودة للمجلس التمثيلي وديمقراطية ناقصة، في ظل تحالف الاحتكارات التي قادتها الزايباتسو مع الإمبراطور، بهدف البحث عن مجال حيوي وموارد طبيعية وأسواق جديدة للرساميل اليابانية، بهدف السيطرة الكاملة على منطقة جنوب شرق آسيا عن طريق إخراج الأوروبيين والأمريكيين منها، تحت شعار خادع هو «آسيا للآسيويين»[2].

(١) ناصر يوسف، دينامية التجربة اليابانية، مرجع سابق، ص١٢٠.

(٢) مسعود ضاهر، النهضة اليابانية المعاصرة، ص٨٣ ـ ٨٤ وص٩٠ ـ ٩١ ـ ٩٢.

وبتحقق شعار «جيش عصري لليابان غنية» في أقل من عقدين من الزمن إبان حكم الميجي، لم تعد اليابان دولة تخشى التدخل الغربي في شؤونها الداخلية، السياسية منها والعسكرية والاقتصادية، بل أصبحت دولة مرهوبة الجانب من دول الجوار، ومن الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، إذ تخلصت من الاتفاقيات السابقة التي كبلتها، وسيطرت عليها نزعة إمبريالية تحولت معها إلى عسكرتاريا متطرفة ذات سلوك توسعي هيمني على دول الجوار، حيث نجحت في إنزال هزائم سريعة وخاطفة بالجيوش الروسية والصينية والكورية أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، فباتت القوة الضاربة الأولى في جنوب شرق آسيا حتى الحرب العالمية الثانية.

إن اندماج النزعة العسكرية بالنزعة الاحتكارية على قاعدة «التحديث في خدمة العسكر» أبرز التوجهات الإمبريالية المتعطشة لمزيد من الانتصارات والحروب التوسعية والتمدد الاقتصادي والتوظيف المالي في الخارج، حيث ظهر نوع من التطابق شبه التام بين الدولة المعسكرة والمجتمع الشديد الحماس لتلك العسكرة طوال مرحلة ما بين الحربين العالمتين وتأثر التعليم والعمل بشكل دال بتلك الروح القومية العنصرية[1].

لم تكن تلك الإنجازات الحضارية ممكنة التحقيق بهذه السرعة لولا وفرة التراكم الاقتصادي الذي شهدته اليابان في

(١) مسعود ضاهر، النهضة العربية، ص٣٢٩.

مرحلة توكوغاوا، التي استفاد منها تحالف قوى قديمة وجديدة في مختلف المجالات العسكرية والاقتصادية والمالية والإدارية، بقيادة الإمبراطور الميجي، من أجل تأسيس جيش وبناء صناعات حربية عصرية، والاستفادة من احتكارات يابانية ضخمة تشكلت على خلفية إيجابيات مرحلة توكوغاوا السابقة لإطلاق النهضة اليابانية الأولى، وتحويل اليابان إلى واحدة من أقوى الدول في العالم عند مشارف القرن العشرين، لتبدأ معها مرحلة جديدة في تاريخها الحديث تحولت فيها إلى دولة إمبريالية قوية جدًا في جنوب وشرق آسيا، ولاحقًا إلى واحدة من أقوى الإمبرياليات العالمية في الحرب العالمية الأولى[1]، والتي بلغت أقصاها في عهد الإمبراطور «هيروهيتو» (١٩٢٦ ـ ١٩٨٩م) الذي قاد اليابان إلى هزيمة ساحقة في الحرب العالمية الثانية؛ فالحصيلة العامة لنهضة الميجي الأولى أنها جنبت اليابان مخاطر الاحتلال الغربي دون حماية شعبها من مخاطر ومآلات النزعة العسكرية الإمبريالية على المحيط الإقليمي والدولي.

وبغض النظر عن مآلات تجربة اليابان الأولى تظل النهضة اليابانية ملهمة في أصولها التحديثية وجذورها التاريخية وأسسها الحضارية، ومليئة بالدروس والعبر التي تقتضي التأمل العميق في مستويات عدة، أهمها علاقة الهوية والقيم بالنهضة، وجدليات الانفتاح والتفاعل الحضاري، ومعضلة التخلف العلمي

(١) مسعود ضاهر، نفسه، ص٣٢٩ ـ ٣٣٠.

والتكنولوجي وقضايا الحداثة والتراث؛ وهي قضايا تفتح آفاق التفكير حول رهانات النموذج النهضوي وما يحمل بداخله من إمكانات الإفادة ومكامن الخلل وشروط تجديد النهوض في العالم العربي والإسلامي.

الفصل الثالث

رهانات التفكير في النموذج الياباني

لقد أبدت اليابان درجة عالية من التماسك لا مثيل لها في العالم. فالتجانس القومي واللغوي والديني في اليابان أكبر على الأرجح مما هو في أي دولة أخرى في العالم. وقد قاومت حكومة توكوغاوا التهديد الوحيد لهذا التجانس ـ وهو الانتشار السريع للمسيحية في القرن السادس عشر ـ بقسوة وسرعة شديدين كما بينا في الفصل الأول. ونتيجة للإجراءات الصارمة التي اتخذت، تراجعت اليابان لتدخل في عزلة صارمة لفترة وصلت إلى ٢٥٠ عامًا تقريبًا، وهي عزلة ما كان لها أن تنقضي سوى عن طريق السفن الحربية الأجنبية. إلا أن اليابان قد امتلكت، ولا تزال تمتلك، ما هو أكثر من التجانس، فقد تمتعت بالتماسك الاجتماعي، التي هي أساس عظمة أي مجتمع ورخائه. فلم يتسم يابانيو القرن التاسع عشر بالطاعة والتماسك فحسب، وإنما اتسمت الأوليغارشية أيضًا، التي قامت بثورة الميجي في السبعينيات والثمانينيات من القرن نفسه بالتجانس الشديد، رغم إنها كانت ذات أصول جغرافية واجتماعية مشتركة وخلفيات

وأعمار متشابهة وقيم واحدة[1].

إن التفسير الذي يقدمه بعض الباحثين لسيرورة التحديث في اليابان جدير بالاهتمام، ففي مقالة مهمة للباحثة اليابانية المعروفة موتوكو كاتاكورا Motoko Katakura، تتضح العلاقة بين التحديث من حيث هو اقتباس لعلوم الغرب العصرية المتطورة، وبين الحداثة من حيث هي استيعاب للعلوم العصرية والمشاركة في الإبداع فيها على المستوى الكوني. وهي ترى بحق أن المسألة لا تطرح على مستوى ثنائية قبول أو رفض العلوم الغربية، ما دامت اليابان في العقود الأخيرة تحولت إلى نموذج يقتدى به في الحداثة بعد نجاحها في تحقيق نهضتها الاقتصادية. ودلت تجربة اليابان على أن عملية التحديث التي يراد منها إدخال العلوم العصرية، والتكنولوجيا الغربية إلى البلدان الأخرى، لا يمكن أن تحقق الأهداف المتوخاة منها إلا بمقدار ملاءمتها للمجتمعات المنقولة إليها، وحفاظها على تراثها الثقافي. فقد نجحت اليابان لأنها لم تتخل عن تراثها الثقافي التقليدي، ولم تتبن أيا من المبادئ الغربية لتجعلها قواعد ثابتة في الحياة اليابانية. فاستفادت اليابان من مقولات فلسفية ونظم غربية متنوعة، لكنها لم تتبنها كما هي، بل اختارت منها ما يتلاءم مع مكونات المجتمع الياباني فقط. ونتج عن ذلك أن اليابان حافظت على استمرارية المبادئ الروحية في عملية تحديث من نوع خاص، مع بناء الركائز المادية للمجتمع

(١) يمكن الرجوع إلى شارل عيساوي، تأملات في التاريخ العربي، مرجع سابق.

الياباني على قاعدة الاستفادة الدائمة من العلوم العصرية المتطورة[1].

أولًا: في الوعي الحضاري بشروط النهضة:

لقد شكلت التجربة اليابانية للعديد من رواد فكر النهضة والإصلاح نموذجًا يختزن الكثير من الدروس والعبر التي ينبغي الإفادة منها في مسار البحث عن شروط النهضة الحضارية المنشودة عربيًا وإسلاميًا؛ ونستحضر في النسق التحليلي لهذه التجربة خلفية مالك بن نبي الفكرية والحضارية الحاملة لأسئلة ثقيلة ومركبة في طرحها لسؤال النهضة، وتعلقها بسؤال المنهج في الفكر النهضوي في أبعاده التاريخية والاجتماعية والثقافية والمعرفية. فالإحالة على مالك بن نبي وأدبه الفكري في التحليل الحضاري للنموذج النهضوي الياباني وتجريده للأفكار الملهمة التي ميزته، استرجاع للحظة تأمل أساسية في «فكر الحاضر» المؤسس لنظرة منفتحة على «التراكم التاريخي الخلاق» وضرورة «العودة إلى الذات»، كما أنه تعبير عن الرغبة الحادة في تجاوز عوائق النهوض ثقافيًا وقيميًا وسياسيًا، التي تجسدها قيم التخلف المدني والاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي والتبعية الحضارية والتكديس الفكري والاستهلاك الثقافي، أي استفحال نموذج «القابلية للاستعمار».

---

(١) مسعود ضاهر، النهضة العربية والنهضة اليابانية، تشابه المقدمات واختلاف النتائج، سلسلة عالم المعرفة، العدد (٢٥٢)، الطبعة الأولى، ١٩٩٩، ص٢٠ ـ ٢١.

فقد دعا صاحب «مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي» إلى ضرورة إرجاع «المشكلات الحضارية» إلى أساسها الفكري أولًا، ثم إلى محيطها الثقافي ثانيًا، والنظر إليها بوصفها مشكلة مرتبطة بفكر الإنسان ومشكلة نفسية مرتبطة بسلوكه، ليبرز الحاجة إلى تغيير نظام التفكير ببناء «الأفكار الحية» التي تعتبر مع بن نبي محرك التغيير، وأيضًا الحاجة إلى إعطاء النموذج العملي الاجتماعي والثقافي للتغيير، ببناء «الفعالية» المولدة لـ«الأناقة الروحية» و«الدينامية الاجتماعية». ونجد مالك بن نبي في كثير من أعماله يستلهم روح التجربة اليابانية ونموذجها في النهوض، يستدل بها لدعم مقولاته ويتفاعل معها في تحليل مشكلات الحضارة ومنهجية تأسيسها، مبرزًا ما يكتنزه هذا النموذج من إبداع وتجديد.

لقد ظلت اليابان وفية لثقافتها ولتقاليدها ولماضيها، ولم تصرفها «الأفكار الميتة» في الغرب عن طريقها. فالفرق شاسع بين تعامل الإنسان المسلم مع الغرب، وتعامل الإنسان الياباني معه؛ حيث إنه ترك القشور واهتم بالجوهر، فتمكن من استيعاب العلوم الغربية التي تمثل سر شموخ حضارتها دون أن يؤدي به ذلك إلى فقدان هويته، والسقوط في التبعية والتقليد. فإذا كان «اليابان قد بنى مجتمعًا متحضرًا؛ فهو قد دخل الأشياء من أبوابها، وطلب الأشياء بوصفها حجة، فدرس الحضارة الغربية بالنظر إلى حاجاته، وليس بالنسبة لشهواته. فلم يصبح من زبائن الحضارة

الغربية يدفع لها أمواله وأخلاقه، أما نحن فقد أخذنا منها كل رذيلة»[1].

وفي هذا السياق ميز مالك بن نبي بنوع من التحليل الحضاري العميق والوعي المستبصر بين موقف اليابان من الحضارة الغربية وطبيعة انفتاحه وتفاعله معها، وموقف العالم الإسلامي من الغرب وقصور مقاربته في الاستفادة من حضارة الغرب، قائلًا: «إن اليابان وقف من الحضارة الغربية موقف التلميذ، ووقفنا منها موقف الزبون. إنه استورد منها الأفكار خاصة، ونحن استوردنا منها الأشياء خاصة... إن [اليابان] كان خلال سنوات (١٨٦٨ ـ ١٩٠٥م) ينشئ حضارة، وكنا نشتري بضاعة حضارة، فكان البون شاسعًا والخلاف جوهريًا»[2].

في حين نجد المغتربين والمنبهرين بأفكار الغرب لا ينظرون إلى الحضارة الغربية إلا من خلال قشورها، ولا ينقلون منها إلا ما يسميه ابن نبي «بالأفكار الميتة» أو «القاتلة» التي ترمي بها إليهم هذه الحضارة، عن طريق مراصدها الفكرية حتى يظلوا تابعين لا مبدعين، منفعلين لا فاعلين. وهذا عكس ما فعلته «النخبة المثقفة» في اليابان التي استطاعت في تعاملها مع الغرب أن تفرق بين ما هو صالح للاقتباس، لا بد منه ولا ضرر يخشى منه، وما هو طالح وخاص بالقيم والأخلاق الغربية التي تتعارض

(١) مالك بن نبي، تأملات، سلسة مشكلات الحضارة، تحت إشراف: ندوة مالك بن نبي، دار الفكر المعاصر، طبعة سنة ٢٠٠٢م، ص١٦٦.

(٢) مالك بن نبي، تأملات، ص١٨٧.

مع قيم الإنسان الياباني وأخلاقياته[1]. بالمقابل عجز الطالب المسلم في الغرب عن إدراك منهج التعامل مع الحضارة الغربية، فبدل التوجه لدراسة منابعها استهلك سلة نفاياتها، فمن «الواضح أن **المشكلة التي تطرح نفسها لا تتعلق بطبيعة الثقافة الغربية، بل بالطبيعة الخاصة بعلاقتنا بها**. فالطالب المسلم الذي يلتحق بمدرستها هو بين نموذجين: الطالب المجد، والطالب السائح. وكلا الطالبين (المجد والسائح) لا يذهبان إلى منابع الحضارة، بل إلى حيث تتفطر فيها أو تلقي فيها نفاياتها»[2].

إن الأفكار بوصفها خبرة حضارية جماعية، قائمة على شكل بنية جماعية عقلية ـ نفسية تجعل المجتمع يبني الهيكل المادي للحضارة ويعيده بسرعة، حتى لو تعرضت للتدمير بفعل كارثة، وهذا ينطبق على المجتمع الياباني الذي خرج بعد الحرب العالمية الثانية مدمرًا في كل جوانب الحياة، بسبب ارتهان تجربة الميجي في مراحلها الأخيرة إلى النزعة الإمبريالية العسكرية، فأصبح اليابان في حالة عوز هائل في «الأشياء»، ولكنه ظل غنيًا بـ«الأفكار» وحيًا بالعقول ومتقدًا بالإصرار، مما مكنه من إعادة بناء الهيكل المادي له بسرعة قياسية، ليصبح قوة جديدة في المشهد الاقتصادي الدولي يصعب تجاوزها، محافظًا على ثقافته وتقاليده وذاكرته التاريخية، لكن منفتحًا على كل ما هو صالح

(١) مالك بن نبي، تأملات، ص١٦٧.

(٢) مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي، ترجمة: بسام بركة وأحمد شعبو، إشراف: عمر مسقاوي، دار الفكر المعاصر، طبعة ٢٠٠٢م، ص١٥١.

وفعال وحي من الثقافة الغربية[1].

لقد أيقظ التدخل الأجنبي الاستعماري مجتمع اليابان في القرن التاسع عشر وأخرجه من عزلته ـ كما استفاق على وقعه العالم العربي والإسلامي ـ فقد دقت على بابه يد الاستعمار الحمراء وشعر بأن كيانه مهدد، ففتح الأبواب له ولأفكاره الاستعمارية، غير أن الياباني أدرك أن واجبه هو النهوض والقيام بدور حاسم، قبل أن يسيطر عليه الاستعمار ويمحو شخصيته ويحتل أرضه. فـ«الغريب أن هذا المجتمع الذي نهض بعدنا بعشر سنوات قد سار إلى الحضارة ووصل إليها، وأصبح خلال أربعين سنة دولة قوية تناهض دولة من العصر الاستعماري، وهي دولة روسيا في ذلك الحين. فإنه حينما وقعت حرب سنة ١٩٠٥م وجد المجتمع الياباني في ذاته وعبقريته السلاح الكافي لمقاومة أكبر دولة استعمارية في ذلك العهد»[2].

يفسر مالك بن نبي هذا الاختلاف بين العالم الإسلامي واليابان، بالسنن التاريخية والقوانين الكونية والمناهج الإبداعية والأفكار الملهمة والروح الجماعية التي استوعبها وطبقها المجتمع الياباني، قائلًا: «نحن مررنا في طريقنا مر الكرام، تستوقفنا الزهور التي في جنباتها مرة، ونتسلى بالطيور ونصغي إلى صوت أوروبا أحيانًا، ونشيد البلابل الأوروبية. أما الياباني فقد فكر في

(١) انظر: محمد شاويش، مالك بن نبي والوضع الراهن، دار الفكر المعاصر، ٢٠٠٧م، يمكن الرجوع إلى: محمد شاويش، الأفكار عند مالك بن نبي.

(٢) مالك بن نبي، تأملات، ص١٦٤ ـ ١٦٥.

خطته تفكيرًا علميًا، وخطط لها تخطيطًا فنيًا، وبعث في الأنفس حقيقة فكرة عامة، جعلت كل ياباني يتصل بالمجتمع الياباني كما تتصل النحلة بخليتها، فلقد أصبح المجتمع الياباني من ١٨٦٨ إلى ١٩٠٥م كخلية النحل، كل نحلة تعمل لمصلحة عامة في إطار فكرة عامة، بينما نحن كنا ممزقين...»[١]. **إن اليابان سارت في طريق العمل والبناء. فقد قامت خلال نصف قرن من سنة ١٨٦٨ إلى ١٩٠٥م ببناء مجتمع، في حين كدس العرب عناصر مجتمع**[٢]. فالتكديس ظاهرة اجتماعية مرتبط بمرحلة الانحطاط والتخلف الحضاري، لما يطبعها من قصور في الفكر وفقدان الوعي السنني، فيكون مضمونه تكديس الأشياء الحضارية، لتتحول إلى حضارة شيئية فاقدة لرؤية نسقية مركبة تدرك بأن «**الحضارة هي التي تلد منتجاتها**»[٣]، وأن المجتمع المتخلف لا تنقصه الوسائل المادية أي الأشياء وإنما يفتقر للأفكار[٤].

وبينما كان بعث «الميجي» في اليابان يوجهها نحو الصناعة ظل بعث النهضة الإسلامية دهرًا طويلًا حبيسًا في مجال آخر تحكمت فيه الميول الطبيعية لدى إنسان ما بعد الموحدين، وهو إنسان لا يكترث بالفاعلية، كما تحكمت فيه المساوئ الخاصة

(١) مالك بن نبي، تأملات، ص١٦٥.

(٢) مالك بن نبي، تأملات، ص١٦٦.

(٣) مالك بن نبي، شروط النهضة، سلسة مشكلات الحضارة، ترجمة: عمر كامل المسقاوي وعبد الصبور شاهين، دار الفكر المعاصر، طبعة سنة ٢٠٠٠م، ص٤٢.

(٤) مالك بن نبي، مشكلة الأفكار، ص٣٦.

بالمؤسسات الثقافية، وقد أخطأت منذ بعيد هدفها الاجتماعي[1]. **فالفعالية وامتلاك القدرة الحضارية رغم فقدان التمكن الحضاري، هو الذي أمكن من «إعادة بناء هيروشيما ونيكازاكي في القرن العشرين بعيدًا عن الخيال»**[2]؛ والفعالية المختزنة هي التي نقلت اليابان من براثين التخلف إلى حظيرة الدول المتقدمة يقول: «فقد انتقلت اليابان من عصور القرون الوسطى إلى العصر الحديث في مرحلة استغرقت خمسين حولا تقريبا، وقد أنشأت جميع الشروط التي تجعل منها اليوم مجتمعا منتميا للنموذج النامي»[3]. فهذه التجربة في النهضة المركبة، تغذَّت من عناصر الفاعل الإنساني الحامل للقضية والمعنى مجسدًا في الإمبراطور الرمز والقيادة السياسية الرشيدة والشعب الطموح، حيث أدى ترصيص بنيان الفاعل الإنساني إلى تحقيق إنجازات علمية واقتصادية وتكنولوجية، وساعد على استمراريتها.

التفت مالك بن نبي باستمرار، خلال رحلته مع مشكلة الحضارة، إلى التجربة اليابانية مستلهمًا روحها المبدعة ومنهجها الخلاق وآلياتها التفكيكية ـ التحليلية ورؤيتها الحضارية في العلاقة مع الغرب وأفكاره وحداثته، فإذا كانت «الأفكار الميتة» هي تلك

(١) مالك بن نبي، وجهة العالم الإسلامي، ترجمة: عبد الصبور شاهين، دار الفكر المعاصر، طبعة ٢٠٠٢م، ص٥٢.

(٢) مالك بن نبي، بين الرشاد والتيه، بيروت، دار الفكر المعاصر، ط٢، ١٩٨٨م، ص١٩١.

(٣) مالك بن نبي، القضايا الكبرى، دار الفكر المعاصر، ط١، ١٩٩١م، ص٥٣.

الأفكار التي تشد الإنسان في الوضع الحضاري المنحط إلى انحطاطه وتمنعه من النهوض، فإن «الأفكار القاتلة» هي أفكار يستوردها هذا الإنسان نفسه لتحدث تأثيرًا اجتماعيًا سامًا. فإنه حرص على لفت الانتباه إلى أن النمطين من الأفكار مرتبطان ببعضها البعض. فالأفكار الميتة هي التي تختار من الحضارة الأخرى، الأفكار القاتلة تحديدًا، مع أن الحضارة الأخرى فيها أفكار أخرى[1]! يقول: «لا يجوز أن نتساءل لماذا تنطوي الثقافة الغربية على عناصر قاتلة، وإنما يجب أن نسأل لماذا تقصد الصفوة المسلمة هذه العناصر بالذات وتأخذ منها، وعلى هذا النحو تكون المشكلة مطروحة بطريقة سليمة»[2].

توصلت اليابان إلى التقليص الممنهج لمشاكل تخلفها والدخول السريع إلى مصاف الدول المتقدمة، بفضل تنظيم معين للمجتمع قائم على قواعد أخلاقية، يجعله يبلغ مستوى القدرة على مواجهة جميع أعبائه بواسطة وسائل تعد منقوصة أو قاصرة إجمالًا إذا ما قورنت كميًا أو رقميًا بالوسائل التي تقع في حوزة بلدان أخرى نامية[3] والمفيد هنا أن مشكلة التجهيز مرتبطة بقضية الإنسان والأفكار، فالحصيلة الاجتماعية للآلات مرتبطة بفعالية وسلوك الفرد الذي يستخدمها. فلا بد من **إدراك «الصلة القائمة بين إرادة وقدرة مجتمع يبني ذاته على قاعدة حضارة، وليس على**

(١) انظر: محمد شاويش، مالك بن نبي والوضع الراهن، مرجع سابق.
(٢) مالك بن نبي، مشكلة الأفكار، ص٢٠٢.
(٣) مالك بن نبي، القضايا الكبرى، ص٥٣.

قاعدة منتجاتها». وهذا ما يفسر لنا كيف أن اليابان قد نجحت وأحرزت نصرًا حاسمًا على التخلف. أما العالم العربي والإسلامي فقد ركز نشاطه في عالم الأشياء والمنتجات، بدل أن يطبق ضمن النسق البشري والفاعل الإنساني ونسق الأفكار[١]، والروح الجماعية التي تعلم الإنسان أن الإرادة الصلبة تكشف الإمكان الكامن، و«أنّ المجتمع العصامي الذي يقلع بمجهوده الخاص، سيدرك أنّ القصور الذي يفرضه التخلّف في المجال الاقتصادي إنما هو نتيجة لتصوره الأشياء لا لطبيعة الأشياء ذاتها، وسوف يرى طاقاته الذاتية قادرة على تغيير كلّ الظروف في جوّ يسوده الإخاء والطمأنينة»[٢]. ومن ثم يكون التخلف نتيجة لفقدان الفعالية مجتمعيًا.

إن حلًا يجعل من عالم الأشياء هيكل البناء الثقافي، لا يمكن تطبيقه في البلاد العربية والإسلامية، فالمجتمع الناهض يتأسس على ما لديه من عالم الأفكار ليبحث فيه عن إخصاب فكره وبواعث ثقافته من مبادئ التجديد والإبداع[٣]. كما أن القيمة الثقافية للأفكار والأشياء تقوم على طبيعة علاقتها بالفرد. ويعطي مالك بن نبي مثاله من تفاحة نيوتن قائلًا: «إن نيوتن بدلًا

(١) مالك بن نبي القضايا الكبرى، ص٥٤.

(٢) مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، سلسة مشكلات الحضارة، دار الفكر المعاصر، ٢٠٠٠.

(٣) مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، ترجمة: عبد الصبور شاهين، دار الفكر المعاصر، طبعة ٢٠٠٠م، ص٣٨ ـ ٣٩.

من أن يأكل التفاحة قد استخرج معناها، إذ كانت صلته بعالم الأشياء جد مختلفة عما كان لجده في القرن الحادي عشر»[1].

يستكمل «مالك» تعميق طرحه من خلال تحليله لعلاقة الفكرة والشيء اللذين لا يكسبان قيمة ثقافية إلا في شروط معينة، وهما لا يخلقان الثقافة إلا من خلال اهتمام أسمى، بدونه يتجمد عالم الأفكار وعالم الأشياء حتى كأنه قطع من الآثار في متحف، فيفقد كل فاعلية اجتماعية حقة، بقوله: «يمكن تفسير هذا الاهتمام الأسمى بالنسبة للفرد، على أنه علاقة عضوية تربطه بعالم الأفكار وعالم الأشياء. فإذا ما انعدمت هذه العلاقة لم تعد للفرد سيطرة لا على الأفكار ولا على الأشياء، فهو يمر بها دون أن يتصل بكيانها، ويتعلق بظواهر الأشياء دون أن يتعمقها، ويلم بالأفكار بعض إلمام دون أن يتعرف عليها. وهذا الاتصال السطحي لا يؤدي مطلقا إلى إثارة سؤال، ولا يخلق أبدًا مشكلة. لقد استنطق «نيوتن[2]» التفاحة لأن اهتمامه الأسمى قد تعلق بها، بينما لو حدث ذلك قبل نيوتن بألف سنة مثلًا، فمن أبسط الأشياء أن تلتهم التفاحة؛ لأن الاهتمام الأسمى آنئذ غير موجود في

(١) مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، ص٤٥.

(٢) عكس ذلك تمام ما حدث في المجتمع الإسلامي حتى القرن التاسع عشر، فلم تكن لأحد القدرة على استنطاق فكرة ابن خلدون؛ لأن المجتمع لم يكن بعد قد أسس نشاطه العقلي والاجتماعي على اهتمامات أسمى وارتقى بوعيه الحضاري وحسه النقدي، فتراث ابن خلدون لم يسهم في التقدم العقلي والاجتماعي لأن هذا التراث في ذلك العصر كان يمثل فكرة لا صلة لها إطلاقا بالوسط الاجتماعي وثقافة عصر الانحطاط وبداية أفول الحضارة الإسلامية.

المجتمع الإنجليزي»[1]، فمهما يكن من شيء، فليست الفكرة في تلك المرحلة هي التي تفقد وحدها معناها الثقافي وقدرتها على إبداع الأشياء، بل إن الشيء نفسه يفقد أيضًا مقدرته على إنتاج الأفكار[2].

إذا كانت الحضارة في عناصرها الأساسية: الإنسان والتراب والزمن كما يشرح مالك بن نبي في مؤلف شروط النهضة، فإن الثقافة في مهمتها أسلوب حضارة تحرك الإنسان ووسائله عبر القنوات الأربع: المبدأ الأخلاقي والذوق الجمالي والمنطق العملي، ومن ثم فمسيرة الحضارة تمضي بالمجتمع قوة وضعفًا، صعودًا وهبوطًا، تبعًا لدرجة تمحوره حول الأفكار أو الأشياء المحيطة به[3].

إن المنطق العملي ليس إلا مدخلًا من الثقافة، وهو المتمثل في الفن الصياغي الذي يتعلق بالعمل في مستوى التخصص، فالثقافة التي يتم تصورها في صيغة بيداغوجية هي: تركيب متآلف للأخلاق والجمال والمنطق العملي والفن الصياغي. وإذ تحقق أمة هذا التركيب المتآلف، تكون قد حددت أسلوبها في الحياة العامة، والسلوك الفعال لكل فرد من وطنيتها. وتكون قد خلقت في النهاية مجموع الشروط التي تهيئها لمواجهة مشاكل التخلف، ولكي يتم إنجاز ذلك يتعين أولًا اقتناع البلاد المتخلفة بأولوية

(١) مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، ص٤٨.

(٢) مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، ص٤٧

(٣) انظر: مقدمة عمر المسقاوي لكتاب مشكلة الأفكار ص٧، بتصرف.

وأهمية تثقيف الإنسان على تثقيف نبات الأرض من قبيل زراعة البطاطس على سبيل المثال. إذ يتعين على الأمة الطامحة للنهضة أن تتحول إلى فضاء للثقافة، ومدرسة يتاح فيها لكل فرد أن يَتعلم ويُعلم، ومختبر يتم فيه إعداد القيم الثقافية المتطابقة مع ضرورات النمو، وملتقى يتمكن الشعب داخله من إثارة قضايا الحقيقة والجمال ومناقشتها[١]. وهذا ما تؤكده تجربة اليابان ونموذجها النهضوي، فـ«الثقافة لا تستورد بنقلها من مكان إلى آخر، بل يجب خلقها في المكان نفسه»[٢]، فالبيئة الحضارية تعد بمثابة الرحم بالنسبة إلى القيم الثقافية، فهي بيئة تمارس مفعولها على مختلف فئات المجتمع، إنها الوسط الذي يتشكل داخله الكيان النفسي للفرد، بالصورة نفسها التي يتم بها تشكل كيانه العضوي داخل المجال الجوي الحيوي الذي ينتظمه، «فنحن لا نتلقى الثقافة، وإنما نتنفسها»[٣] كما يقول مالك بن نبي.

وما دامت الثقافة هي المحيط الذي يشكّل فيه الفرد طباعه وشخصيته وسلوكه، فإنّ أنماط الشخصية والسلوك الإنساني هي تجسيد واقعي لما يلقاه الفرد في بيئته الاجتماعية. وفي مراحل تخلف المجتمعات تتولّد في نطاق الثقافة السلبيات وتتراكم مع الزمن لتحمل في طياتها أفكارًا قاتلة أو ميتة يمتصها جسم المجتمع، فتقضي على فعاليته وعلى تحضّره وتقوده عند نهاية

(١) مالك بن نبي، القضايا الكبرى، ص٨٩.

(٢) مالك بن نبي، القضايا الكبرى، ص٨٣.

(٣) مالك بن نبي، القضايا الكبرى، ص٨٠.

دورة حضارته إلى التخلف والانحطاط[1].

إن الأفكار الرائدة هي الحاضنة لنشاط المجتمع، وهي في مرحلة انبثاق مخزونه الأخلاقي الذي توظفه الفكرة الدينية الملهمة. أما الأفكار العملية فتوجه النشاط المجتمعي، وهي في ساعة الاندفاع وسائله التقنية المتاحة له في وسطه «فعلى عتبة حضارة ما، ليس هو عالم الأشياء الذي يتبدل، بل بصورة أساسية عالم الأشخاص» وشبكة العلاقات الجديدة هي التي تضع للطاقة الحيوية الغريزية حدود نشاطها. والإنسان حينما ينظم شبكة علاقاته الاجتماعية بوحي الفكرة في انبثاقها، فإنه يتحرك في مسيرته عبر الأشخاص والأشياء المحيطة به، فيتخذ العالم الثقافي إطاره في إنجاز هذه المسيرة، ويأخذ طابعه تبعا للعلاقة بين العناصر الثلاثة المتحركة: الأشياء والأشخاص والأفكار. فلا بد من تحقيق التوازن بين هذه العناصر الثلاثة يشكل مزيجها في قوالب الإنجاز الحضاري، فإذا ما استبد واحد من هذه العناصر وطغى على حساب العنصرين الآخرين، فثمة أزمة حقيقية في مسيرة الحضارة تلقى بها خارج التاريخ فريسة طغيان الشيء أو طغيان الشخص، فعدم التوازن بين هذه العناصر يفضي إلى انهيار المجتمع[2].

يؤسس مالك بن نبي على تقسيمه للمحيط الحضاري إلى

(١) طاهر سعود، مشكلة الثقافة والحضارة في فكر مالك بن نبي، مجلة الكلمة، العدد (٤٢)، السنة الحادية عشرة، شتاء ٢٠٠٤م.

(٢) تقديم مسقاوي، ص٩ ـ ١٠.

العوالم الثلاث: عالم الأفكار وعالم الأشخاص وعالم الأشياء، نظراته الثاقبة في تشريح حالة الأمة الإسلامية وتشخيص أمراضها. ليراها تعاني مشكلة التقصير في إنتاج الأفكار، بسبب انغماسها في تأليه الأشخاص وتقديسهم أو استهلاكها السلبي للأشياء وتكديسها. كما يعطي مثالًا دالًا من خلال المصباح ليشرح عبره معادلته الهامة في تركيب الحضارة وبناءها، قائلًا: «في المصباح يوجد الإنسان خلف العملية العلمية والصناعية، التي يعتبر المصباح ثمرتها، والتراب في عناصره من موصل وعازل. وهو يتدخل بعنصره الأول في نشأة الإنسان العضوية، والوقت مناط يبرز في جميع العمليات البيولوجية والتكنولوجية، وهو ينتج المصباح بمساعدة العنصرين الأولين: الإنسان والتراب. فالصيغة صادقة بالنسبة لأي ناتج حضاري، وإذا ما درسنا هذه المنتجات حسب طريقة الجمع المستخدمة في الحساب، فسننتهي إلى ثلاثة أعمدة ذات علاقة وظيفية: حضارة = إنسان + تراب + وقت»[1]، ليخلص إلى أن جوهر مشكلة الحضارة هي مشكلة الإنسان ومشكلة التراب ومشكلة الوقت، فبناء حضارة لا يكون بأن تكديس المنتجات، وإنما بحل هذه المشكلات الثلاثة من أساسها.

لكن هذا الناتج الحضاري لا يوجد تلقائيًا كلما توفرت هذه عناصر الإنسان والتراب والوقت، بل إن هناك ما يطلق عليه

(١) مالك بن نبي، شروط النهضة، ص٤٤.

«مركِّب الحضارة»؛ أي: العامل المؤثر في مزج العناصر الثلاثة بعضها ببعض، وهذا المركب هو الفكرة الدينية التي واكبت دومًا تركيب الحضارة خلال التاريخ[1]. فالفكرة الدينية تتدخل إما بطريقة مباشرة، وإما بواسطة بديلاتها اللادينية نفسها، في التركيبة المتآلفة لحضارة ما وفي تشكيل إرادتها، فكل الحضارات المعاصرة شكلت تركيبها المتآلف الأصلي للإنسان والتراب والزمن في مهد فكرة دينية»[2].

لقد ظل مالك بن نبي يحذر العرب والمسلمين من معضلة استيراد المنتجات الغربية من سيارات وآلات وعمارات وغيرها من الأشياء، واعتبارها مؤشرات حضارية تقاس بها درجة التقدم والنهوض. فالمنطق يقتضي أن الحضارة هي التي تلد منتجاتها. وسيكون من السخف والسخرية حتما أن عكس هذه القاعدة عندما نريد أن نصنع حضارة من منتجات نقتنيها. إن منظور الشخص المستلب نحو الحضارة الغربية في بعدها المعياري والنهائي والمرجعي بكونها الشكل الوحيد والمشروع للحضارة، يجعله يفتقد القدرة على رؤية نسبية الحضارة الغربية بدل مركزيتها، وأنها نمط حضاري وتجربة تاريخية من بين أنماط وتجارب حضارات في العالم وخيار من خيارات حضارية متعدد. وهذا ما فطنت إليه اليابان، فاتجهت في طريق البناء، في حين سار العرب نحو تكديس منتجات الحضارة. ولعل هذا ما ألمح له بذكاء شديد

(١) مالك بن نبي، شروط النهضة، ص٤٦، بتصرف.

(٢) مالك بن نبي، القضايا الكبرى، ص٦٠ ـ ٦١.

برتراند راسل في عبارته: «**كانت اليابان دولة متخلفة اقتصاديًا، ولكن ليست متخلفة ثقافيًا**».

وللأسف الشديد لا يزال العالم الإسلامي حريصا على جمع أكوام من منتجات الحضارة، أكثر من إصراره على بناء الحضارة، إذ نرى البون الهائل بين هذه الحالة الحضارية المفككة، وبين تجربة مخططة مثل تجربة اليابان، التي تبرهن على أن «الواقع الاجتماعي خاضع لنهج فني معين، تطبق عليه فيه قوانين «الكيمياء الحيوية» و«الديناميكية الخاصة» سواء في تكونه أم في تطوره»[1].

ثانيًا: الثقافة والقيم في معركة النهوض:

إن ما ميز تجربة اليابان هو تفكيكها للآليات الغربية وأقلمتها لها محليا، فقد اتسم هذا النموذج بمرونة كبيرة. فهي لم تجر على خط مستقيم صاعد باستمرار، بل اعتراها الخطأ والفشل الجزئي، ولكن المثير هو عدم إصرارها على السياسات والطرق نفسها بمنطق إيديولوجي متعالي، وإنما كانت على استعداد لأخذ العبرة والتعلم من الخطأ والتصحيح السريع والمراجعة النقدية المستمرة لاختياراتها، وهذا جعلها تجمع بين التمسك بعزم وصبر باستراتيجية طويلة الأمد، مع القيام بتعديلات تكتيكية متتابعة لكي لا تَدَعَ عثرات الطريق توقف حركتها.

(١) مالك بن نبي، شروط النهضة، ص٤٤.

لقد عرف مسار النهوض الياباني نوعا من التثاقف مع النموذج الغربي الحداثي، لا ارتهانًا إلى تقليد يتماهى معه ويحتقر المخزون التاريخي الثقافي والحضاري. فاليابان فعَّلت نمطها الثقافي، فعلى سبيل المثال تميزت الشركات والمصانع اليابانية بأسلوب إدارة يعتمد على احترام الكبير والتعويض المالي بناء على القِدَم لا المهارة الفردية، وعلى اتخاذ القرارات بشكل جماعي وتشاوري على مستويات عدة، وعلى إشراك العمال والموظفين الصغار في العملية الإدارية، وعلى ضبط نوعية الإنتاج من أسفل الهرم لا أعلاه، وهذا مخالف للنموذج الأمريكي الذي يعتقد البعض أن اليابانيين قاموا بتقليده؛ بل العكس هو الصحيح إذ حاولت الشركاتُ الأمريكية تقليده ولكنها لم تفلح في استنساخه لغرابته وخصوصيته الثقافية.

وهذا ما تناوله بمنهج تحليلي مقارن «لستر ثارو» في مؤلفه الهام «الصراع على القمة» محاولًا البحث عن أوجه الاختلاف بين النمط الياباني والأمريكي في قيادة الشركات وإدارتها ومنهج التطوير والتأهيل حيث يشير إلى أن المؤسسات الأمريكية تختلف عن اليابانية: «في ما يتعلق بالتدريب يوجد في المؤسسات اليابانية نمط نفقات شديد الاختلاف، فالأمريكيون يستثمرون أقل بالنسبة للعامل، ويركزون استثماراتهم بكثافة شديدة على تنمية مهارات المدراء. وإذا نظرنا إلى استثمارات التدريب، فإن الأمريكيين يستثمرون أقل في المهارات الأساسية العامة، ويركزون

استثماراتهم بدرجة أكبر على المهارات الوظيفية الضيقة اللازمة للوظيفة التالية»[١].

أما في نمط التأهيل الياباني فهو «على نقيض ذلك، يريد جنرالات الجيش أيادي عاملة فائقة التدريب، (. . .) وفي اقتصاد المنتجين يكون الهدف هو قوة العمل الأكثر إنتاجية (الأفضل تعليمًا، الأعلى مهارة) وتكون الأجور العالية عاملًا طيبًا ما دامت الإنتاجية أعلى»[٢]. بل وحتى نظام المنح والمكافآت مختلف بدوره: «فالنظام الأمريكي مصمم للمكافأة على الأداء الفردي، في حين أن النظام الياباني مصمم لحفز عمل الفريق (. . .) وفي اليابان لا تربط المكافآت عادة بتحقيق الربحية، وإنما ترتبط بنمو الشركة بأسرها وبإنتاجيتها وبحصتها في الأسواق. فالنظام الأمريكي يتوافق مع نموذج للعالم يتم فيه حفز الأفراد عن طريق دخلهم فقط، وليست في أهمية لجهود المجموعات، غير أنه لا يتوافق مع عالم يعتقد فيه أن ما تقدمه المجموعة وليس ما يقدمه الفرد، هو العامل المهيمن في مجموع الإنتاج. وفي النظام الأمريكي كثيرًا ما تؤدي مراكز الأرباح الضيقة إلى عدم التعاون بين مختلف أجزاء المؤسسة الواحدة، ما دام لا يوجد جزء منها على استعداد للتضحية بنتاجه الخاص (ومن ثم بمنحه ومكافآته)،

(١) لستر ثارو، الصراع على القمة، مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، سلسلة عالم المعرفة، العدد (٢٠٤)، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م، ص١٦٥.

(٢) لستر ثارو، المرجع نفسه، ص١٦٥.

لمساعدة جزء آخر في المؤسسة على زيادة ناتجه، حتى لو كانت تلك التضحية ستؤدي إلى زيادة ناتج المؤسسة في مجموعها، وفي شهادة أمام لجنة الإنتاجية بمعهد «مساشو ستس للتكنولوجيا»، قال الرئيس السابق للبحوث في إحدى شركات الصلب الأمريكية الرئيسية، أنه لم يكن باستطاعته إجراء مشروعات البحث التي يرى ضرورة إجرائها لأن مدراء المصنع لم يكونوا يريدون استخدام مرافقهم في البحوث؛ لأن ذلك يمكن أن يؤدي إلى إنقاص مدخلاتهم السنوية ومن ثم، منحهم ومكافآتهم السنوية. وهكذا ففي أحد النظامين يعتقد أن النجاح ينبع فريق ماهر وفي النظام الآخر يعتقد أنه ينبع من الألمعية الفردية»[1].

كما أن طبيعة علاقة العامل الياباني بشركته ذات خصوصية مميزة قائمة على الإخلاص المطلق والولاء الروحي والوجداني، بالإضافة إلى أن شبكة العلاقات الداخلية بين العمال تمتاز بالتلاحم الكثيف، حيث «يكون الاحتفال الذي يشترك مستخدمون جدد عند التحاقهم بالشركة في وظيفة مدى الحياة، شبيهًا للغاية باحتفال المعمودية أي الانضمام إلى مملكة الرب أو بتقديم الولاء للسيد في العصور الوسطى. وينظر إلى تَرْك «مملكة الرب» أو شركة يابانية باعتباره «خيانة». فالمستخدم يجب أن يعطي الإخلاص في مقابل الأمن الذي تمنحه المؤسسة إياه. وكما جاء في نشرة لشركة يابانية أن معظم المستخدمين الجدد يبدو أنهم

(١) لستر ثارو، ص١٦٥.

يقرون بالمثل السائر القديم: «ابحث عن شجرة كبيرة إذا كنت تنشد الظل» فالمرء يصبح جزءًا من مجموعة لها هدف أكبر من مجرد زيادة دخله الخاص»[١]. وحتى المؤسسات النقابية اليابانية تنظر إلى وظيفتها بشكل مغاير، وهذا ما يجعل «معدل انضمام إلى النقابات في اليابان أعلى كثيرًا من مثيله في الولايات المتحدة (. . .) لكن نقابات العمال اليابانية منظمة على أساس شركة حيث تعتبر النقابات جزءا من الفريق وليس خصمًا من الخارج. وانتهاجًا لممارسة جيوش فإن عملية التلقين في السنة الأولى من العمل في الشركة تستغرق وقتًا طويلًا. وتعتقد الإدارة أن المؤسسة التي تحقق أفضل نجاح في ربط مستخدميها بها سيكون لديها احتياطات أكبر من الرضا والارتياح تخلق بدورها قوة عمل أكثر استعدادًا لتقديم تضحيات قصيرة الأجل. وعلى نقيض ذلك فإن المؤسسات الأمريكية لا تبذل أقل جهد لاكتساب ولاء مستخدميها»[٢].

لقد نهضت اليابان على أسس ثقافية تكاد تكون مخالفة للمسلمات الثقافية الغربية، فهذا المعطى يحيل على أهمية استصحاب البعد الثقافي في التفسير والتحليل داخل هذه التجربة على مستويين:

---

(١) لستر ثارو، ص١٦٤.

(٢) لستر ثارو، ص١٦٤.

الأول: أن هناك أنماطًا سلوكية عامة تؤثر في طبيعة التنمية بمفهومها الحضاري وطبيعة أهدافها النهائية، ولكن قد يكون لهذه الخصال أو السنن السلوكية مرتكزات ثقافية متباينة.

الثاني: أن إدراك شرط انسجام خطط التنمية مع المناخ الثقافي أمر حيوي، فهذه الملاءمة هي التي تضمن النجاح على المدى البعيد. إذ لم تتأسس النهضة اليابانية عن طريق تدمير البنى التقليدية أو عبر التخلي عن القيم الثقافية الخاصة؛ بل على العكس جرى توظيفها وتفعليها في بناء أسس النهوض، فالأفراد وإنتاجيتهم، والمال وطرق استثماره، والتقنية وفنّ استعمالها، والتعليم ومدى عمقه وشموله، والخدمات الأساسية ونمط تغطيتها للحاجات، والقانون والارتياح إليه والقدرة على إنفاذه، والدولة وكمونها واستقرارها... كل هذه العوامل تستنشق أثيرًا ثقافيًا يُوجّه عملتي التفكير والترابط اللتين تسمحان بالوجود المجتمعي أصلًا[1] وترشد فعل النهضة الحضاري.

إن العالم الثقافي هو المسؤول عن منح الفرد الوعي العقدي والتسخيري والاستخلافي، عبر وسائط التربية والمنهج

(١) مازن موفق هاشم، الانسجام الثقافي شرط التنمية الراشدة، في: إشكالية التنمية ووسائل النهوض: رؤية في الإصلاح، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بقطر، مركز البحوث والدراسات، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.

والسنن، التي إما أن تمنح بدورها للفرد والمجتمع معًا فعالية الأداء الحضاري، وإما أن تضعف أداءهما، وتعقِّد وضعهما في معترك الابتلاء، والتدافع والتداول، والتجديد الحضاري. وعليه فإن أي إهمال أو تهميش أو تجاوز للبعد الثقافي في تحليل وتفسير ومواجهة ضعف وقصور الأداء الحضاري، يعتبر قفزًا في الهواء، وانحرافًا عن مركز ثقل العملية التغييرية الحقيقي، إلى هوامش لا تأثير لها على مجرى حركة التاريخ؛ في بعده الفردي والاجتماعي والحضاري، أو المحلي والقومي والإنساني. والسبب بسيط، وهو أن السلوك الإنساني عند ما نحلله، نجده تركيبًا ثقافيًا معقدًا في الأساس، بالرغم من أن للوراثة دورها، وللبيئة الجغرافية دورها، وللمؤثرات الخارجية دورها، إلا أن العناصر والمكونات الثقافية، ذات الصبغة العقدية والمعرفية والمنهجية والاجتماعية.. تظل لها السلطة المطلقة في تشكيل السلوك الإنساني، في مستوياته الذاتية والاجتماعية والحضارية[1].

فالثقافة بما هي مخزون الخبرة المعرفية والاجتماعية والحضارية الذاتية المتجددة، لمجتمع من المجتمعات، أو أمة من الأمم، تشكل المحرك الأساس الفاعل في حياته، وفي علاقاته كلها، التي تأتي مصبوغة بالصبغة الذاتية لهذه الثقافة بطريقة أو

(١) انظر: الطيب برغوث، في البناء الحضاري، الموقع الالكتروني الشهاب للإعلام.

أخرى. فهي أشبه ما تكون بالمجال المغناطيسي الذي تنجذب إليه حركة المجتمع باستمرار، فيغذيها وينميها ويطور أداءها، ويحافظ على توازنها وتكاملها وانسجامها وحيويتها، في معتركات الابتلاء والتدافع والتداول والتجديد المطردة في الحياة البشرية. وقد أصاب مالك بن نبي عندما شبه وظيفة الثقافة في المجتمع بوظيفة الدم في الجسم، وعندما نبحث عن الأسباب والعوامل الجوهرية الكامنة وراء هذا القصور الخطير في منهج التغيير النهضوي، سيفضي بنا الأمر في نهاية التحليل والاستقصاء إلى بروز دور ومسؤولية البعد الثقافي في ذلك، باعتبار الثقافة المحدّد والمحرّك الجوهري الأساس للسلوك الإنساني ونشاطه الحضاري، كما يؤكد ذلك قانون تفسير حركة التاريخ والصيرورة الحضارية في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ [الرعد: ١١]؛ أي: حتى يتغير محتواهم الثقافي؛ في أبعاده العقدية والمعرفية والمنهجية والسلوكية والاجتماعية. وعليه فإن طبيعة المحتوى الثقافي؛ في أصالته وشموليته، وتوازنه، وتجدده، هو الذي يحد طبيعة الفعالية ومحتواها الحضاري، وهل هي فعالية تكاملية بنائية إنسانية؟ أم أنها فعالية إهتلاكية هدمية لا إنسانية؟[1].

(١) الطيب برغوث، نفسه. أيضًا: الطيب برغوث، موقع المسألة الثقافية من استراتيجية التجديد الحضاري عند مالك بن نبي، ط١، الجزائر، دار الينابيع للطباعة والنشر، ١٩٩٣م.

وهكذا تعتبر المسألة الثقافية المدخل الضروري لعملية البناء الحضاري. فلكي يحقق المجتمع تألّقه في التاريخ، ويقضي على ضروب التخلف واللافعالية، ينبغي أن نغيّر عالمه الثقافي، وأن نضع الإنسان أمام ضرورات جديدة تفضي إلى تغيير معادلته الشخصية التي زيّفتها عهود الكساد، وهذا هو رهان الثقافة الأساسي، أي أن تعيد الإنسان ـ الخارج من دورة حضارية بعد أزمة تاريخية ـ إلى الحضارة، وأن تدخل الإنسان السابق على الحضارة إلى دورة حضارية جديدة. وهو التحدي الذي يقف أمام المجتمع الإسلامي فيستدعيه إلى ضرورة التفكير في الإنسان الذي ينبغي إعادة صياغته ثقافيًا حتى يتواءم مع ضرورات التحضر لأنه من أجل أن نغيّر الإنسان ينبغي أن نغير وسطه الثقافي بإنشاء وسط جديد يمنحه المسوّغات الدافعة والفعالية القصوى حتى ينطلق في عملية البناء الحضاري[١].

إن **كل تفكير في مشكلة الإنسان هو تفكير في مشكلة الحضارة، وكل تفكير في مشكلة الحضارة هو في الأساس تفكير في مشكلة الثقافة باعتبار الحضارة في جوهرها مجموعة من القيم الثقافية المحقّقة**[٢]، وإذا ما أردنا للنهضة أن تبرز إلى عالم الوجود فإنّ علينا أن نواجه مشكلة الثقافة في

(١) طاهر سعود، مشكلة الثقافة والحضارة في فكر مالك بن نبي، مرجع سابق.

(٢) مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، ص١٠٠ ـ ١٠١.

أصولها[1]. فالإنسان هو العنصر الأساسي الذي يحدد مضمون المعادلة الحضارية من خلال حركيته وفعاليته، وهذه المعادلة هي خلاصة ثقافة يتشربها الإنسان في محيطه الاجتماعي الذي يكتنف وجوده.

لقد عالج ابن نبي الثقافة وانطلق في تحليلها من إطار المشكلة لا بدافع التشاؤم والسلبية، وإنما بدافع التغيير والنهضة[2] إدراكًا منه أنّها المدخل الأساسي لعمليات البناء الحضاري. إنّ كيان الإنسان والمجتمع مرتبط دومًا بالحضارة، فهي التي تصنع تألقه في التاريخ وتتيح له القدرة والإرادة على النمو والتقدم، وعندما تصل هذه الحضارة إلى نقطة الانتكاس يفقد المجتمع مسوِّغاته وتتمزّق شبكة علاقاته الاجتماعية فيتوقف عطاؤه الحضاري، ويغدو عالمه الثّقافي محمّلًا بكل رواسب التخلف، ويصبح الإنسان جزيئًا محرومًا من كل طاقة إشعاعية، وسلبيًا وقابلًا للاستعمار، وبكلمة دقيقة يصبح الإنسان والمجتمع متخلّفين[3].

تعد الثقافة الاستهلاكية المستحكمة أبرز عائق في وجه

(١) مالك بن نبي، وجهة العالم الإسلامي، ص٦٢، وأيضًا: فكرة الأفريقية الآسيوية، ص٢٤٥.

(٢) زكي ميلاد، مالك بن نبي ومشكلات الحضارة دراسة تحليلية ونقدية، تقديم جودت سعيد، ط١، بيروت، دار الفكر المعاصر، ١٩٩٨م.

(٣) طاهر سعود، مشكلة الثقافة والحضارة في فكر مالك بن نبي، مرجع سابق.

نموذج النهوض المنشود، فالمشكلة التي يعاني منها العالم العربي والإسلامي في مواجهة تيار العولمة الزاحف هو أن العلاقة الطبيعية بين الحاجات الاجتماعية والوسائل المناسبة لإشباعها مختلة. فإذا كان من الطبيعي أن تظهر حاجات اجتماعية محددة، ثم يقوم المجتمع باختيار وإبداع الوسائل المناسبة لإشباعها، وإنتاجها باستخدام الطرق الملائمة، فإن السائد هو أن تأتي وسائل محددة لإشباع حاجات معينة (كافة السلع الاستهلاكية)، وغالبًا ما يتم فرضها من الخارج أو الداخل بقوة الصورة وسلطة الشاشة وقهر الإشهار وسحر التسويق، فلم تعد الحاجات تحدد الوسائل في عصر خلق الرغبات وثورة التطلعات، فلا بد من اختيار أسلوب الحياة ونمط الاستهلاك المنسجم مع الأولويات التي تمليها القيم المرجعية والمبادئ الحاكمة للحضارة العربية الإسلامية. أما إذا استمر التفكير بذات الأشياء التي يفكر فيها الغرب، إذا كانت أحلامنا وتطلعاتنا وتصورنا لما نحتاجه ونرغبه وأسلوب حياتنا نسخة عنه، سوف يكون أمر تأبيد الهيمنة والخضوع للآخر حتميًا، إذ لا تنفصل قضية اختيار أسلوب الحياة ونمط الاستهلاك المناسب عن الاستقلال الحضاري[1].

(١) انظر: المساهمة القيمة للدكتور حامد إبراهيم الموصلي، تأملات عن التكنولوجيا والتنمية من منظور حضاري، في: إشكالية التحيز، تقديم وتحرير: عبد الوهاب المسيري، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ونقابة المهندسين، الجزء الأول، الطبعة الأولى، ١٩٩٥، ص٤٩٣ ـ ٤٩٤، بتصرف.

وفي هذا الصدد يشير المفكر أبو زيد المقرئ الإدريسي إلى آفة التقليد وآثارها على العقل المسلم المعاصر وكبحها لحركة النهضة والتحرر، محددًا مكمن خطر التقليد في كونه يبدأ ثم لا يتوقف، بل يمضي إلى ما هو أخطر وما هو أشد. فعلماء الفكر والتربية الإسلاميون المعاصرون المجددون، يرصدون ثلاثية خطيرة جدا تتعلق بالتقليد، هي ثلاثية تقليد الأشياء فتقليد الأفكار ثم تقليد القيم. ويربطون بهذا التسلسل حركة موت الأمم والحضارات والثقافات، التي يقتلها الاستهلاك والتقليد. فماجد عرسان الكيلاني مثلًا، يذهب إلى أن موت الأمم والحضارات والثقافات، قد يكون بسبب التقليد. وأن هذا التقليد يبدأ غالبًا بتقليد الأشياء، ثم يتحول إلى تقليد الأفكار، لينتهي إلى تقليد القيم، التي هي جوهر وجود الحضارة وتميزها عن حضارة أخرى[1]. وإذا كان التقليد الأول يضعف الأمة، فإن الثاني يمزق شملها، في حين أن الثالث يميت الروح في هذه الأمة، ويجعل أمر بعثها من جديد أمرًا متعذرًا متعسرًا، إن لم يكن أمرًا مستحيلًا لا قدر الله[2].

(١) انظر: ماجد عرسان الكيلاني، مقومات الشخصية المسلمة أو الإنسان الصالح، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٠م.

(٢) انظر في هذا الصدد: أبو زيد المقرئ الإدريسي، التقليد والمقلدون، دراسة غير منشورة، ٢٠١٠م.

تقدم اليابان نموذجًا بالغ الدلالة بخصوص تجاوز منطق الاستهلاك التكنولوجي إلى الإبداع والإنتاج والريادة، فقد حققت هذه الأمة التحول الصناعي معتمدة على مدخلات علمية/تكنولوجية غربية هائلة أمكن تطويعها وتوطينها في بنى تقليدية يابانية صرفة، حيث نجحت في إدخال طرق حديثة كثيفة رأس المال، دون أن يكون ذلك مدمرًا للقطاع الإنتاجي التقليدي بها، بل أدى إدخال هذه الطرق إلى الميكنة البطيئة والمستمرة في الوقت نفسه للقطاع الصناعي المحلي، من خلال علاقة تكافلية وليس صراعية بين الشركات الكبيرة والصغيرة، كما أن المتغير الثقافي ـ الحضاري لعبًا دورًا في تكوين خصوصية المجتمع وتكييفه للوافد من العلوم والثقافات لإعادة بعثه في حركة النهضة. ومن ناحية أخرى، فقد استعان الغرب في نهضته بمدخلات هائلة من العلم العربي الإسلامي، وعلى الكثير من المنجزات التكنولوجية من الحضارات الأخرى (الطباعة والبارود من الصين) لكن في إطار مشروع حضاري مستقل ودونما تدخل خارجي، ليشيد عصر نهضة جديد وفقًا للمتطلبات الخاصة به[1].

لقد انطلقت التجربة اليابانية من محاور استراتيجية يحددها

(١) انظر: المساهمة القيمة للدكتور حامد إبراهيم الموصلي، تأملات عن التكنولوجيا والتنمية من منظور حضاري، ص٤٩٧، بتصرف.

عالم المستقبليات المهدي المنجرة في: تفعيل القيم اليابانية ومحو الأمية والمعرفة، والنهوض باللغة اليابانية ودعم البحث العلمي، إذ لا يمكن لأمة أن تنهض إذا لم تدافع عن قيمها وتتمسك بها وتسعى لحماية الذاكرة والهوية من مخاطر الاستلاب والانقراض والتغريب. ومن ثم لعب المتغير القيمي الثقافي الحضاري دورًا تكوينيًا مركزيًا في بناء النهضة، إذ تفاعلت أنساق اللغة والقيم والهوية والثقافة مع الإرادة السياسية والبوصلة الاستراتيجية الواضحة والشغف بالمعرفة ومستجدات العصر.

ولعل هذا ما ألمح إليه تعريف «رونيمال» الذي كان من مديري منظمة اليونسكو، حين أبرز جدلية العلاقة بين التنمية وثقافة العلم، ذلك أن شرط التحقيق الفعلي للتنمية في بعدها الشامل هو تحول العلم إلى ثقافة في التفكير والممارسة تسند وتؤسس لكل المشاريع والاختيارات؛ يقول رونيمال: «**التنمية هي العلم حين يصبح ثقافة**»؛ فالتنمية هي علم حين يصبح ثقافة، وحين يصبح فهذا برنامج مستقبلي، وهذه الأداة للتحريك الزمني والصهر المرحلي وتحويل الطاقات من علم ومعارف إلى ثقافة وتعبير حضاري يستجيب لحاجيات الرفاهية وللعيش الرغيد للنفس هو ما نسميه سياسة، فلا سياسة بدون علم، ولا تنمية ولا حضارة بدون تسخير المنظومة السياسية إلى أداة لصهر تلك العلوم وتحويلها إلى شيء مشاع بين الناس في سلوكهم وعاداتهم

وتعبيرهم الحضاري ومادة لمخزون ذاكرتهم التراثية والذي نسميه ثقافة. إذًا فالتنمية هي العلوم والمعارف حين تصبح بفعل المنظومة السياسية ـ التي هي مجموعة من الإجراءات ومجموعة من الاتجاهات ـ مجموعةً من الأدوات المنهاجية والسلوكية وغيرها وتحويل تلك المعارف إلى شيء يتجسد في ثقافة النفس[1].

إن النهضة الحضارية ليست أمرًا محايدًا وإنما هي رؤية معينة للكون وثرواته وتصور متحيز لدور الإنسان في العمران، إذ تتمثل الأبعاد النظرية بتصورات مستبطنة تنعكس خصائصها في واقع التنمية العملي سواء شعر به الناس أو لم يشعروا، فإذا لم تتطابق الرؤية المضمرة مع الواقع التنفيذي تعرضت عملية النهوض للشلل.

ليس الغرض من التفكير في النموذج الياباني السعي إلى تعميمه ونقله، ولكنه مؤشر على دور الإرادة والقدرة الذاتية في مواكبة التقدم وبناء نموذج فريد ومبدع وفق الشروط الثقافية والحضارية الخاصة، حيث يثبت هذا النموذج أن الحل يكمن في الثقافة الحاضنة للبحث العلمي المرتبط بالإنتاج والعطاء الخلاق. إنها قضية الطاقة الاجتماعية من إنسان وتراب ووقت، ومعركة القضاء على الجذور الفكرية والتربوية لحالة البطالة والكسل في

(١) محمد بريش، تأزيم المستقبل: الثقافة والمستقبل التنموي المفقود، على الرابط:
http://www.alukah.net/Web?brich?0?18699?#ixzz2q7rdQWYu

العالم العربي الإسلامي، ونقل المجتمع الإسلامي إلى اللحظة اليابانية لحظة التعبئة والاستنفار، يضاف لها فرادة النموذج الإسلامي بالامتلاء بروح العزة الإسلامية والتكريم الإلهي للإنسان مما لا يتحقق إلا بالعمل، فعقل العاطل مسكن للشيطان كما يقال، فالعمل إذن حاجز أمام الغواية والإثم والذل. وبالعمل وحده، المبني على منظومة ثقافية يقظة ومحفزة، يمكن أن نؤسس مجتمع السكينة والتضامن والتحدي، مجتمع يسيره إنسان يختزن سكينة الإيمان ومقتضيات التقوى، وينبذ حياة العالة والمهانة، ويثق في إمكاناته وقدراته. وهذا ما أدركه المجتمع الياباني بخصوص مشكل التخلف الاقتصادي والفقر، فهو نتيجة لتصور الأشياء وطريقة التعامل معها، وليس من طبيعة الأشياء ذاتها[1].

(١) محمد همام، الإسلام تنمية: من النقد إلى البناء، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، ٢٠٠٦م، ص٥٤ ـ ٥٥ ـ ٥٧.

على سبيل الختم
آفاق التفكير في النموذج النهضوي

استفاد اليابانيون من الجانب المضيء في فترة إصلاحات الميجي، خصوصا الإصلاح التربوي والتعليمي، وما نجم عنه من تطوُّرات مهمَّة في عملية النهوض؛ مثل تعزيز دور الحكومة في التنمية، والتوسُّع في رفع الإنتاجية الزراعية، وبناء مؤسَّسات تعليمية متقدِّمة، وتكثيف التدريب المهني، وتمويل الأبحاث العلمية ورعايتها، والتطوير الصناعي، والحفاظ على الوحدة الوطنية. وقد جنَّبت هذه الجوانب المضيئة النزعة الاقتصادية من الوقوع في شَرَكِ التغريب، مما أدَّى بها للحفاظ على وحدة اليابان وهويتها؛ لأنها لم تتأسَّس على رفض الماضي أو إحداث القطيعة مع آلياته الإيديولوجية؛ وإنما استلهمت التراث الياباني بطريقة تنمُّ عن ذكاء حضاري متَّقد، واستخرجت منه حداثة يابانية جديدة، تختلف في محتواها ومستواها عن حداثة الغرب[1].

(١) ناصر يوسف، مقولات التحديث المعاصرة في التجربة الإنمائية اليابانية المركبة، مرجع سابق.

فالتنمية لا تكون مركَّبة إذا لم تشكِّل الثقافة مادَّتها الجوهرية، كما يُستعصَى الاستفادة منها إذا لم تُستوعَب مادَّتها الثقافية، وهكذا أدركت اليابان أهمية رعاية الجذور الثقافية وتنميتها[1]، وما راكمته عبر سنين منذ القرن السادس عشر إبان عصر توكوغاوا من حراك فكري وثقافي وتحولات اجتماعية واقتصادية كثيفة رغم عزلتها الطويلة، ليأتي حكم الميجي المستنير مراكمًا لهذه الدينامية ومعززًا لها ومستفيدًا من بوادر النهوض المبكر، وفي الوقت نفسه حريصًا على تعزيز أفكار الإصلاح ومقولات التطوير والتجديد والتثوير المستوعب لسياق الوضع الدولي الجديد آنذاك وتحولات المحيط الداخلي والخارجي ومخاطر الاستعمار الأجنبي، ومركزًا على أولوية تجاوز التأخر الحضاري الحاصل من مدخل النهضة الثقافية والهوية والقيم الوطنية، المنفتح على العصر والمقاوم لرياح التغريب والاستلاب.

لكن هذه التجربة ارتهنت في بداية القرن العشرين إلى النزعة التوسعية الإمبريالية خلال الحربين العالميتين، ولم تتجاوز هذه النزعة إلا بعد مأساة ناكازاكي وهيروشيما، فعاودت النهوض من جديد لأنها ظلت تمتلك القدرة الحضارية الكامنة، ضمن ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية وشروط الوضع الدولي الجديد والتخلي عن تطوير قدراتها العسكرية.

(١) ناصر يوسف، المرجع نفسه.

إن العائد الحضاري للآلة والإنتاج يرتبط بالإنسان، وبناء النهضة يتأسس على قاعدة الحضارة وليس منتجاتها، فالإنسان حامل الفكر والمعرفة والقيم هو أساس النهضة المنطلقة من النسق الفكري والثقافي الكامن في المجتمع. ولا ننسى في هذا السياق التذكير بأن التجربة اليابانية اندمجت في النسق الرأسمالي واحتفظت بمنظورها الخاص للعمل وللمجتمع ورؤيتها للعالم، لكنها تظل تجربة صنيعة لفهم مختلف للحداثة من داخل النسق الرأسمالي نفسه، الذي ساعدها على تحقيق التقدم، لكونها تأسست على رؤية إبداعية تهتم بالإنتاج والابتكار لا الاستهلاك والتقليد.

إن جدلية الكوني والخصوصي عبرت عنها تجربة اليابان بامتياز. فتوفر شروط قيام حداثة رأسمالية في اليابان جعل هذا البلد يقطع مع مرحلة الاستبداد الأسيوي، والأصل في ذلك هو حضور قوي لوطنية تاريخية حملت لواء التنوير واستطاعت أن تفهم علميًا إشكالية الحداثة، وقوة «الآخر» وفق الإمكانيات التاريخية للشعب الياباني. فلقد عبرت «ثورة الميجي» عن بداية الاندماج الياباني الإيجابي في النسق الكوني. وهكذا أسست القوى الحية الوطنية والعقلانية رأسمالية مستقلة غير منفصلة عن التقاليد اليابانية وأخلاق المجتمع الشرقي مما قوض أطروحة «الشرق المتخلف» الاستشراقية. ومن ثم فتجربة اليابان، اعتمدت الطابع الخاص للمجتمع الشرقي، لكن على أرضية التواصل مع الكوني، مع توفر نخبة مثقفة وطبقات صاعدة وحركات قومية

متنورة، ودين منفتح يكثف رؤية فلسفية للعالم؛ كل هذا ساهم في تأسيس حداثة نوعية عميقة أصبحت نموذجًا يحتذى به، يبدأ بالوعي التاريخي والنقد العلمي لواقع التخلف وترجمة فلسفة الأصالة، ليس كجواهر وماهيات وأساطير بل كقدرة على بناء علمي للقديم وفق الجديد[1]. وهذا ما حدا ببعض الباحثين والمفكرين للحديث عن كون الحداثة الأوروبية حداثة أصلية والحداثة الأمريكية حداثة موازية، أما الحداثة اليابانية فقد استلهمت معطيات الثقافة الغربية في سياق تمثلها بشكل مرن، فهي حداثة استيعابية[2].

ولا يمكن إصلاح الحداثة إلا ضمن نسق يخارجها، والمخارجة هنا أو التمايز أخلاقي وقيمي بالأساس، إذ أمامنا تحدي استيعاب النموذج النهضوي الياباني في طرق تجاوز التخلف، وإبداع نموذج حضاري مجدد كأفق فلسفي مفتوح على المستقبل. فالحداثة تجديد لا تقليد، وأن يكون المرء «حداثيًا» معناه ألا يقلد الحداثي في شيء من أمره، وإلا انقلب إلى «مقلد». وهذا الإشكال الدقيق شرّحه الفيلسوف طه عبد الرحمٰن بملقطه المعرفي والفلسفي، **فلئن تم التسليم بأن للحداثة شرطين:**

(١) عبد اللطيف الخمسي، قضية الحداثة وإشكالية الخصوصية في الخطاب العربي، عدد (٤٣)، مجلة فكر ونقد، نوفمبر ٢٠٠١م، على الرابط الالكتروني:
www.aljabriabed.net/n43_06khumsi.htm

(٢) سعيد المتدين، الحداثة كمخرج من الحداثة، عدد (٤٣)، مجلة فكر ونقد، نوفمبر ٢٠٠١م. راجع أيضًا: محمد سبيلا، الحداثة وما بعد الحداثة، دار توبقال، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.

التطبيق الداخلي لا الاستيراد، والتجديد لا التقليد، فإن مشكل الواقع العربي أنه لا يستوفي هذين الشرطين. فلا هو تطبيق داخلي لروح الحداثة، ولا هو تطبيق مبدع فيها. فالواقع الحالي ليس تطبيقًا لروح الحداثة وإنما تطبيق لتطبيق آخر لروح الحداثة؛ أي نسخ لتطبيق غربي لها، حيث لا يمكن اعتبار ذلك واقعًا حداثيًا، أو حداثة وإنما يمكن أن يوصف بشبه الحداثة أو مسخ للحداثة[1].

فقد أعمل الفيلسوف طه عبد الرحمٰن في الحداثة آليات تفكيكية ثلاث: التنسيب المتجلي في أن لكل أمة حداثتها الخاصة، والتعديد أي أن هناك حداثات أخرى ممكنة غير هذه المتعارف عليها، والتمكين إذ تصير الحداثة أمرًا ممكنًا لا قدرًا منزلًا. بل يرى أن حتى تطبيقات الحداثة الغربية ليست واحدة، بل واقع الحداثة تحقق بصور مختلفة في الدول الغربية التي يختلف كل واحد منها في تمثله لروح الحداثة. فالأمم الحضارية تتساوى في الانتساب إلى روح الحداثة لكن يختلف واقع الحداثة فيها؛ لأن واقع الحداثة واقع مخصوص بما هو تطبيق ممكن من بين تطبيقات أخرى ممكنة لروح الحداثة. كما أبرز أهمية التمييز بين تطبيقات الحداثة وروح الحداثة أو كنهها، الذي في جوهره

(١) انظر: طه عبد الرحمٰن، حوارات من أجل المستقبل، بيروت: دار الهادي، ٢٠٠٣م. وانظر أيضًا: محمد الشيخ، المغاربة والحداثة: قراءة في ستة مشاريع فكرية مغربية، سلسلة المعرفة للجميع العدد (٣٤)، منشورات رمسيس، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.

إبداع وتجديد رغم أن لهذه الروح تطبيقات متعددة لا تطبيق واحد. وفي هذا السياق تكون الحداثة الغربية التي يراها البعض مرجعية مطلقة ونموذج وحيد، ما هي إلا إحدى تطبيقات روح الحداثة، ومن ثم **لزم «تنسيب الحداثة» فيكون لكل أمة حداثتها الخاصة وتطبيقها الخاص لروح الحداثة شرط مجاوزة منطق التقليد ونشدان الإبداع والتجديد**[1].

كما برزت مع التوجه ما بعد الحداثي أطروحات متعددة حول نظريات التنمية تؤكد عدم إمكانية تحقيق الكونية، وأن نظرية التنمية لا بد أن تستجيب للاحتياجات المحلية، وأن تتيح الفرصة لظهور نماذج مختلفة للتنمية، وفي هذا السياق تم التأكيد على عدم إمكانية إيجاد بديل عام للتنمية الحداثية أو بديل كلي يحل محلها يكون قابلًا للتطبيق في كل زمان ومكان، بالمقابل يستوجب أن ينصرف التفكير إلى صيغة جديد تقوم على النماذج المتعددة وعلى ربط التنمية بالقيم، وأن يتم تحديد التنمية في إطار القيم الخاصة بالمجتمع وذلك للخروج من الخطية والوضعية والتغريب، ليكون هدف التنمية تحقيق التحول وليس التحديث، إذ سيتم التحول طبقًا للأطر الثقافية المختلفة، فقد تم تجريد أطروحة ماكس فيبر حول «البروتستانتية والأخلاق الرأسمالية» وتطبيقها على تجارب جنوب شرق آسيا من طرف مفكرين حاولوا إيجاد علاقة بين النموذج الاقتصادي الذي تم تطويره في مجتمعاتهم،

(١) انظر: طه عبد الرحمٰن، روح الحداثة: المدخل إلى تأسيس الحداثة الإسلامية، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.

وبين الثقافة أو الثقافات السائدة في تلك المجتمعات التي مثلت نموذجًا تنمويًا يشهد قدرًا ملحوظًا من الاختلاف عن النموذج الأوروبي الحداثي، عبر استخدام آلية الدمج بين تبني مؤسسات ونظم إنتاج حديثة مع الحفاظ على الثقافة التقليدية، وذلك من خلال تحقيق ما أطلق عليه «الفرز الثقافي» أي تصفية الثقافة التقليدية والوافدة من العناصر غير الوظيفية فيهما والتركيز على العناصر الدافعة للنهوض مع الحفاظ على الهوية الثقافية[1].

غير أن الوطن العربي يعاني من أشكالٍ بائسة من الحداثة الرثة في البُنَى نفْسِها الثقافية والاجتماعية نتيجة اصطدامه بالغرب وما أحدثه ذلك الاصطدام من ظواهر شوهاء في بُناه. إن سيادةَ نزعةِ التقليد الثقافيِّ الرَّثِّ للغرب، وتقديسَ الوافد واحتقارَ الموروث والتغريبَ، والتبشيرَ غير المشروط بثقافة الآخر، والدعوةَ إلى التحديث القسري، وجَلْدَ الذات والهوية، والتماهي مع الغرب والفناء فيه، والهجومَ على الدين والمشاعر الدينية للمؤمنين، والعدميةَ في النظر إلى الثقافة العربية، والترحُّلَ الدائم بين النظريات الفكرية في الغرب، وتسوُّلَ أجوبةٍ ثقافية غربية على معضلات مجتمعاتنا دون وعي الفارق في البُنى والتاريخ... إلخ؛ وهيمنةَ القيم الاستهلاكية تمثُّلًا بالمجتمعات الغربية، وتفشّي النزعات المادية الغرائزية، والفردانيةَ المفرطة في انعزالها عن العلاقات المجتمعية الطبيعية (كالأسرة مثلًا)، والتحلُّلَ المتزايد

(١) نصر محمد عارف، التنمية من منظور متجدد: التحيز، العولمة، ما بعد الحداثة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م، ص٩٢.

لمنظومة القيم. . ، كلها ظواهر تُنْبِئ بدرجة التشوُّه الذي أصاب الحياة الثقافية والاجتماعية العربية المعاصرة نتيجة تلقِّي جرعاتٍ من الحداثة غيرِ مهضومة، أو نتيجة إدراكٍ قاصر لمعنى الحداثة. وهي أيضًا مما يَسْتَحِثُّ النهضويين اليوم ـ يقول نص المشروع النهضوي العربي ـ على مواجهتها وتصحيحها سعيًا وراء تأسيس حداثةٍ جديدة لا تطيح بالشخصية القومية أو تمسخُها، ولا تُكْرِهُ المجتمعَ والناس على الفناء في المثال الحضاري للآخر[1]. فالمطلوب هو حداثة عربية إسلامية تنجز تركيبًا خلاقًا بين القيم الأصلية الإبداعية، موازية محاورة للغرب، لكنها استيعابية تجاوزية تخليقية منتجة للقيم الحضارية والاستقلال الفكري.

إن الأزمة الحضارية التي لا يزال يشهدها وضع العالم الإسلامي الراهن، المتجلية في التخلف الحضاري والفكري والثقافي، والمنعكسة على باقي المجالات الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية، تعود في جزء منها إلى النظام المعرفي والعقلية التي تحرس شجرة المعرفة، فهذا المرض الثقافي ليس وليد اليوم بل هو محصلة تراكمية عبر قرون، قد أورث العقل المسلم المعاصر مجموعة من الأمراض المزمنة التي أصابته بالكساح، لعل أهمها تكريس العقل باتجاه إعمال «الوظيفة النقلية»، حيث نتج عن حرمان العقل من الطاقة النقدية التحريرية، تحوله إلى «حاوي فوضوي» في تحشيد المعلومات بدلًا عن تشكيل عقلية ذات نسق

(١) المشروع النهضوي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.

وتركيب معرفي، فنمت ملكة الحفظ وتوقفت الوظيفة «التحليلية التركيبية» والوظيفة النقدية للعقل، بل نسف أي مشروع لبناء معرفي مستقبلي. فبحرمان العقل من وظيفة المراجعة عبر قتل ملكة النقد الذاتي مكّن من تكريس الأخطاء وتراكمها بل وإلقاء المسؤولية على الآخرين بإحياء آلية تبرئة الذات. وبذلك توقفت النفس عن العمل تمامًا في الحقل المفيد والوجهة الصحيحة، فتوقفت عن تصحيح الذات فوقفَ النمو فجمدت الحياة. وبتوقف العقل توقفت الحضارة الإسلامية عن النبض الحي في التاريخ، ونما في الاتجاه نفسه ظن الاستغناء بالنص عن الواقع الذي قاد إلى كارثتين: **أولهما**: تضخم الذات المرضي بأن المسلمين خارج القانون الإلٰهي، فلا ينطبق عليهم ما انطبق على غيرهم، **وثانيهما**: عدم الاستفادة من تجربة التاريخ الضخمة التراكمية[1]، وهذا ما رد به القرآن الكريم على اليهود والنصارى في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ وَٱلنَّصَٰرَىٰ نَحْنُ أَبْنَٰٓؤُا۟ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ ۚ قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُم بِذُنُوبِكُم ۖ بَلْ أَنتُم بَشَرٌ مِّمَّنْ خَلَقَ ۚ﴾ [المائدة: ١٨].

ولقد أحسن الدكتور خالص جلبي في وصف التطور التدريجي لمراحل الأزمة الحضارية وتفاقمها في العالم العربي والإسلامي من خلال استعماله حقل الطب وأدواته في تحليل مراحل تطور المرض في جسم الإنسان قياسًا على مرض الأمة،

(١) خالص جلبي، انطفاء العقل وأثره في تدهور الحضارة الإسلامية، على الرابط الإلكتروني: http://www.aafaq.org/masahas.aspx?id_mas=513

فـ«عندما تبدأ الحرارة عنده في الارتفاع لا يسقط طريح الفراش؛ لأنه يكون عندها في مرحلة «المعاوضة» (Compensation) وليس في المرحلة «السريرية» (Clinica)؛ أي: لا يحتاج لدخول المستشفى للعلاج في السرير[١].

وهذا الذي حدث مع العالم الإسلامي، وبالتدريج أصيب بـ«التجرثم الدموي» (Septicemia) مع معركة صفين، ليبدأ بالنوافض (Seizures) المجنونة مع الخوارج، والنزف (Bleeding) العباسي، والحرارة (Fever) الأندلسية، والغيبوبة (coma) المملوكية، والدخول في الصدمة (shock) والانهيار البونابرتي، وأخيرًا «السرير الاستعماري» مع نهاية القرن التاسع عشر، ثم «التشريح» في قاعة العمليات، حيث جرت عمليات البوسنة بـ«استئصال الأعضاء» وزرع الأعضاء «زراعة إسرائيل»، ولا ندري هل انتهت العمليات ونقلنا إلى العناية المشددة، أم إلى ثلاجات الموتى»[٢].

إن الخيط الناظم لبعض تجارب النهوض العربية، هو اختصارها لمشكل التخلف في امتلاك القوة العسكرية لردع الاستعمار والتدخل الأجنبي بعقلية عسكرتارية مغرقة في عبادة القوة، نجد صداها في كل من تجربة محمد علي باشا، وجمال عبد الناصر وصدام حسين، وكل الأنظمة العربية المتخلفة اليوم،

(١) خالص جلبي، نفسه.

(٢) خالص جلبي، نفسه.

التي تكتفي باقتناء السلاح وتكديسه في المخازن، وإغراق مالية الدولة في المديونية، أو إهدار مواردها الطبيعية الآيلة إلى النفاذ، إذ يصدم المرء من ضعف الرؤية السننية[1] عند هذه النخب الحاكمة، الأمر الذي يؤشر عن قصور منهجي في إدراك مسارات التفوق الحضاري الغربي الذي كانت القوة العسكرية ثمرة أخيرة وطبيعية لسيرورة فكرية وصناعية واقتصادية وبحثية كثيفة ومركبة، بدأت بحرية الفكر وإدارة التنوع والاختلاف، المنتج للاستقرار السياسي الذي نُظم بالطريقة الديمقراطية فأعطى رقابة على المال العام، فتم إنفاقه على تطوير البحث العلمي الذي بدوره انتعش في أجواء الحريات والديمقراطية، مما أوصل إلى قوة صناعية ضخمة قوامها الابتكار والتصنيع، وقوة اقتصادية كبيرة أعطت اختراعات وإبداعات رائدة، فكان نتيجة هذا المسار المعقد والسلسلة العميقة من الإمساك بالسنن الكونية هو القوة العسكرية، في حين من المفترض الارتكاز على تحرير طاقات الإنسان الذي سيحمل هذا السلاح، وتفعيل الاقتصاد الذي سيحميه، وتطوير البحث العلمي وتحرير العقل الذي سيطوره بالابتكار والتجديد[2].

---

(١) لقد صاغ القرآن الكريم هذه القوانين في قوله ﷻ: ﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ فِي ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلُ ۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا ﴿٦٢﴾﴾ [الأحزاب: ٦٢]. ولم يكتف بذلك حتى أضاف إليه توكيدًا مكررًا، قد لا نجد في القرآن توكيدًا مكررًا أقوى منه في سياق تقرير حقيقة أخرى: ﴿. . .فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ ٱلْأَوَّلِينَ ۚ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا ۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَحْوِيلًا ﴿٤٣﴾﴾ [فاطر: ٤٣]. انظر: أبو زيد المقرئ الإدريسي (محاضرة)، القواعد السننية في القرآن الكريم، ٢٠٠٣م.

(٢) انظر: أبو زيد المقرئ الإدريسي (محاضرة)، العالم الإسلامي وآفاق التغيير: =

إن المرء ليكاد يصاب بالصدمة حين يعلم أن العرب أنفقوا في نصف القرن الماضي على شراء أسلحة ميتة أثمانًا باهظة، وكيف استمرت الحرب بين إيران والعراق لمدة أطول من الحرب العالمية الثانية، فهذه الحرب لم يشهدها مالك بن نبي، ولكن شهد حرب يونيو ١٩٦٧م مما جعله يقول في تحليله لأسباب النكسة يقول: «يخطئ المسلم في تقديره للمشكلات عندما يعتقد أن الذي ينقصه في الوضع الراهن هو الصاروخ أو على الأقل البندقية ويتوهم أن هذا هو واجبه العاجل... وسنظل نكرر ونلح في تكرارنا أن أزمة العالم الإسلامي ليست أزمة في الوسائل وإنما أزمة في الأفكار، وطالما لم يدرك العالم الإسلامي هذه الحقيقة إدراكًا واضحًا فسيظل داؤه عضالًا»[1]. لأن «المجتمع الذي لا يصنع أفكاره الرئيسية لا يمكن على أية حال أن يصنع المنتجات الضرورية لاستهلاكه، ولا المنتجات الضرورية لتصنيعه، ولن يمكن لمجتمع في عهد التشييد أن يُشيد بالأفكار المستوردة أو المسلطة عليه من الخارج.. فعلينا أن نكتسب خبرتنا؛ أي: أن نحدد موضوعات تأملنا، وألا نسلم بأن تحدد لنا بكلمة، علينا أن نستعيد أصالتنا الفكرية، واستقلالنا في ميدان الأفكار حتى نحقق

= اليابان نموذجًا، ١٩٩٢م. ويمكن الرجوع أيضًا إلى: القيم والتنمية محاضرة أبو زيد الإدريسي، مكناس، المغرب، ٢٠٠٦م.

(١) مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، ص١١٧. وأنظر أيضًا خالص جلبي، معرفتي بمالك بن نبي، غير منشور وراجع مقالة: ناصر الدين السعيدوني، المفكر مالك بن نبي وأسباب كارثة ١٩٦٧، السنة الرابعة، العدد (٢٠)، ٢٠٠٣م.

بذلك استقلالنا الاقتصادي والسياسي»[1]، فالشعوب أو الجماعات التي تهمّش دور الفكر في حياتها تُهمّش عمليًا دور العقل لتُحِلَّ مكانه الغرائز والانفعالات فتصبح الشعوب أدوات فتن، وتتحوّل الأوطان إلى بؤر صراعات تؤجّجها القوى التي تملك «أفكارًا» لتنفيذها هنا وهناك على حد قول صبحي غندور.

لقد كان من آثار سيادة مناخ الانحطاط وانتشار الفهم اللاسنني مثلًا، إصدار الخليفة العثماني تحت ضغط الفقهاء، وضغط الرأي العام الجاهل، أمرًا بهدم المرصد الفلكي، وتفكيك أول مطبعة، بحجة أن الأول شعوذة، وأن الثانية تفسد المصحف[2]. بالمقابل كانت الجهة الأخرى تستلهم روح التفكير من عقل الحضارة الإسلامية، حيث أوحى «طنين الذبابة» عند أذن ديكارت بـ«الهندسة التحليلية» في مجالس «مارين ميرسين» في بورت رويال في باريس، وفعل سقوط «التفاحة» أوحى إلى نيوتن بقانون «الجاذبية» و«إبريق الشاي» الذي يغلي إلى دينيس ببان بفكرة «قوة البخار»، و«عضلات الضفدع» إلى غالفاني بفكرة «الكهرباء»[3]، إلا أن الأمة الإسلامية مع ثقافة عصر الانحطاط ألغت العقل وحقرت من دوره وعطلت قدراته، مناقضة بذلك

(١) مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، مرجع سابق.

(٢) يمكن الإشارة في هذا السياق إلى الأفكار العميقة والتجديدية في محاضرات المفكر الإسلامي أبو زيد المقرئ الإدريسي، خصوصا المحاضرات الآتية: «العالم الإسلامي وآفاق التغيير» و«صناعة الحضارة» و«القيم والتنمية» و«العائق الذاتي في التنمية».

(٣) انظر: خالص جلبي، انطفاء العقل، مرجع سابق.

دعوة القرآن الكريم وأمره إلى إعمال العقل وتفعيل طاقات التفكير، الذي يأتي في مساق الاستفهام والنفي الإنكاري[1] في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴿٢٤﴾﴾ [محمد: ٢٤]. وقوله ﷻ: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٢٩﴾﴾ [ص: ٢٩]، كما يشير إلى أن عاقبة عدم تدبر القرآن أو غيره وخيمة، في قوله ﷻ: ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُواْ ٱلْقَوْلَ أَمْ جَآءَهُم مَّا لَمْ يَأْتِ ءَابَآءَهُمُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٦٨﴾﴾ [المؤمنون: ٦٨].

إن الحاجة ملحة اليوم أكثر من أي وقت مضى، إلى وعي أهمية «التأسيس العلمي للنهضة[2]» التي دعا لها المفكر سمير أبو زيد في مشروعه الفكري الرائد: «العلم والنظرة العربية إلى العالم: التجربة العربية والتأسيس العلمي للنهضة»، إذ لا يمكن لأي مجتمع أن يحقق نهضة حضارية إلا انطلاقًا من أسس فكرية وثقافية يشترك في تحقيقها ويتبناها غالبية أفراد المجتمع. وهذه الأسس لها مستويات ثلاثة، الأول يعبر عن نظرتنا واعتقاداتنا الأساسية والكلية عن العالم وهو ما يمكن التعبير عنه بمفهوم «النظرة إلى العالم[3]»، والثاني يعبر عن التصورات العقلية أو

(١) يمكن الرجوع إلى: أبو زيد المقرئ الإدريسي، في الحاجة إلى إعمال العقل، الموقع الالكتروني (abouzaid.com)

(٢) انظر: سمير أبو زيد، العلم وشروط النهضة: التصورات العلمية الجديدة والتأسيس العلمي للنهضة العربية، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.

(٣) يعتمد الكتاب اعتمادًا أساسيًا على مفهوم النظرة للعالم world view وهو أحد المفاهيم الأساسية ويمكن القول أن رؤية العالم السائدة في ثقافة ما كالثقافة العربية، هي النظرة للكون والمجتمع والإنسان. وقد حاول الأستاذ سمير أبو زيد في مؤلفه =

الفلسفية التي هي مناط التوافق أو الاختلاف المجتمعي، والثالث يعبر عن تصوراتنا للأسلوب أو الوسيلة التي يحيا من خلالها أفراد المجتمع في الواقع؛ أنشطتهم الواقعية وإنتاجهم المادي والمؤسسات التي يقيمونها وشبكة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية. وبهذا المعنى لا تكون القضية مجرد تحقيق إنجازات بحثية وتكنولوجية أو إنشاء مؤسسات ومنظمات علمية في المجتمع؛ وإنما القضية أكثر عمقًا، تَهُم تحول فكر المجتمع كله أو غالبيته، نحو تصورات علمية من شأنها أن تجعل تحقيق هذه الإنجازات أمرًا طبيعيًا؛ لأنها نابعة من إيمان المجتمع نفسه بهذه التصورات. ومن ثم، فالتأسيس العلمي للنهضة يعني إعادة تأسيس مفهومنا «العلمي» لطبيعة علاقتنا المجتمعية والمادية؛ بحيث يقوم هذا المفهوم على أساس التصورات العلمية المعاصرة وعلى أساس الاتساق[1] مع النظرة العربية للعالم، ليصبح مفهومنا

= «العلم والنظرة العربية إلى العالم: التجربة العربية والتأسيس العلمي للنهضة» تحرير مفهوم النظرة إلى العالم كما استخدم في الفكر الغربي، وخلص إلى أن هذا المفهوم، شامل بأقصى درجات الشمولية، وهو مفهوم بنيوي يتكون مع بنية مفاهيمية جزئية، وهذه البنية تتركب بشكل أساسي من الكيفية التي ندرك بها العالم، سواء كانت دينية أو فلسفية أو علمية، وأي نظرة للعالم لا بد أن يكون لها معنى وغرض بالنسبة للإنسان، وأهم سمة من سمات النظرة العالم هي الاتساق في هذه النظرة، بمعنى أن تكون متسقة مع ذاتها ومع العالم الواقعي. فالنظرة إلى العالم هي مفهوم إنساني؛ ولذلك إذا لم يحمل هذا المفهوم كشفًا أو إيضاحًا للمعنى والغرض من العالم، لن يكون له معنى بالنسبة إلى الإنسان. سمير أبو زيد، ص٢٠ وص٩٦، بتصرف.

(١) وهو المفهوم الجوهري في «النظرة إلى العالم». فإذا كان لكل إنسان أو لكل ثقافة، =

العلمي بعد عملية التأسيس جزءًا جوهريًا من الأسس الفكرية التي يعتنقها أفراد المجتمعات العربية على وجه العموم، وقادرا على دفع المجتمع نحو النهضة والتحول إلى مجتمع فاعل ومنتج[1]، يكون فيه العلم مكونًا أساسيًا في فكر الإنسان العربي، بشكل يقترب من اعتباره وسيلة للخلاص وإعادة تأسيس العلم المعاصر[2] في النظرة المعرفية العربية ـ الإسلامية الحديثة. كما

= نظرة إلى العالم؛ فإن السمة الأساسية التي تميز هذه النظرة هي أن تكون متسقة مع ذاتها ومع العالم الواقعي. والنظرة إلى العالم التي لا تتسم بالاتساق، تسقط من تلقاء نفسها، يتركها الفرد والمجتمع والثقافة التي تعتقنها. وإذا كانت البنية المبدئية للنظرة إلى العالم، تتكون من ثلاث موضوعات أساسية، هي تصورتنا للموجودات في العالم، وتصوراتنا لأسلوب المعرفة وتصوراتنا للقيم المجتمعية التي تحدد كيفية عملنا في المجتمع. وكل هذه التصورات هي اعتقادات؛ لأنها غير مشروطة لا بمنهج علمي تجريبي ولا بمنهج عقلي منطقي، وإن كانت تحتمل التوصل إليها بواسطة مثل هذه المناهج. فعلى سبيل المثال النظرة التي تعترف بوجود إلٰه خالق، كموجود فوق طبيعي، لا تستمد القيم من العقل وحده، وإلا كان ذلك تناقضا؛ وإنما تمتلك منظومة قيمية معتمدة على الدين. والنظرة التي لا تفترض الوجود المادي فقط وتنكر الوجود فوق الطبيعي لا تستمد القيم من مصدر فوق طبيعي، وإلا كان ذلك تناقضًا؛ وإنما تمتلك منظومة قيمية معتمدة على العقل الإنساني. وهذا هو مبدأ الاتساق. انظر: سمير أبو زيد، العلم والنظرة العربية إلى العالم: التجربة العربية والتأسيس العلمي للنهضة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت ٢٠٠٩م، ص٧٣ ـ ٩٥، بتصرف.

(١) سمير أبو زيد، العلم والنظرة العربية إلى العالم، التجربة العربية والتأسيس العلمي للنهضة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٩م، ص١٦ ـ ١٧ ـ ٤٥، بتصرف.

(٢) يتفق المتخصصون على أن هناك عملية تحول حقيقية في الفكر العلمي، بدأت منذ الثلث الأول من القرن العشري، والسمة الجوهرية لهذه العملية هي التحول من الحتمية إلى اللاحتمية، والموقف الحالي في ضوء التطورات المعاصرة في فلسفة =

أن النظرة العربية إلى العالم يجب أن تكون متسقة مع ذاتها ومع العالم. والعلم بوصفه جزءًا من النظرة إلى العالم ينبغي أن ينسجم مع النظرة نفسها ومع العالم الواقعي[١].

فنجاح الحضارة العربية الإسلامية القديمة في الانتشار في العالم القديم كان بسبب الاتساق مع الذات والعالم. ونجاحها في تحقيق تقدم علمي وتكنولوجي على مستويات متعددة، كان بسبب تحقيق «الاتساق» بين النظرة العربية ـ الإسلامية والعلم[٢]. وهذا ما وعته تجربة اليابان العلمية في انفتاحها على العلوم والمعارف والتكنولوجيا مع إعادة تأسيس المعرفة بداخلها بهدف تحقيق الاتساق بين نظرتها الخاصة والعالم من حولها. في حين أن الحل الذي قدمه فكر النهضة في المرحلة الأولى، المعتمد على محاولة تأسيس العلم حسب نظرة الحداثة الغربية في المجتمعات العربية، افتقد شروط الاتساق بين نظرة المجتمع وبين النظرة العلمية؛ لأن المجتمعات العربية تمتلك نظرة إلى العالم حضارية إسلامية في جوهرها، تتناقض بشكل أساسي مع النظرة

= العلم، هو في حالة انقسام بين فريقين؛ الأول: ما زال يدافع عن النظرة الميكانيكية، على افتراض أن المستقبل سوف يحمل في طياته حلولًا لمشكلاتها المعاصرة. والثاني: يرى أن ظهور ميكانيكا الكوانتوم، والتطورات المعاصرة في كل فروع العلم، يفرض الاستغناء تماما عن النظرة الميكانيكية واستبدالها بنظرة جديدة لا حتمية، نابعة من التصورات الجديدة التي طرحتها فلسفة العلم المعاصر، وهذا ما نقصده بالعلم المعاصر. سمير أبو زيد، العلم والنظرة العربية إلى العالم، ص٢٧.

(١) سمير أبو زيد، العلم والنظرة العربية إلى العالم، ص٤٣.

(٢) سمير أبو زيد، العلم والنظرة العربية إلى العالم، ص٢٠.

الغربية الحداثية. فإذا أردنا أن نؤسس العلم الغربي فيها، فسوف يكون لزاما علينا الانتظار حتى نتمكن من تغيير هذه النظرة، وتصبح نظرة المجتمعات العربية نظرة غربية حداثية[١].

وهذا ما سعى الدكتور رشدي راشد إلى معالجته في المجتمعات العربية المعاصرة من خلال طرحه لمفهوم «توطين العلم» باعتباره مفهومًا ذا حمولة اجتماعية ـ معرفية تعتمد على مفاهيم علم اجتماع المعرفة وتاريخ الأفكار، إذ يستدعي «توطين العلم» التخلي عن المفهوم البرغماتي الذي يعتمد على التطور العلمي التطبيقي والتقني دون المشاركة في إنتاج المعرفة العلمية. بدلًا من ذلك يجب أن يقوم المجتمع نفسه بإنتاج المعرفة العلمية والمشاركة في الفكر العلمي الإنساني المعاصر[٢].

إن تجدُّدًا حضاريًّا يعيد استلهام كلَّ ما هو نيِّرٌ وعظيمٌ ومفيد في خبرتنا التاريخية الحضارية من جهة، ويعيد تأصيل كلّ ما هو متقدّم وناجع وباعث على النهوض في المدنية الغربية الحديثة من جهة ثانية، كي يكوّن منهما نموذجًا حضاريًّا متوازنًا على نحو ما فعلت اليابان يحتاج ـ في جملة ما يحتاج إليه ـ إلى ممارسة نقدٍ مزدوج لسلطتين مرجعيتين تَحْكُمَان الوعي العربي منذ قرنين، وتمارسان عليه تأثيرًا هائلًا إلى الحدّ الذي تشلَّان قدرته على التجديد أو التأصيل، هما: التراث والغرب. فالنقد المطلوب هو

(١) سمير أبو زيد، المرجع نفسه، ص٣٤.

(٢) سمير أبو زيد، المرجع نفسه، ص٢٨٠، بتصرف. راجع أيضًا: راشد رشدي، الوطن العربي وتوطين العلم، المستقبل العربي، العدد (٣٥٤)، ٢٠٠٨م.

نقد النظرة إلى كلٍّ منهما بوصفه «مستودع حقائق» يكفي التوسل به للجواب عن كل مشكلات الراهن العربي! **فالتراث لا ينطوي على حقائق مطلقة فوق الزمان والمكان كما يدعي خطاب الأصالة. كما أن الغرب ليس مستودع تلك الحقائق المطلقة كما يدعي خطاب المعاصرة.** ومن ثم **فالتراث والغرب مجالان ثقافيان نسبيان ومشروطان بالزمان والمكان ومعطيات التاريخ. والنظرُ النقديُّ إليهما ينبغي أن ينصرف إلى إدراك هذا النسبيِّ الذي يؤسّس كلًا منهما، دون السقوط في نظرة عدميةٍ إلى التراث وإلى الغرب معًا بدعوى نقدهما.** فليس يعني ذلك إسقاط مرجعيتيْهما من الأساس، وإنما إعادةُ وعيهما بعيدًا عن فرضية تفوّقِ أيٍّ منهما عن الآخر في تقديم موادّ لفكرنا ولمجتمعنا اليوم[1].

إن الرؤية النهضوية إلى هذه المسألة تنطلق من التشديد على حاجتنا إلى فهم التراث والغرب فهمًا علميًّا رصينًا دون انتقائية أيديولوجية، والبحث عن السبل الكفيلة ببناء علاقة صحيحة وصحّية بكل منهما. وفي هذا السياق، ينبغي أن يقع تواصُلٌ مستمر مع التراث من أجل معرفة منظومته وإدراكها في سياق أسئلتها التاريخية، والاستفادة من الخبرة الماضية في مجابهة مشكلات عرضت نفسَها على العقل والحضارة دون استنساخها؛ مثلما ينبغي أن يقع اتصالٌ مستمر مع الغرب والثقافة الغربية من أجل المزيد من معرفة منظومتهما وإدراك ما هو خاصّ فيها يرتبط

(١) المشروع النهضوي العربي، مرجع سابق.

بأوضاع المجتمعات الغربية وتاريخها وبُناها، وما هو عامٌّ وكونيّ يمكن اعتمادُه والإفادة منه[1].

وهكذا فإن نسق القيم النهضوي لا بدّ من أن يكون في الآن نفسه معبِّرًا عن الشخصية العربية ـ الإسلامية، متمسكًا بالقيم الكبيرة فيها المستمدة من التراكم الاجتماعي والثقافي والديني (قيم التمسك بالعائلة، وأخلاق المروءة، والصدق، والإيثار على النفس، والتراحم، والتوادد، والتضامن، والإنصاف والعدل...)، ومنفتحًا على العصر منتهلًا منه أرقى ما في قيمه ومتمسكًا بها، مستدمجًا إياها في منظومته (ومنها قيم الحرية، والتسامح، والاختلاف، والمسؤولية، والاستقلال الذاتي للشخصية، والإنتاج...)[2].

يتجاوز العرب العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين، حاملين معهم إخفاقات تمتد أكثر من مائة عام لنهضة لم تتحقق. فتثوير فعل النهوض الحضاري هو في العمق تكريس للقيم المتعالية التي تمثل أفقًا رحبًا يحرك تاريخ الوعي والفعل البشريين، وترسيخ لإنسانية الكائن الإنساني وكرامته، بوصفه كائنًا واعيًا وحرًا وأخلاقيًا، وفاعلًا تنغرس فيه قيمة الحرية والعدالة، ساعيًا إلى الانعتاق من الجبر الفكري والسياسي.

إن النهضة وعي بالذات، من خلال إدراك الشخصية

(١) المشروع النهضوي العربي، مرجع سابق.

(٢) المشروع النهضوي العربي، مرجع سابق.

الحضارية ومقوماتها لذاتها، والعمل على تعميق الإحساس بالهوية، دون الوقوع في محاذير الانغلاق. **فلا نهضة للعالم الإسلامي خارج شرط وعيه بذاته، ولا نهضة له دون تحرره من عائق الاستبداد بوصفه قيدًا مستحكمًا في حركة النهضة والتحرر**، والذي سعت الثورات العربية إلى تفكيكه، فليست فكرة الثورية الجديدة في عمقها الحضاري البنائي سوى حركة تحرير لطاقات الإنسان العربي المسلم الإبداعية حتى يستعيد دورته الإيجابية داخل الحضارة وتنتقل به من إنسان الحقوق فقط إلى كائن يقدس الحقوق والواجبات معًا.

تحتاج حركة التجديد الحضاري إلى الوعي السنني المقاصدي التكاملي المجدد، حتى ينتشر ويرسخ في المنظومة الفكرية والثقافية والتربوية والاجتماعية للأمة، ويعرف طريقه إلى الحياة الروحية والأخلاقية والسلوكية والعملية في نسيج المجتمع ومؤسسات الدولة، ليصبغ أداءها بالأصالة والفعالية والاطرادية النموذجية المطلوبة. إذ يتطلب هذا الوعي السنني على حد قول المفكر الجزائري الطيب برغوث «حركة فكرية إبداعية تولِّده وتؤسسه على مكث، وإلى حركة تربوية شاملة تتشرَّبه وتتمثَّله تدريجيًا، يقف وراءها عقل اجتهادي وإرادة رسالية، تعطي عملية البناء حقها من التركيز والتراكمية المتكاملة، وتقيها من شطحات السياسات الاستعجالية والتلفيقية والمظهرية والجزئية والاستئنافية والتنافرية والانتهازية التي هيمنت على كثير من جهود ومبادرات

حركة النهوض الحضاري في الأمة حتى الآن. وأثبتت فشلها الذريع، بل وخطورتها الكارثية على حاضر الأمة ومستقبلها المنظور»[1]. والله أعلم.

(١) انظر: الطيب برغوث، الصحوة وإشكالية الاحتياطي الاستراتيجي للتغيير الحضاري، منشور على الموقع الالكتروني للشهاب (chihab.net).

المراجع

الكتب:

- أدوين رايشاور، **اليابانيون**، سلسلة عالم المعرفة، ترجمة: ليلى الجبالي، عدد (١٣٦)، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م.
- الطيب برغوث، **موقع المسألة الثقافية من استراتيجية التجديد الحضاري عند مالك بن نبي**، الطبعة الأولى، دار الينابيع للطباعة والنشر، الجزائر، ١٩٩٣م.
- **المشروع النهضوي العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.
- أنور عبد الملك، **الإبداع والمشروع الحضاري**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، طبعة ٢٠١٢م.
- باتريك سميث، **اليابان رؤية جديدة**، ترجمة: سعد زهران، سلسلة عالم المعرفة، عدد (٢٦٨)، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
- حسين شريف، **التحدي الياباني في التسعينات**، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٩٣م.

- خالد حاجي، **من مضايق الحداثة إلى فضاء الإبداع الإسلامي والعربي**، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.

- راغب السرجاني، **دراسة تأصيلية لدور العلم في بناء الدولة**، مؤسسة اقرأ للنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.

- رأفت غنيمي الشيخ، **محمد رفعت عبد العزيز**، ناجي هدهود، تاريخ آسيا الحديث والمعاصر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.

- زكي ميلاد، **مالك بن نبي ومشكلات الحضارة دراسة تحليلية ونقدية**، تقديم: جودت سعيد، دار الفكر المعاصر، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٨م.

- سمير أبو زيد، **العلم والنظرة العربية إلى العالم: التجربة العربية والتأسيس العلمي للنهضة**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.

- سمير أبو زيد، **العلم وشروط النهضة: التصورات العلمية الجديدة والتأسيس العلمي للنهضة العربية**، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.

- شارل عيساوي، **تأملات في التاريخ العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.

- طه عبد الرحمٰن، **روح الحداثة: المدخل إلى تأسيس الحداثة الإسلامية**، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.

- عبد السلام الحيمر، **النخبة المغربية وإشكالية التحديث**، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
- علي القاسمي، **الجامعة والمعرفة، سلسلة المعرفة للجميع**، العدد (٢٧)، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.
- لستر ثارو، **الصراع على القمة: مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان**، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، سلسلة عالم المعرفة، العدد (٢٠٤)، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.
- ماجد عرسان الكيلاني، **مقومات الشخصية المسلمة أو الإنسان الصالح**، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٠م.
- مازن موفق هاشم، **الانسجام الثقافي شرط التنمية الراشدة، في: إشكالية التنمية ووسائل النهوض، رؤية في الإصلاح**، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بقطر، مركز البحوث والدراسات، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.
- مالك بن نبي، **القضايا الكبرى**، دار الفكر المعاصر، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.
- مالك بن نبي، **المسلم في عالم الاقتصاد، سلسة مشكلات الحضارة**، دار الفكر المعاصر، طبعة سنة ٢٠٠٠م.
- مالك بن نبي، **بين الرشاد والتيه**، بيروت، دار الفكر المعاصر، الطبعة الثانية، ١٩٨٨م.
- مالك بن نبي، **تأملات، سلسة مشكلات الحضارة**، تحت إشراف: ندوة مالك بن نبي، دار الفكر المعاصر، طبعة سنة ٢٠٠٢م.

- مالك بن نبي، **شروط النهضة، سلسة مشكلات الحضارة**، ترجمة: عمر كامل المسقاوي وعبد الصبور شاهين، دار الفكر المعاصر، طبعة سنة ٢٠٠٠م.

- مالك بن نبي، **مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي**، ترجمة: بسام بركة وأحمد شعبو، إشراف: عمر مسقاوي، دار الفكر المعاصر، طبعة ٢٠٠٢م.

- مالك بن نبي، **وجهة العالم الإسلامي**، ترجمة: عبد الصبور شاهين، دار الفكر المعاصر، طبعة ٢٠٠٢م.

- مجموعة من المؤلفين، **الثورة الإصلاحية في اليابان «ميجي إيشن»**، إعداد: ناجاي ميتشيو وميجو أورشيا، ترجمة: عادل عوض، تحرير: صبري الفاضل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢م.

- محمد أعفيف، **أصول التحديث في اليابان ١٥٦٨ ـ ١٨٦٨م**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.

- محمد الشيخ، **المغاربة والحداثة: قراءة في ستة مشاريع فكرية مغربية، سلسلة المعرفة للجميع**، العدد (٣٤)، منشورات رمسيس، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.

- محمد سبيلا، **الحداثة وما بعد الحداثة**، دار توبقال، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.

- محمد شاويش، **مالك بن نبي والوضع الراهن**، دار الفكر المعاصر، ٢٠٠٧م.

- محمد محمود سفر، **إنتاجية مجتمع، الكتاب العربي السعودي،** الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.

- محمد محمود سفر، **محنة المسلم مع حضارة عصره، سلسلة كتاب الأمة ٢١،** رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م.

- محمد همام، **الإسلام تنمية: من النقد إلى البناء،** وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، ٢٠٠٦م.

- محمود الذوادي، **الثقافة بين تأصيل الرؤية الإسلامية واغتراب منظور العلوم الاجتماعية،** دار الكتاب الجديد المتحدة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.

- مسعود ضاهر، **النهضة العربية والنهضة اليابانية: تشابه المقدمات واختلاف النتائج، سلسلة عالم المعرفة،** العدد (٢٥٢)، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.

- مسعود ضاهر، **النهضة اليابانية المعاصرة الدروس المستفادة عربيًا،** منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، ٢٠٠٤م.

- مسعود ضاهر، **تاريخ اليابان الحديث ١٨٥٣ ـ ١٩٤٥م التحدي والاستجابة،** مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.

- **مشروع الميجي وهيئة الإذاعة والتفلزيون اليابانية، ميجي قوى بشرية قادت التغيير،** ترجمة: عصام رياض حمزة، دار الشروق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.

- ناصر يوسف، دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة؛ دراسة مقارنة بالجزائر وماليزيا، سلسلة أطروحات الدكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.

- نصر محمد عارف، **التنمية من منظور متجدد ـ التحيز، العولمة، ما بعد الحداثة**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠٠٢م.

- نصر محمد عارف، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة، دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، سلسلة الرسائل الجامعية**، الدار العالمية للكتاب والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٩٩٤م.

- هشام عبد الرءوف حسن، **تاريخ اليابان الحديث والمعاصر، عصري طايشو ـ شوا ١٩١٢ ـ ١٩٨٩م، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٣م.**

الدراسات والأبحاث:

- أبو زيد المقرئ الإدريسي، **التقليد والمقلدون**، دراسة غير منشورة، ٢٠١٠م.

- أبو زيد المقرئ الإدريسي، **في الحاجة إلى إعمال العقل**، الموقع الالكتروني (abouzaid.com).

- الطيب برغوث، **الصحوة وإشكالية الاحتياطي الاستراتيجي للتغيير الحضاري**، منشور على الموقع الالكتروني للشهاب (chihab.net).

- الطيب برغوث، **في البناء الحضاري**، الموقع الالكتروني الشهاب للإعلام (chihab.net).
- حامد إبراهيم الموصلي، **تأملات عن التكنولوجيا والتنمية من منظور حضاري، في: إشكالية التحيز**، تقديم وتحرير: عبد الوهاب المسيري، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ونقابة المهندسين، الجزء الأول، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.
- خالد حاجي، **محاولات النهوض بين منطق الإلحاق وإمكانات التجاوز**، مجلة المنعطف، العدد (١٨ ـ ١٩)، ٢٠٠١م.
- خالص جلبي، **انطفاء العقل وأثره في تدهور الحضارة الإسلامية**، على الرابط الالكتروني:
http://www.aafaq.org/masahas.aspx?id_mas = 513.
- راشد رشدي، **الوطن العربي وتوطين العلم**، المستقبل العربي، العدد (٣٥٤)، ٢٠٠٨م.
- رفيق حبيب، **الإسلام الجزئي... شعار إسلامي ومضمون علماني**، موقع «إسلام أون لاين» ٠٨ ـ ٠٧ ـ ٢٠١٠م.
- سعيد المتدين، **الحداثة كمخرج من الحداثة**، عدد (٤٣)، مجلة فكر ونقد، نوفمبر، ٢٠٠١م.
- طاهر سعود، **مشكلة الثقافة والحضارة في فكر مالك بن نبي**، مجلة الكلمة، العدد (٤٢)، السنة الحادية عشرة، شتاء، ٢٠٠٤م.
- عبد اللطيف الخمسي، **قضية الحداثة وإشكالية الخصوصية في الخطاب العربي**، عدد (٤٣)، مجلة فكر ونقد، نوفمبر، ٢٠٠١م، على الرابط الالكتروني: www.aljabriabed.net/n43_06khumsi.htm

- عبد الله حسن الموسوي، **دور التربية في نهضة اليابان**، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد الخامس والأربعون، الجزء الأول، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.
- محمد بريش، **تأزيم المستقبل: الثقافة والمستقبل التنموي المفقود**، على الرابط:
http://www.alukah.net/Web/brich/0/18699/#ixzz2q7rdQWYu
- مسعود ضاهر، **أضواء على سياسة التفاهم والغفران في الفكر الياباني الحديث والمعاصر**، مجلة التسامح، العدد الأول، ٢٠٠٣م
http://www.altasamoh.net?Article.asp?Id=9
- ناصر يوسف، **ديناميكا التجربة اليابانية المعاصرة في البناء الاقتصادي: الدروس المستفادة إسلاميًا (الشباب الإسلامي أنموذجًا)**، ورقة علمية مقدمة في المؤتمر العالمي العاشر للندوة العالمية للشباب الإسلامي حول «الشباب وبناء المستقبل» بالقاهرة، ٣٠/ ١٠ ـ ٢/ ١١/ ١٤٢٧هـ الموافق ٢١ ـ ٢٣/ ١١/ ٢٠٠٦م.
- ناصر يوسف، **مقولات التحديث المعاصرة في التجربة الإنمائية اليابانية المركبة، الإنجاز والاستمرار والدروس المستفادة إسلاميًا**، مجلة إسلامية المعرفة، عدد (٥٣)، ٢٠٠٨م.

المحاضرات:

- أبو زيد المقرئ الإدريسي، **العالم الإسلامي وآفاق التغيير: اليابان نموذجًا**، ١٩٩٢م.
- أبو زيد المقرئ الإدريسي، **التقليد والمقلدون**، الرباط، المغرب، ١٩٩٨م.

- أبو زيد المقرئ الإدريسي، **صناعة الحضارة**، تطوان، المغرب، ٢٠٠٤.
- أبو زيد المقرئ الإدريسي، **القيم والتنمية**، مكناس، المغرب، ٢٠٠٦م.
- أبو زيد المقرئ الإدريسي، **العائق الذاتي في التنمية**، الدارالبيضاء، ٢٠١١م.

المراجع الأجنبية:

- Ai Maeda, Text and the city: essays on Japanese modernity, Duke University Press, 2004
- Donald Kene: Emperor of Japan: Meiji and his World 1852-1912. Columbia University Press, New York 2002.
- Gordon Andrew, A Modern History of Japan from Tokugawa Times to the Present, 2003.
- Herschel Webb, The Japanese imperial institutions in the Tokugawa period, New York, 1968.
- Masoud Daher, Continvity and Changes in the Japanese Monernization 1945 - 1998, Tokyo under press, 1999.
- Michio Morishima, Why Has Japan Succeeded? Western Technology and the Japanese Ethos, Cambridge University Press, 1984.
- Takeshi Hayashi, historical background of technological transfer, Transformation, and Development in Japan, the united nations university, Tokyo, japan 1979.
- Thomas c.smith, Native Source of Japanese Industrialization 1750-1920, Berkeley, CA: University of California press, 1988.

المؤلف في سطور

- من مواليد ١٩٨٤م بمدينة الدارالبيضاء، المملكة المغربية.
- باحث في العلوم السياسية.
- باحث مؤسس للمركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة.
- حاصل على الإجازة في الدراسات الأساسية ـ القانون العام، جامعة الحسن الثاني المحمدية، الدار البيضاء، (٢٠٠٦م).
- حاصل على شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة الحسن الثاني، المحمدية، الدار البيضاء، (٢٠٠٩م).
- يحضر الدكتوراه في العلوم السياسية بجامعة الحسن الثاني المحمدية، الدارالبيضاء، (٢٠٠٩م).
- عمل مشرفًا علميًّا على منتدى فكري حول «المشروع العلمي للمفكر عبد الوهاب المسيري» في أبريل (٢٠٠٨م) ومنتدى علمي حول «راهنية فكر ابن خلدون»، (٢٠١١م).
- شغل منصب سكرتير تقرير الحالة الدينية لسنة ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٨م، الصادر عن المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة، وعمل باحثًا مشاركًا في إعداده وتحريره.
- نشرت له عدة دراسات وأبحاث منها: دراسة منشورة في المجلة العربية للعلوم السياسية (٢٠٠٩م) في موضوع: «وظائف النخبة المحلية في النسق السياسي المغربي»، وفي الدورية العلمية دراسات شرق أوسطية (٢٠٠٧م) «السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط الجديد»، وفي مجلة الفرقان (٢٠١٠م): «الرؤية المعرفية بين العلمانية والإمبريالية»، وغيرها من الأبحاث والدراسات.
- العنوان الالكتروني: salmane007@gmail.com